



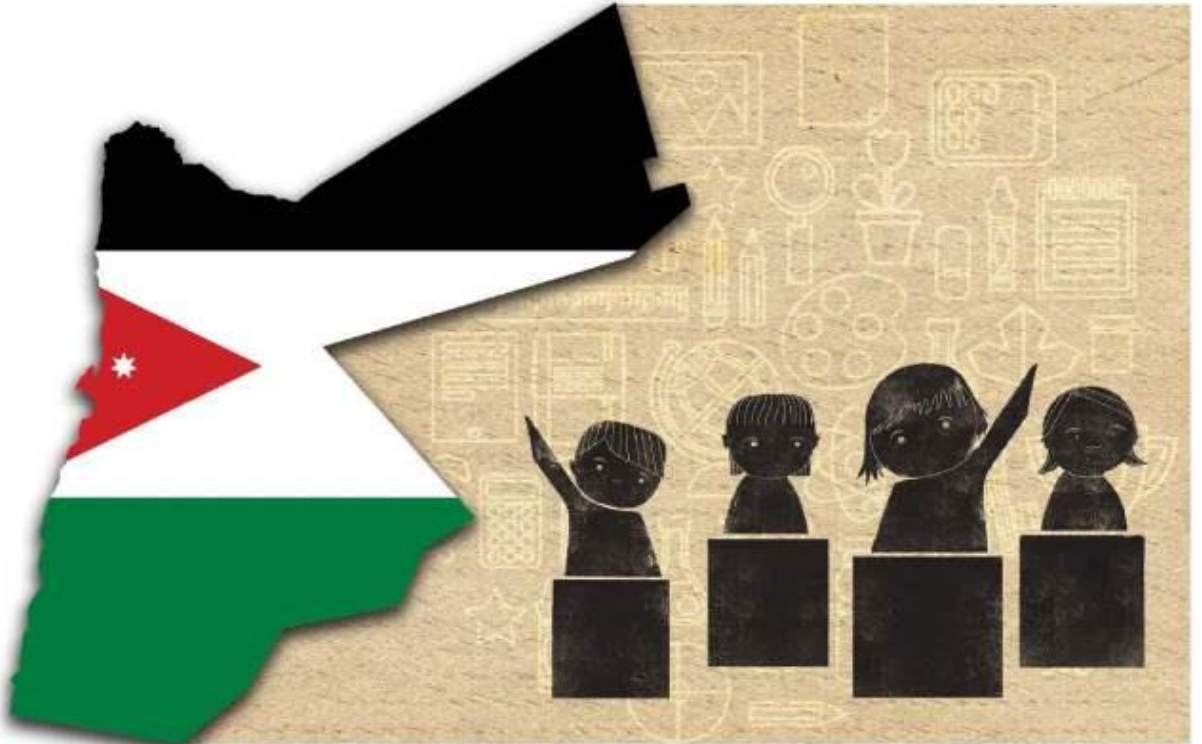
إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

الدكتور عزت جرادات

مئوية المشـروع التعليمي النهضوي الأردني

(التعليم العام)

2021-192



مئوية
المشروع التعليمي النهضوي الأردني
(التعليم العام)
2021-1921

- مئوية المشروع التعليمي النهضوي الأردني (التعليم العام) 2021-1921
- دراسات
- المؤلف: الدكتور عزت جرادات
- الناشر: وزارة الثقافة
- عمان _ الأردن
- شارع وصفي التل
- ص . ب 6140 _ عمان
- تلفون: 5699054/5696218
- فاكس: 5696598
- بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2021/12/6780)

370.9565
جرادات ، عزت محمد
مئوية المشروع التعليمي النهضوي الأردني (التعليم العام) 2021-1921 / عزت جرادات. - عمان: وزارة الثقافة 2021.
(246) ص
ر.إ.: 2021/12/6780
الواصفات: / التعليم// التنمية التربوية// السياسة التربوية// الأردن/
• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

• الإخراج الفني: نسرين العجو.

• التدقيق اللغوي: أنس يوسف

ردمك (978-9957-94-768-2)

• جميع الحقوق محفوظة للناشر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

- All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

دراسات

الدكتور عزت جرادات

مئوية
المشروع التعليمي النهضوي الأردني
(التعليم العام)
2021-1921

2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

15	مقدمة.....
19	مدخل.....
23	مراحل تطوّر المشروع التعليمي النهضوي (التعليم العام).....
	الفصل الأول
25	مرحلة النشأة (1921 - 1939)
27	في البدء.....
28	التشريع.....
29	تطوّر تربوي.....
31	أنواع المدارس
31	الإدارة.....
32	السكان والتعليم.....
36	مرحلة التأسيس (1939-1946)
37	مقدمة.....
38	التطور الإداري.....
40	التطور النوعي.....
40	السياسة التعليمية.....
41	الخطط الدراسية والمناهج.....
42	المدارس الثانوية
43	الإمتحانات المرحلية.....
44	المدارس الخصوصية (التعليم الخاص).....
45	المدارس الإختصاصية (المهنية).....
46	إجراءات تنفيذية.....
46	التعليم اثناء الحرب العالمية الثانية.....
	الفصل الثاني
49	المرحلة الانتقالية (1946-1953)
51	مقدمة.....

51	نص القرار (وثيقة الاستقلال)
53	أحداث جسيمة.....
56	حالة التعليم ما بعد الحرب العالمية
	الفصل الثالث
59	مرحلة الازدهار (1953-1999)
61	مقدمة
64	منهج تحليل النظم
65	الفلسفة التربوية
71	التشريعات التربوية
77	الأهداف التربوية
80	المناهج
83	الكتب المدرسية
85	الأبنية المدرسية والتجهيزات الفنية
88	العمليات
89	الحوكمة
100	الأشراف التربوي
102	الارشاد والتوجيه التربوي
104	الصحة المدرسية والتغذية المدرسية
105	السلم التعليمي
106	المعلم: الإعداد والتأهيل والتدريب والأمتيازات
112	اخلاقيات مهنة التعليم
118	امتيازات المعلم وحوافزه
119	المكرمة الملكية لأبناء المعلمين
119	أوسمة التربية
120	علاوة التعليم
121	رتب المعلمين
123	صندوق الضمان الإجتماعي للمعلمين
124	صندوق إسكان المعلمين
124	الأنشطة التربوية
125	المهرجانات السنوية
126	الحركة الكشفية والمرشادات
127	الرحلات المدرسية

128	جمعية الهلال الأحمر الأردني / فرع الطلبة
129	الجمعيات التعاونية المدرسية
130	المقاصف المدرسية
130	النشاطات الثقافية والفنية
131	نموذج من الإحتفالات الوطنية
132	معسكرات الحسين للعمل
134	المخرجات
135	مخرجات النظام التعليمي
135	الإمتحانات المدرسية
136	الإمتحانات المرحلية
137	إمتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
141	البرامج التربوية النوعية
142	التعليم المهني
143	التعليم الصناعي
144	التعليم الزراعي
145	التعليم التجاري
145	التعليم التمرضي
146	التعليم الفندقية
146	التعليم البريدي
147	المراكز الثقافية
148	التطور النوعي للتعليم المهني الثانوي
148	التعليم غير النظامي
150	تعليم الكبار ومحو الأمية
154	التعليم ما قبل المدرسي
156	التربية الخاصة
159	التعليم الخاص
161	التعليم في وزارة الدفاع
163	التعليم الشرعي الثانوي
163	مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا)
163	الإنفاق على التعليم
165	التخطيط والبحث والتطوير التربوي
166	المقدمة
166	التخطيط التربوي

167		الخطة الخمسية الأولى (1962-1967)
168		خطة السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (1964 - 1970)
168		خطة التنمية الثلاثية (1973-1975)
169		خطة التنمية الخمسية (1976-1980)
170		خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985)
170		خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986-1990)
170		الخطة العشرية للتطوير التربوي (1989-1998)
171		البحث والتطوير التربوي (R&D) : Research & Development
172		اقتصاديات التعليم
173		التوثيق والترجمة والمطبوعات التربوية
175		الخدمات التربوية المساندة
178		البعثات العلمية
179		تجربة توحيد المناهج: الأردن وسوريا
180		التعليم بين الكم والنوع
182		اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)
182		المدارس المنتسبة لليونسكو
184		مجالس الآباء / الأمهات المدرسية
185		التعاون الدولي

الفصل الرابع

187		مرحلة التميز (1999-2021)
189		مقدمة
190		مؤتمر التطوير التربوي - 1999
192		الإعداد والتهيئة للتميز
192		مشروع تطوير الكفاءة المؤسسية إداريا (1998-2002)
193		مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERfKE) 2003-2015
195		مؤتمر التطوير التربوي (2015)
195		مؤشرات التميز
196		المناهج والكتب المدرسية
197		الإشراف التربوي النوعي
198		رعاية المتفوقين والموهوبين

199	مدارس الملك عبد الله الثاني للتميز
199	برنامج التسريع الأكاديمي
199	برنامج عُرف مصادر التعلم
200	الجودة والمساءلة
201	الاختبارات الدولية
203	نماذج تطبيقية

الفصل الخامس

207	رؤية مستقبلية
209	مقدمة
210	إستراتيجية التعليم الإلكتروني
212	الخطة الإستراتيجية للتعليم (2018-2022)
215	تحليل سوات SWOT
216	مناحي القوة Strength
217	مناحي الضعف Weakness
217	الفرص Opportunities
217	التحديات / المخاطر Threats
218	آخر المطاف: مجلس التربية والتعليم
221	الجداول
235	الملحق: وزراء التربية والتعليم السابقون منذ تأسيس الإمارة
239	المصادر / المراجع

الإهداء
إلى
قائد الوطن
والرؤاد من الأسرة التربوية
الذين
بتوا فتعلمنا وتبني فيتعلمون

**أقدم الشكر والتقدير
للباحثين**

**الدكتور فواز جرادات
الأمين العام السابق - وزارة التربية والتعليم
الدكتورة منى مؤتمن
المديرة العامة السابقة - دائرة البحوث - وزارة التربية والتعليم
فقد قاما بأعداد تقارير فنية كانت ذات قيمةٍ قيمةٍ
في إغناء مادة هذا المشروع.**

شكر وتقدير

إلى

**الدكتور نواف العجاردة / الأمين العام للشؤون التعليمية
الدكتورة نجوى قبيلات / الأمينة العامة للشؤون الإدارية والمالية**

لوزارة التربية والتعليم

**لتوجيهاتهما إلى مديري ومديرات الإدارات والوحدات الإدارية والفنية
للتعاون التام لتوفير التقارير والمعلومات التي كانت إغناءً لمحتوى هذا
المشروع.**

**وتكليف الدكتور محمد الزينطاوي مدير العلاقات العامة منسقاً للتواصل مع
الوزارة وقياداتها التربوية فإلى هؤلاء**

القادة التربويين وزملائهم وزميلاتهم في العمل.

كل التقدير والثناء

مقدمة

يعبر - المشروع التعليمي النهضوي الأردني - في مئويته الأولى عن الإنسان الأردني، وجدانياً وتكوينياً وجهداً قيمياً:

فقد تجذّر التعليم في وجدانه كنزاً مكنوناً ينبض بالأمل؛ وأيّع في تكوين شخصيته؛ فكرياً وثقافياً وإجتماعياً؛ وتكلّل جهده بالأزدهار والتنمية البشرية، كل ذلك، من أجل الأعداد والتهيئة لمستقبل أفضل للأردن: وطناً ونظاماً وشعباً. إن التاريخ لهذا المشروع يُدوّن بأحرفٍ ساطعة عن ظروف مرّ بها: نشأة وتأسيساً وإزدهاراً وتميّزاً. ويرسم مشهداً عاماً أو لوحة (بانورامية) لتطوره؛ كما يسبر هذا التاريخ غور ذلك المشروع وسرّ دافعية نجاحه.

فهذا المكان الجغرافي العريق، الأردن، الضارب في التاريخ والمتنوع في الثقافات، قديمها وحديثها، يوحي بأن إنسانه المعاصر قادر على بناء حاضر وإستشراف مستقبل. فبلغ مئويته الأولى بإزدهار.

ويقف على مشارف مئويته الثانية بآمال عريضة وأشواق وضّاءة.

هكذا هي هذه (الملحمة السردية) للمشروع التعليمي النهضوي الأردني، الذي تعايشت معه الأجيال، وتكتمل صورته بتاريخه للأجيال القادمة.

لقد تعايشت مع هذا المشروع بمئويته الأولى على مساحة زمنية تمتد إلى سبعين عاماً منذ أن التحقت بمدرسة إربد الثانوية للبنين عام (1950)، تلميذاً ثم معلماً وتربوياً وقيادياً حتى نهاية القرن العشرين.

واستمرّيتُ مواكباً للتربية على مستوى وطني وعربي وعالمي، ومشاركاً في مختلف نشاطاتها التي أتيحت لي.

أمضيتُ وقتاً ليس بالقصير في التأمل في التاريخ لتطور - المشروع التعليمي النهضوي في مؤيته الأولى - لآتوصّل إلى خطة تغطي فعالياته ومكوّناته وتطوره عبر مائة عام رغيدة، وبعضها سنوات شديدة.

فقد توصلتُ إلى تقسيم تاريخ هذا المشروع إلى خمس مراحل، بهدف التمكين والتمكّن من حصر مكوّنات وفعاليات كل مرحلة بشمولية فجاءت هذه المراحل مسوّغة على النحو التالي:

مرحلة النشأة (1921 - 1939):

فقد نشأ المشروع، وترعرع ونمى خلال عقدين من الزمن بجهود شاقة وبموارد محدودة، بشرياً ومادياً وفنياً.

مرحلة التأسيس (1939 - 1946):

وقد تجذّرت هذه المرحلة بتشريع تربوي، قانون المعارف رقم 2- لسنة 1939، بما تضمّنه من أبعاد تخطيطية وإدارية وفنية.

المرحلة الإنتقالية (1946 - 1953):

وقد بدأت بمناسبة وطنية، استقلال المملكة، ثم توالى الأحداث الجسيمة، فكانت الحرب العربية- الإسرائيلية، والنكبة وموجة اللجوء الفلسطيني، واستشهاد ملك، واعتلاء العرش ولي عهده، ثم إعفاؤه والمناداة بولي عهده، الحسين، ملكاً للمملكة. وجميع هذه الأحداث أثّرت في مسيرة المشروع.

مرحلة الأزهار (1953-1999):

تعتبر هذه المرحلة أطول مرحلة مرّ بها المشروع، فقد إمتدت لما يقارب نصف قرن بمنجزاتها التربوية النهضوية.

مرحلة التميّز (1999-2021):

ففي هذه المرحلة، تجاوز المشروع التعليمي النهضوي الأردني هديّ تحقيق الكمّ في التعليم، وتحقيق النوعية والتجويد، لينتقل الى طور جديد لمواكبة الاتجاه العالمي المعاصر وهو تحقيق التميّز في التعليم، والقدرة على التنافسية العالمية في مخرجاته.

وتشكّل هذه المراحل منظومة تربوية تؤرخ هذا المشروع التعليمي النهضوي في مئويته الأولى.

لقد تفرغت لهذا المشروع الوطني، بإعتزاز وإقتناع برسالته للأجيال، وبما أمتلك من خزائن تربوية، وثائق وتقارير ومصادر. وتعزّز ذلك بما زوّدي به القادة التربويون الفضلاء الأعزاء من تقارير، مكّنتني من الوقوف عند أعلى حالة (State of the Art) آلت إليها أو وصلت إليها مختلف الفعاليات التربوية.

فأقدم الشكر والتقدير لجميع مديري ومديرات الإدارات والوحدات الإدارية والفنية في وزارة التربية والتعليم لتعاونهم التام في توفير المعلومات والتقارير التربوية.

والشكر موصول إلى إدارات المؤسسات التربوية التي أسهمت تقاريرها في إغناء محتوى هذا التأريخ، نوعياً وتميّزاً:

جمعية جائزة الملكة رانيا العبدالله للتميز التربوي، وأكاديمية الملكة رانيا
لتدريب المعلمين، ومركز تطوير المناهج، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
ومتحف الكتاب المدرسي.

وتحية أقدمها لوزارة الثقافة لرعايتها لهذا المشروع الوطني.

وفي الختام، أعتز بتقديم هذا المشروع لأبناء الأردن وبناته، أمل المستقبل
وبناته؛ وللإنسان الأردني: مواطناً وشريكاً في صنع هذه المسيرة التعليمية عبر
مؤيتها الأولى؛ وفي تعزيز هذه المسيرة وإزدهارها وتميزها نحو مؤيتها الثانية.

عمان(2021)

د. عزت جرادات

مدخل

في البدء كان التحدي، وفي النشأة والتأسيس كان التحدي، وفي الإزدهار كان التحدي....

ويستمر التحدي للتمييز التعليمي من أجل المستقبل لهذه الملحمة السردية للمشروع التعليمي النهضوي الأردني (التعليم العام).

سأل الفتى جدّه الشيخ

هل كان لديكم ما لدينا اليوم، الهاتف الذكي وأجهزة الاتصال والتواصل الإلكترونية والأنترنت في تعليمكم؟

قال الجد لحفيده: أتريدني يا بني أن أعود لذكريات عشتها أو شاهدها أو سمعتها عن الآباء. ومن أين أبدأ.... ولكن دعني أبدأ من التعليم والرحلة في طلبه، والمشقة في الوصول إليه.

حدّثنا الآباء أن هذا البلد قد تأسس وكبر وإزدهر مع التحديات، فهو بلد التحديات والفوز.

هل تعلم أن بعض القرى كان يرتحل من يصله مكتوب إلى قرية مجاورة، يُقال أن فيها (شيخ كتّاب) أو شخص (يفك الخط) - أي يقرأ المكتوب.

وها أنتم اليوم تعلموننا استخدام الأجهزة التي تحملونها، فتنقل الأخبار من وراء البحار وخلف السهوب وقد حدثت للتو... خبر عاجل.... أصبحنا نعيش وأياكم في عالم أشبه بقرية صغيرة...

ويسأل الفتى: ولكن كيف تغلبتم على تلك الصعوبات والتحديات؟ ليجيبه
جده الشيخ

أدركَ آباؤنا وعلمونا في مجالسهم أن حياتنا ستظل كما هي بل أشدّ ضنكا
وقسوة إذا لم نتعلم، ونعلم الأبناء والأحفاد حتى يتمكنوا من ناصية العلم
والمعرفة.

سأل الحفيد: وكيف تمّ ذلك؟

وأجابه جده: إنها يا بنيّ قصة لا بد وأن تُروى للأجيال؛ فقد جاء ذلك الأمير
الهاشمي من بطحاء مكة المكرمة لينتهي به المطاف إلى الاستقرار في هذا البلد، بعد
غدر الأعداء ونكثهم العهود، ووأد ذلك الحلم الكبير الذي تمثّل في مبادئ
النهضة العربية الكبرى في الاستقلال والوحدة والحياة الفضلى، فاستقبله فرسان
هذا البلد من شماله إلى جنوبه، وكانت هذه بداية الملحمة - السردية - التاريخية
التي بدأت بتأسيس - إمارة الشرق العربي - في الوسط والشمال والجنوب، رافعة
مبادئ النهضة العربية الكبرى.

وفي أول حكومة شكلها الأمير العربي في (11/4/1921) حكومة الشرق
العربي، أوجد فيها مشاور المعارف، يرعى شؤون التعليم وإنشاء المدارس، كانت
تلك هي البداية للمشروع التعليمي النهضوي، والنهضة التعليمية التي تعيشونها
اليوم.

ويسأل الحفيد الفتى:

وهل توقف الأمر عند ذلك الحد؟ ويرد الشيخ:

لا يا بُني، جاء دستور عام -1952- ليجعل التعليم الابتدائي مجانياً ومُتاحاً لجميع أبناء الوطن وبناته في مدنه وأريافه وبواديّه، وها هو التعليم ينتشر بمجانيته والزاميته لمدة عشر سنوات من التعليم المدرسي.

ويستطرد الشيخ

إعْلَمْ يا بني، أن يداً واحدة لا تصفق، فهل تعلم ما هي اليد الثانية التي كانت الدافع القوي لهذه النهضة التعليمية؟ إنها هذا الشعب القوي بأرادته، والكبير بطموحاته، والذي قهر تلك التحديات.

أتذكر يا بُني عندما شاركت في إجتماع سكان القرية، حيث أجمعوا أمرهم على تمويل بناء مدرسة القرية، ثم تكرر الاجتماع بعد عام ليجمعوا الراتب السنوي لمعلم، وقدموه إلى مفتش المعارف لفتح صف أعلى في المدرسة ليستمر الأبناء في التعليم المدرسي في قريتهم.

أتذكّر يا بُني هذين المشهدين كلما دُعيت بصفتي الرسمية التربوية لأفتتاح مبنى مدرسي جديد في البوادي والأرياف يستوعب أكثر من ألف طالب وطالبة. ويسأل الحفيد:

وكيف كان يعمل المعلم في تلك الظروف.

ويجيبه الشيخ:

إن المعلم الأردني كان العامل الآخر وراء هذه النهضة، فهو أشبه برواية لا بد من معرفتها. كان المعلم يعتبر المدرسة بيته، والطلبة أبنائه: فيشرف على صيانة المدرسة، ويشجع الطلبة للمشاركة في تمهيد ساحاتها، وتأسيس حديقته، لتكون بيئة محفزة للتعلّم، وكان الطلبة يشعرون بأبويته لهم، يرفعون شأنهم الصحية والاجتماعية قبل التعليمية، ويحل مشكلاتهم الخاصة.

أما علاقته بالسكان، أو المجتمع المحلي، فقد كانت تقوم على الإحترام المتبادل، يقدمون له السكن الملائم والخدمات المعيشية حيث لا تتوافر في بعض المناطق.

ولم نسمع، يا بُني، أن معلماً تعرّض للإهانة أو الإعتداء، فعلى أكتاف هؤلاء المعلمين كانت النهضة التعليمية، فكانوا الروّاد الذين (بنّوا فتعلمنا ونبّينا فيتعلمون)

على غرار: غرسوا فأكلنا، ونغرسُ فيأكلون

ويسأل الفتى

وكيف كان الطلبة؟

ليُجيبه الجدّ:

كان الطلبة شغوفين في التعلّم، بحوافز أسرية ومدرسية، يتمتعون بعزيمة الجد والأجتهاد، وبروح التفوق والنشاط التربوي.

فاجتمعت هذه العوامل الأربعة، رعاية قيادية، ومشاركة شعبية، وتضحيات المعلمين والتربويين، وجهد وإجتهاد الطلبة، في إيجاد مشروع تعليمي نهضوي أردني.

وأذا أردت، يا بني، التعرّف أو معرفة المزيد عن هذا المشروع التعليمي النهضوي الأردني، الذي أصبحتم تتمتعون به، وتعاملتم معه، إتقناً وإبداعاً وتميزاً، فأصحبني لنستذكر سرّديّة هذا المشروع، ونسبُ غوره وجوهر دوافع نجاحه، فهو ملحمة سرّدية وطنية تاريخية تستحق أن تُروى في هذه الفصول.

مراحل تطور
المشروع التعليمي النهضوي
(التعليم العام)

- مرحلة النشأة (1921-1939)
- مرحلة التأسيس (1939-1946)
- المرحلة الإنتقالية (1946-1953)
- مرحلة الإزدهار (1953-1999)
- مرحلة التميّز (1999-2021)

الفصل الأول

مرحلة النشأة

(1921 - 1939)

"إن المعارف سوف تعمل على إزالة الأمية
من البلاد، وذلك أول ما نطمح إليه
ونتوسّع فيه"

- من خطاب العرش - 1935/11/2

- في البدء.
- التشريع.
- تطور تربوي.
- أنواع المدارس.
- الإدارة.
- السكان والتعليم.

في البدء

أدرك المجتمع الأردني أن التعليم هو الأداة والوسيلة ذات القوة الدافعة نحو ما يُعرف بالحراك الاجتماعي (Social Mobility) لأبنائه وبناته، وتحقيق ما يُعرف بالتنمية لبلدهم. ولمعرفة الواقع التعليمي في مرحلة نشأة المشروع التعليمي النهضوي، فتشير معظم المصادر حول عهد الأمانة، وبخاصة في البدايات، إلى وضع تعليمي متواضع، فالتقرير الإحصائي للمعارف (1922-1923) يذكر أن عدد المدارس كان (44) مدرسة، تضم (3316) طالباً وطالبة، منهم (318) طالبة، ويقوم بتعليمهم (81) معلماً ومعلمة، منهم (6) معلمات.

وعند تشكيل أول حكومة في عهد الأمانة (1921/4/11)، فقد ضُمَّت منصب مشاور المعارف ثم منصب ناظر المعارف في مجلس النظار، والذي يُعتبر مجلس الوزراء، وفي (1923/5/13) تشكّل أول (مجلس معارف)، يُعنى بالأشراف على المناهج وتوحيد برامج التدريس وتحديثها، وإختيار المعلمين. وفي تموز من العام نفسه تأسس أول مجمع علمي يُعنى بأحياء اللغة العربية، وإنشاء المدارس وبخاصة للأيتام وفي المناطق الفقيرة، كما يهتم بتحديث التعليم وأساليبه في المدارس.

ويضيف البروفسور علي محافظة- تاريخ الأردن المعاصر - 1921-1946:- أنه في أيار من ذلك العام وُضع حجر الأساس للمدرسة السلطانية في السلط، وإنعقدَ فيها صيف ذلك العام أول مؤتمرٍ للمعلمين في عهد الأمانة.

التشريع

شهدت مرحلة نشأة المشروع التعليمي النهضوي في عهد الأمانة تسارعاً في تطوير التشريعات التربوية:

ففي (1/6/1925) صدر أول تشريع لنظام المدارس يُحدّد وظائف المديرين والمعلمين والمفتشين، وواجبات التلاميذ وشؤونهم من حيث القبول والضبط التعليمي والعُطل المدرسية، ونُشر في جريدة الشرق العربي، وهي أول جريدة أردنية يجري تأسيسها في الأمانة، وصدر العدد الأول منها في (28/5/1923).

وفي (28/7/1926) تشكّل - مجلس المعارف الاستشاري للنظر في الأمور العلمية والفنية للمدارس وبرامجها، وإختيار المناهج وسنّ الأنظمة والتعليمات العامة للمدارس.

وفي (9/12/1929) ألغي ذلك المجلس لتحل محله (اللجنة العليا) برئاسة مدير المعارف وعضوية مفتش المعارف ومديري المدارس الثانوية وممثل عن المعلمين، ليُعنى بمهمة أعمق تشمل برامج المدارس وإختيار الكتب المدرسية ومراجعة الأمور العلمية والفنية والتعليمية.

(توثيقاً عن: تطوير التعليم في شرق الأردن - 1921-1934 - محمد الطراونة - مجلة دراسات - مجلد 35 - العدد 3-2008).

وتذكر الموسوعة الهاشمية في القرن العشرين المجلد الثالث:

(في 5/4/1925) صدر قانون التدريسات الإبتدائية والذي ألغى جميع التشريعات السابقة الخاصة بالمدارس الإبتدائية، ونصّ ذلك القانون على:

"إلزام أهالي القرى أو الأحياء في المدن بدفع رواتب المعلم وأجور المدرسة، وملتش التعليم الابتدائي حق الأشراف على التدريس، والأشراف على بناء المدارس وفق المخططات التي تقوم بها مديرية المعارف".

ويعتبر ذلك أول تشريع يلزم الأهالي بهذه الإلتزامات إستناداً إلى التشاركية ما بين المجتمع المدني والسلطة المسؤولة في تحمل عبء المسؤولية الإجتماعية، وقد يرجع هذا الأجراء غير المسبوق إلى محدودية توافر المخصصات المالية لتلبية حاجات المجتمعات المحلية التعليمية في القرى والمدن، في ظل الأوضاع الأقتصادية آنذاك.

تطور تربوي

لإبراز ملامح مرحلة النشأة للمشروع التعليمي النهضوي (1921-1939) من ناحية تربوية يمكن الإشارة إلى ما يلي:

بدء السلم التعليمي بمرحلتين، الابتدائية ومدتها سبع سنوات، والثانوية ومدتها أربع سنوات.

اشتملت الخطة الدراسية للمرحلة الابتدائية على مواد: علوم الدين واللغة العربية بفروعها القراءة والقواعد والأنشاء، واللغة الإنجليزية بمهاراتها الأربع- القراءة والكتابة والمحادثة والاستماع، وعلوم التاريخ والجغرافية والحساب والهندسة، و العلوم الطبيعية والصحة، والرياضة والفن والزراعة.

اشتملت الخطة الدراسية للمرحلة الثانوية على مواد اللغة العربية واللغة الإنجليزية، والرياضيات وتشمل الحساب والجبر والهندسة؛ والطبيعات وتشمل

الفيزياء والكيمياء والصحة والحيوان والنبات؛ والإجتماعيات وتشمل التاريخ والجغرافية والأخلاق، والدين والتربية البدنية والفنية.

كانت هذه المواد خاضعة للمراجعة والتقييم، حيث شُكِّلَت لهذه الغاية لجنة المناهج الإختصاصية، والتي كانت تُعني أيضاً باختيار الكتب المدرسية والإشراف على الإمتحانات العامة.

وقد عُقد أول إمتحان لشهادة الدراسة الثانوية الأردنية في مدرسة السلط (1934 / 7 / 7) حيث تقدم للإمتحان (19) طالباً ونجح منهم (11) طالباً.

ومن الملاحظات حول (سجلات الإمتحانات والنتائج المدرسية) لدى الوزارة ارتفاع نسبة الرسوب التي كانت تصل إلى (30%) في بعض المدارس في تلك الفترة.

ويرجع ذلك إلى تعليمات النجاح والإكمال والرسوب: فالمواد كانت تُقيّم بفروعها، وعلى سبيل التوضيح، فرسوب الطالب في أربعة فروع: القواعد، والحساب، والصحة، والأنشاء، يُعتبر راسباً في صفه لتلك السنة.

وتمت معالجة ذلك لاحقاً في التعامل مع المواد التعليمية كوحدة واحدة، باعتماد معدل الطالب في فروع اللغة العربية، واللغة الانجليزية والرياضيات و الطبعيات... مما خفّف من نسبة الرسوب.

وأما تمويل التعليم فكان يتراوح ما بين (4,4%- 7,2%) من الموازنة العامة للدولة للفترة (1924-1933). وفُرضت على الأهالي ضريبة مازالت قائمة تُعرف بـ (ضريبة المعارف) للأنفاق على المدارس.

أنواع المدارس

تنوعت المدارس من حيث المستوى والنوع إلى:
المدرسة الابتدائية، ومدة الدراسة فيها سبع سنوات.
والمدرسة الثانوية غير الكاملة ومدة الدراسة فيها سنتان (وكانت مدرسة واحدة في كل من عمان وإربد والكرك بهذا المستوى).
المدرسة الثانوية الكاملة، وكانت الوحيدة في السلط.
المدرسة المهنية، واقتصر ذلك على مدرسة صناعية واحدة في عمان (1924).
وكانت تقدم تدريباً مهنيّاً في النسيج والحداة والنجارة والخيزران. وقد تخرجت أول دفعة -15- طالباً للعام الدراسي (1926-1927).
أما التعليم الزراعي فاقصر على الحقائق المدرسية والتوسع في إيجادها في مدارس القرى.

الإدارة

يشير تقرير إدارة المعارف لسنة -1934- إلى أن الجهاز الإداري للمعارف كان يتألف من:
مدير عام (1)، مفتش عام (2)، رئيس ديوان (1)، كاتب (1)، محاسب (1)، أمين مستودع (1)، ومراسل (1).
كان هذا الجهاز يشرف على التعليم من حيث:
تأسيس المدارس، ووضع المناهج، وإختيار الكتب المدرسية، وتزويد المدارس باللوازم التعليمية، وإجراء الإمتحانات العامة وإعداد الموازنة العامة للمعارف.

السكان والتعليم

قُدِّر عدد سكان الإمارة ب (225,380) نسمة حسب الإحصاء الذي أجرته نيابة العشائر (أيلول 1922) وجاء هذا متقارباً مع العدد الذي أورده المؤرخ فيليب حِتّي (تاريخ العرب - فيليب حِتّي) ب (230,000) نسمة عام (1920).
(حسب تاريخ الأردن في القرن العشرين-1900-1959- منيب الماضي وسليمان الموسى).

أما الإحصاءات التقديرية لعصبة الأمم المتحدة عام (1936)، فقد جاء في تقريرها:

أن الكثافة السكانية للإمارة بلغت (7,3) نسمة للكيلومتر المربع الواحد، وعلى هذا الأساس فقد قُدِّر عدد السكان بحوالي (600,000) نسمة، ينتمون اجتماعياً إلى ثلاث فئات: سكان المدن والأرياف والبادي، ويشكلون ما نسبته (10%، 80%، 10% على الترتيب). وكانوا يشتركون بقدر كبير من الخصائص في التقاليد والروابط الأسرية والعائلية والعشائرية والقبليّة.

ولمّس التقرير الدافعية القوية لدى هذه الفئات نحو التعليم، باعتباره الأسلوب الأمثل لتقدم المجتمع وتحديثه، أي ما يمكن أن يُعرف بالدافعية نحو (الحراك الاجتماعي) في المجتمع الأردني.

والجدول التالي يوضح النمو الكمي للتعليم في عهد الإمارة، (1921-1946).
وتشير هذه المؤشرات الإحصائية إلى التطور الكمي للتعليم، مدارس ومعلمين وطلبة وتمويلاً وخريجين، للأعوام الدراسية عند بدء مرحلة النشأة

(1922-1923)، وعند بدء مرحلة التأسيس (1938-1939) وعند بدء المرحلة الانتقالية (1945-1946).

تضاعف عدد المدارس تقريباً من (38) مدرسة إلى (64) مدرسة، كما إرتفع عدد مدارس البنات من (6) مدارس إلى (10) مدارس.

وارتفع الجهاز التعليمي من (71) معلماً ومعلمة إلى (181) معلماً ومعلمة، مع نمو ملحوظ في عدد المعلمات من (12) معلمة إلى (32) معلمة.

وقد رافق هذا النمو، إرتفاع في عدد الطلبة من (3316) طالباً وطالبة إلى (8512) طالباً وطالبة، وإزداد الأقبال على تعليم البنات فارتفع عدد الطالبات من (318) طالبة إلى (1438) طالبة.

أما الأنفاق على التعليم فقد واجه محددات إقتصادية في الموازنة العامة للدولة، والتي كانت متغيرة سنوياً.

وقد لخصت البروفسور هند أبو الشعر (نهضة التعليم 1918-1946) لخصت السياسة التعليمية للمشروع التعليمي النهضوي لهذه المرحلة:

"الأهتمام بتأسيس المدارس، والأشراف عليها، ومجانية التعليم الإبتدائي، وتشجيع الخدمات المساعدة للتعليم: النشاطات الأدبية والعلمية والكشفية والرياضية والفنية".

الجدول

المؤشرات الإحصائية (تاريخ التربية والتعليم - وزارة التربية والتعليم)

أولاً: المدارس

السنة الدراسية	البنون	البنات	المجموع
1923-1922	38	6	44
1939-1938	64	10	74
1946-1945	60	9	69

ثانياً: المعلمون

السنة الدراسية	المعلمون	المعلمات	المجموع
1923-1922	69	12	81
1939-1938	149	32	181
1946-1945	161	40	201

ثالثاً: الطلبة

السنة الدراسية	البنون	البنات	المجموع
1923-1922	2988	318	3316
1939-1938	7074	1438	8512
1946-1945	7918	1956	9874

رابعاً: التمويل (بالجنه الفلسطينى)

السنة الدراسيه	نفقات التعليم	النفقات العامة	% للتعليم
1925-1924	14771	274868	5,3
1939-1938	26443	547545	5,1
1946-1945	33478	3249	1,8

خامساً: الخريجون (الثانويه الأردنيه)

السنة الدراسيه	العدد
1934-1933	11
1939-1938	25
1946-1945	11

مرحلة التأسيس

(1939- 1946)

"ومن الأهمية: أن تُشمل المعارف بالرعاية الواجبة من زيادة عدد الأساتذة والمدارس للذكور والإناث، وأن يُتخذ ما يلزم من ترتيبات للمدارس بين البدو"

(- من خطاب العرش - 1 / 11 / 1937)

- مقدمة.
- التطور الإداري.
- التطور النوعي.
- السياسة التعليمية.
- الخطط الدراسية والمناهج.
- الإمتحانات المرحلية.
- المدارس الخصوصية (التعليم الخاص).
- المدارس الإختصاصية (المهنية).
- إجراءات تنفيذية.
- التعليم أثناء الحرب العالمية الثانية.

مقدمة

من أبرز المعالم التربوية في تطور المشروع التعليمي النهضوي في عهد الأمانة صدور نظام المعارف لسنة (1939) - رقم 1 و رقم 2. فالأول عُني بالجانب الإداري من حيث تعزيز التنسيق ما بين السلطات الإدارية المحلية والمؤسسات الخدمية، وتشمل إدارات الصحة والأشغال والزراعة، وما بين الإدارة التعليمية لتحقيق التعاون فيما بينها لتحسين الخدمات التربوية المقدمة للمدارس. وكان يشتمل على (11) مادة.

أما الثاني، قانون المعارف رقم -2- لسنة 1939، فيمكن تصنيفه بالتشريع الأشمل لمختلف مناحي العملية التعليمية- التعلمية وعناصر النظام التعليمي. وقد قدّمت (الحولية الثقافية - ساطع الحصري لعام 1948-1949) تعريفاً تفصيلياً به:

فهو يتألف من (33) مادة موزعة على سبعة فصول:

المواد العامة (5)، المدارس الأولية والإبتدائية (6)، والمدارس الثانوية (5)، وتنظيم الرسوم المدرسية (6)، والمدارس الإختصاصية (المهنية) (2)، وتنظيم شؤون المعلمين والمعلمات (3)، ومادة ختامية والتي تنص على إبطال العمل بنظام المعارف العمومية العثماني (1286هـ).

فلا غرو، أن يُعتبر ذلك النظام نقطة البداية أو الإنطلاقة لمرحلة ثانية من مراحل تطور المشروع التعليمي النهضوي في عهد الأمانة، وهي مرحلة التأسيس، والتي تمتد حتى الإستقلال (25/ 5/ 1946)، وحدد ذلك النظام (المادة -2-) مهام المعارف:

فهي "مكلّفة بتأسيس وإدارة المدارس الأميرية، والأشراف عليها وعلى المدارس الخصوصية، وتشجيع الحركات العلمية والأدبية والرياضية والكشفية والفنون، والهيمنة على الأخلاق والآداب العامة وبكل ما يتعلق بالتربية العامة والثقافة".

التطور الإداري

أحدث ذلك النظام تطوراً في إدارة المعارف:

فقد قُسمت الإمارة الى ثلاث مناطق تعليمية، ويرأس كل منطقة تعليمية - مفتش المعارف - (أو مدير التربية والتعليم حالياً)، وكانت هذه المناطق:

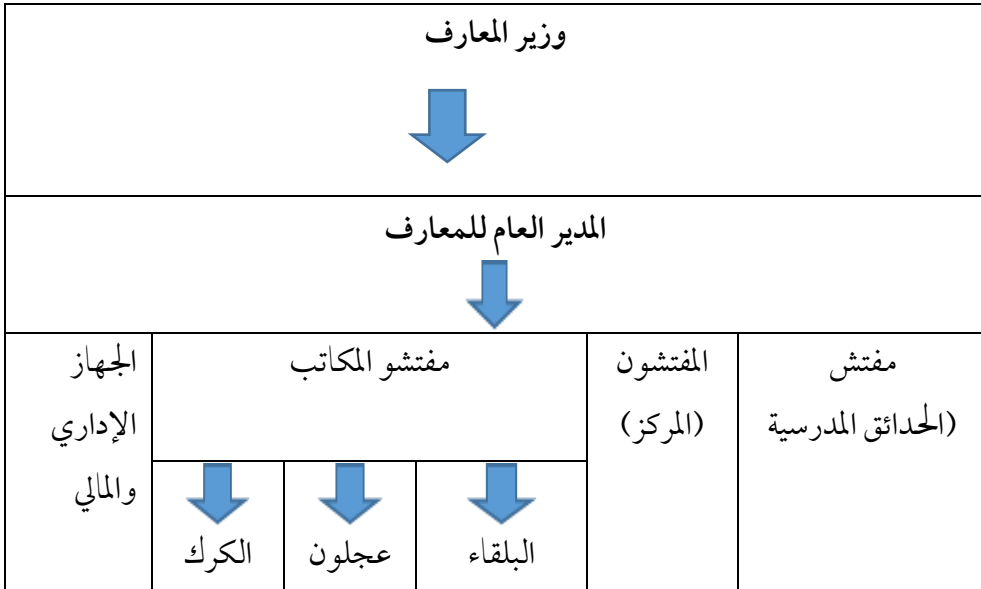
منطقة معارف عجلون - لواء عجلون (والذي كان يشمل محافظات الشمال الأربع: اربد، والمفرق وجرش وعجلون).

منطقة معارف البلقاء - لواء البلقاء (والذي كان يشمل محافظات الوسط الأربع: عمان والسلط والزرقاء ومادبا).

منطقة معارف الكرك ومعان - لواء الكرك ولواء معان (والتي كانت تضم محافظات الجنوب الأربع: الكرك والطفيلة ومعان والعقبة).

أما على مستوى الإدارة المركزية، فكان التنظيم الإداري لإدارة المعارف يبدأ: بمدير المعارف والمفتش الأول، وثلاثة مفتشين مساعدين، ومفتشي المناطق / المكاتب: الكرك ومعان والבלقاء وعجلون.

وبعد إنشاء أول وزارة للمعارف (24 / 9 / 1940) فقد أصبح التنظيم الإداري على النحو التالي:



(الموسوعة الهاشمية في القرن العشرين - المجلد الثالث)

كان أول وزير للمعارف سماحة أحمد علوي السقاف.

أما المدارس، فقد قُسمت إلى مدارس أميرية (حكومية) ومدارس أهلية (خاصة).

وأما من حيث المستوى التعليمي فقد قُسمت إلى الأنواع الخمسة التالية:
(المواد - 3،4،5):

مدارس القرى الأولية، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات.

المدارس الابتدائية، ومدة الدراسة فيها سبع سنوات.

المدارس الثانوية، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات.

المدارس الاختصاصية (المهنية).

وكان التعليم في المدارس الأولية والإبتدائية مجانياً، كما قُسمت مرحلة التعليم الثانوي إلى مرحلتين، ثانوية متوسطة وثانوية عليا - ولمدة سنتين لكل منهما.

التطور النوعي

السياسة التعليمية

كانت أولى ثمار هذا النظام من ناحية نوعية أو فنية وضع المبادئ الرئيسية للسياسة التعليمية، وتتمثل في المبادئ التالية:

تطوير التشريعات التعليمية وتحديثها لتسهيل نشر المدارس، وتحسين التعليم فيها والاهتمام بالجانب المسلكي.

التركيز على التعليم ليكون أكثر إتفاقاً (ملائمة) مع حاجات البلاد وتطورها. مجانية التعليم الإبتدائي.

تطوير الخطط الدراسية للمدارس، وتحديث المناهج وإختيار الكتب المدرسية التي تحقق أهداف المناهج وإقرارها.

النهوض بالثقافة والفنون الجميلة والعلوم والآداب والرياضة والحركة الكشفية.

العمل على إزالة (استئصال) الأمية من البلاد.

الخطط الدراسية والمناهج

تمكنت إدارة المعارف من التوصل إلى نمط السُّلم التعليمي، وإستقراره على نمط (4-7) أي سبع سنوات إبتدائية وأربع سنوات ثانوية، وإستمر هذا النمط حتى عام (1953).

تمت عملية مراجعة الخطط الدراسية وجداول الدروس الأسبوعية للمرحلة الإبتدائية المكوّنة من سبعة صفوف، ويمكن توضيحها في الجدول التالية:

مدارس البنين:

الصفوف وعدد الحصص							المبحث / التخصص
7	6	5	4	3	2	1	
3	4	4	4	4	5	4	- أَلقران الكريم / الدين
8	9	9	9	12	12	12	- أَللغة العربية
7	7	7	7	-	-	-	- أَللغة الانجليزية
5	5	5	5	5	5	5	- أَلرياضيات
6	4	4	4	2	1	-	- أَلإجتماعيات
3	3	2	2	2	1	-	- أَلطبييعات
1	1	1	1	1	1	2	- أَلرياضة والنشيد
1	1	1	1	1	1	1	- أَلرسم والتدريب
34	34	33	33	28	24	24	المجموع

كان البرنامج اليومي للدروس يُنفَّذ على فترتين: الصباحية للمواد النظرية، وفترة ما بعد الظهر للمواد العملية.

مدارس البنات:

الصفوف وعدد الحصص							المبحث / التخصص
7	6	5	4	3	2	1	
2	3	4	4	5	5	4	القران الكريم/ الدين
9	10	10	9	11	12	12	اللغة العربية
6	6	6	6	-	-	-	اللغة الانجليزية
4	4	5	5	5	5	5	الرياضيات
5	4	4	4	2	1	-	الإجتماعيات
3	2	2	2	2	1	-	الطبيعيات
1	1	1	1	1	1	2	الرياضة والنشيد
1	1	1	1	1	1	1	الرسم
3	4	2	2	2	2	-	الاشغال
34	34	34	34	30	28	24	المجموع

المدارس الثانوية

تتألف من أربع سنوات، وتركز على المواد النظرية التالية:

القراءة العربية.

البلاغة.

الأدب والقراءة الإضافية.

التاريخ.

الأنشاء.

القراءة الإنجليزية.

القواعد الإنجليزية.

الحساب.

الجبر.

الهندسة.

الطبيعات.

التاريخ والجغرافية.

الإمتحانات المرحلية

نظم هذا النظام عملية التقييم المرحلي للتعليم، ففي عام (1944) عُدل نظام المعارف -رقم 2- لسنة (1939) بحيث أصبح التعليم الإبتدائي الكامل ينتهي بامتحان عام يسمى

" فحص شهادة الدراسة الإبتدائية الأردنية "

وبموجب ذلك التعديل، صدرت في السنة نفسها تعليمات:

" فحص شهادة الدراسة الثانوية الأردنية "

فالفحص الإبتدائي كان يُعقد مرة واحدة في السنة حسب الخطة الدراسية المقررة، وعلامة النجاح في المبحث (60%)، ويُعتبر المتقدم للفحص " راسباً" إذا قَصّر في مادتين؛ أما إذا قَصّر في مادة واحدة وكانت علامته قريبة من علامة النجاح فيَعفى منها.

وتحقيقاً للعدالة في المواد المقررة للفحص، فقد كان الطلبة المسلمون يتقدمون لمادة الديانة، بينما يُطلب من الطلبة المسيحيين تقديم مادة الزراعة، أما الطالبات المسيحيات فكان يُطلب منهن التقدم لمادة التمرّيز.

وتدل الإحصاءات الرسمية أنه تقدم في صيف (1948)، إلى هذا الفحص (301) طالباً، نجح منهم (154) طالباً؛ أما عدد الطالبات المتقدمات للفحص فكان (46) طالبة، ونجح منهن (41) طالبة، واستمر هذا الفحص من عام (1944-1945) حتى عام (1952-1953)، ثم أعيد العمل به للأعوام (1958-1959)، وتوقف العمل به نهائياً عام (1961-1962).

أما الفحص الثانوي فقد كان يُعقد مرة واحدة في السنة حسب الخطة الدراسية المقررة باستثناء مواد: النبات والحيوان، والجغرافية العامة، وجغرافية البحر الأبيض المتوسط، حيث يختار الطالب مادة واحدة منها، ويُعتبر المتقدم للفحص " راسباً" إذا قَصّر في مادتين؛ أما إذا قَصّر في مادة واحدة وكانت علامته قريبة من علامة النجاح وهي (60%) فيُعفى منها.

وتدل الإحصاءات الرسمية أنه تقدم في صيف (1948) إلى هذا الفحص (64) طالباً ونجح منهم (46) طالباً.

المدارس الخصوصية (التعليم الخاص)

جاء الفصل السادس من نظام المعارف- رقم 2- لسنة 1939- منظماً للمدارس الخصوصية (ما يُعرف بالتعليم الخاص) وذلك بإصدار نظام خاص بالمدارس الخصوصية عام (1945):

فقد عُرِفَت المدارس الخصوصية بتلك التي يؤسسها شخص أو جماعة أو طائفة، أردنيون أو أجانب، ولا يجوز لها ممارسة التدريس إلاّ بعد الحصول على الترخيص، وتلتزم (بتعليم اللغة العربية وتاريخ العرب وجغرافية البلاد العربية بما في ذلك تاريخ شرقي الأردن وجغرافيتها)- المادة - 28- من النظام.

وقد نص (نظام المدارس الخصوصية) على أن تتوافر في المعلمين الشروط نفسها المعمول بها في المدارس الأميرية (الحكومية) من حيث المؤهلات العلمية، ففي المدارس الأولية والإبتدائية يكون المعلمون من مستوى دور المعلمين العالية. وسمَح النظام أن تكون المدارس مختلطة للبنين والبنات في الصفوف الأولية الثلاثة، وأصبحت المدارس الخصوصية خاضعة لأشراف وزارة المعارف وبخاصة في إقرار المناهج والكتب المدرسية والخطط الدراسية وجداول الدروس الأسبوعية.

المدارس الإختصاصية (المهنية)

اقتصرت المدارس الإختصاصية (المهنية) على (مدرسة الصنائع والفنون - عمان)، وكانت تشتمل على صف تمهيدي وثلاثة صفوف مهنية في مجالي: النجارة والحدادة.

وعلى الرغم من توفير منزل داخلي للطبة إلا أن الأقبال عليها كان محدوداً، فقد تخرَّج منها، على سبيل المثال، عشرة طلاب للعام الدراسي (1947-1948)، ووصل أعلى استيعاب لها (87) طالباً، وكان عدد المعلمين فيها (8) معلمين ذلك العام. (الحولية الثقافية- ساطع الحصري - 1948-1949).

ومن جانب آخر، فقد عُنت الوزارة بالحدائق المدرسية، وتشير الحولية نفسها إلى أن عدد هذه الحدائق بلغ (33) حديقة مدرسية، وبلغ مجموع مساحتها (344) دونماً، وعدد الأشجار المثمرة فيها (5920) شجرة، وعدد الأشجار الحرجية (15475).

إجراءات تنفيذية

تنص المواد العامة التي تؤلف الفصل الأول من (نظام المعارف-2- لسنة 1939) على مهمّات وأعمال إدارة المعارف:

فهي مكلفة بتأسيس المدارس والأشرف على إدارتها، وتوفير الخدمات التعليمية اللازمة لها، وتتعاون مع الوزارات الأخرى المعنية في حدود إختصاصاتها مثل الصحة والزراعة والنافعة (الأشغال العامة حالياً) لتسهيل إيصال الخدمات إلى المدارس.

وتؤلف (هيئة المفتشين) لتُعنى بشكل رئيسي بمراجعة المناهج والكتب المدرسية، والخطط التدريسية الأسبوعية والتشريعات التعليمية ومعادلة الشهادات وشؤون البعثات العلمية.

تؤدّي وزارة المعارف الخدمات المكلفة بها ميدانياً بمعرفة الحكام الإداريين، ولجان المعارف في البلديات والأقضية.

تُمنع منعاً باتاً في جميع المدارس التدريسات والتلقينات المخلة بالأمن العام أو النظام أو تلك المنافية للأداب أو الموجبة للتفرقة والشقاق بين أبناء الوطن.

التعليم اثناء الحرب العالمية الثانية

مرّ الأردن، كغيره من دول المنطقة والعالم بظروف اقتصادية صعبة، وحالة ضنكاً خلال فترة الحرب العالمية الثانية (1/9/1939-2/9/1945)، فانعكس ذلك سلباً على مستوى الخدمات الاجتماعية، أو إنجاز المشاريع الإنمائية، فقد جاء خطاب العرش (1943) مبيّناً تلك الحالة.

"تعلمون ولا شك ما هي عليه الأوضاع الحاضرة والظروف العامة التي تُحدّ من القدرة على إنجاز المشاريع الإنشائية مع وجود نواحٍ أكثر أهمية تستدعي العناية الخاصة حيث الهَمُّ الأول تموينُ البلاد مما تحتاج إليه من المواد الغذائية وغيرها من الحاجات الضرورية".

أما على الصعيد التعليمي، فكان التوسع الكمي محدوداً؛ كما رافقه تطورٌ نوعي في تعديلات المناهج للتعليم الابتدائي والثانوي، وفي تطوير السياسة التعليمية العامة ليكون التعليم أكثر اتفاقاً مع حاجات البلاد التنموية.

وتشير خطب العرش لتلك الفترة، سنوات الحرب، إلى أن الأقبال على التعليم حافظ على زخمه الكمي، كما إستجابت المجتمعات المحلية لمشروع زيادة ضريبة المعارف في مناطق البلديات سدّاً لحاجات التعليم الابتدائي بشكل خاص.

أما وزير المعارف خلال سنوات الحرب ورئيس الديوان الأميري (محمد الأنسي) (1943/10/30 - 1944/7/13)، فقد وجّه كتاباً إلى الحاكم العام في القدس (1943/12/12) يصف فيه التعليم خلال سنوات الحرب:

"حقق التعليم مبدأ مساواة الفتاة مع الفتى في حق التعليم، وإزالة سوء الفهم والتعصب الذي يُعيق توفير فرص التعليم للفتيات، والتوسع في التعليم المهني للمرأة، وزيادة عدد المعلمات في المدارس، وجعل مناهج مدارس البنات أكثر ملائمة لحاجاتهن وطبيعتهن، وإصلاح المدارس الابتدائية وزيادة عددها في المدن، واستكمال المدارس الثانوية في كل من عمان واربد والكرك، وتحسين حالة المعلمين والمعلمات". (تطور نظام التعليم في الأردن - د. أحمد التل)

وتشير دراسة منشورة بعنوان:

الأردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية - 1939-1945 - للباحث رائد السقار (2017) إلى الظروف التعليمية الصعبة في تلك الفترة حيث: أثر نقص الموارد المالية على التوسع الكمي في التعليم، مدارس وطلبة ومعلمين ومعلمات.

أثر في التوسع في المدارس الثانوية الكاملة.

تحمل الأهالي عبئاً من نفقات إنشاء المدارس الابتدائية ورواتب المعلمين. أما على المستوى العربي، فقد بدأت تظهر مؤشرات أو ملامح التضامن العربي ما بعد الحرب، فقد بدأ التفكير بقيام هيئة عربية توحد الموقف العربي، فانعقد مؤتمر الإسكندرية (1944)، بمشاركة مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واليمن وشرق الأردن؛ وتم على أثره وضع بروتوكول الإسكندرية، الذي مهد لقيام جامعة الدول العربية (1945) ومقرها القاهرة.

أما من نواتج فترة الحرب المؤلمة على الوطن العربي، فكان أهمها عندما رفعت بريطانيا قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة، والتي أقرت تقسيم فلسطين لتنتقل القضية الفلسطينية إلى طور جديد، ولتبدأ مأساة الشعب العربي الفلسطيني وتهجيره عام (1948)، والتي أطلق عليها المؤرخ العربي قسطنطين زريق - النكبة - بأول كتاب عنها، (معنى النكبة: آب 1948)، والتي تعبر عن حجم الكارثة الفلسطينية وعمقها في الوجدان العربي.

الفصل الثاني

المرحلة الانتقالية

(1946-1953)

"أما التعليم بجميع درجاته فإن الإقبال عليه ما زال عظيماً، مما أوجب فتح المدارس الحكومية"

- من خطاب العرش - (11 / 11 / 1946)

"تسعى حكومتي جهدها لتيسير العلم لأبنائنا في الضفتين، وإيفاد البعثات التعليمية والفنية الى المعاهد الخارجية استكمالاً لمقومات نهضتنا المباركة"

- من خطاب العرش - لسنة 1950

- مقدمة.
- وثيقة الاستقلال.
- أحداث جسيمة.
- حالة التعليم ما بعد الحرب العالمية.

مقدمة

انتهى عهد الإنتداب، بـعُجْرَة وبُجْرَة، ودخلت البلاد في عهد الإستقلال حيث وافقت منظمة الأمم المتحدة في (25/5/1946) على الإعتراف بالبلاد، مملكة مستقلة ذات سيادة.

ونقلًا عن موقع رئاسة الوزراء الأردني: كان المجلس التشريعي الأردني الخامس قد عقد جلسته الثالثة لدورته فوق العادة الأولى، وذلك في الساعة الثامنة من صباح يوم السبت الواقع في (23 جمادي الآخرة/ 365 هجري) الموافق (25 أيار سنة 1946 ميلادية). ولدى تلاوة مقررات المجالس البلدية المبلّغة اليه، والمتضمنة رغبات البلاد الأردنية العامة، تمّ تلاوة مذكرة مجلس الوزراء رقم (521) تاريخ (13 جمادى الآخرة / 1365) هجرية الموافق (15/5/1946) ميلادية المتضمنة تأييد تلك المقررات واقتراح تليتها وتعديل القانون الأساسي الأردني بمقتضاه، ثم لدى بحث الأمانى القومية في ضوء المبادئ والمواثيق الدولية العامة وحق تقرير المصير، ووعود الأمم المتحدة ومقاصدها وما بذلته البلاد الأردنية من تضحيات ومساعدات للديموقراطيات، وما حصلت عليه من وعود وعهود رسمية، فقد أصدر المجلس التشريعي الأردني بالإجماع القرار التاريخي الاتي:

نص القرار (وثيقة الاستقلال)

تحقيقا للأمانى القومية وعملا بالرغبة العامة التي أعربت عنها المجالس البلدية الأردنية في قراراتها المبلّغة الى المجلس التشريعي، وإستنادا الى حقوق البلاد الشرعية والطبيعية وجهادها المديد، وما حصلت عليه من وعود وعهود دولية رسمية، وبناء على ما اقترحه مجلس الوزراء في مذكرته رقم (521) بتاريخ (13

جمادى الآخرة 1350 هجرية) الموافق (15 / 5 / 1946 ميلادية) فقد بحث المجلس التشريعي، النائب عن الشعب الأردني، أمر إعلان استقلال البلاد الأردنية استقلالاً تاماً على أسس النظام الملكي النيابي مع البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيائها (عبد الله بن الحسين) المعظم، كما بحث أمر تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس بمقتضى اختصاصه الدستوري. ولدى المداولة والمذاكرة قرر بالأجماع الأمور التالية:

أولاً: إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً، وذات حكومة ملكية وراثية نيابية.

ثانياً: البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيائها، وريث النهضة العربية (عبد الله بن الحسين) المعظم، بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب: حضرة صاحب الجلالة: (ملك المملكة الأردنية الهاشمية).

ثالثاً: إقرار تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس، طبقاً لما هو مثبت في لائحة: (قانون تعديل القانون الأساسي الملحق بهذا القرار).

رابعاً: رفع هذا القرار الى سيد البلاد عملاً بأحكام القانون الأساسي، ليوشح بالإرادة السنية، حتى إذا اقترن بالتصديق السامي عُدد نافذاً حال إعلانه الى الشعب.

وتولت الحكومة إجراءات تنفيذه مع تبليغ ذلك الى جميع الدول بالطرق السياسية المروعة.

وتبع ذلك الإعلان التعديلي الذي أقره المجلس التشريعي الخامس في (22 / 5 / 1946):

"إقرار نظام الحكم ملكي نيابي وراثي. المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة ومُلْكُها لا يتجزأ".

أحداث جسيمة

خلال هذه الفترة القصيرة (1946-1953) شهدت البلاد أحداثاً جسيمة أثّرت على مسيرتها. سياسياً واقتصادياً وسكانياً واجتماعياً. ومن أهم تلك الأحداث:

إعلان استقلال البلاد، مملكة مستقلة ذات سيادة (1946 / 5 / 25).
الحرب العربية - الإسرائيلية والنكبة (1948) وقضية اللاجئين الفلسطينيين.
إعلان الوحدة بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية (1950 / 4 / 24).
استشهاد الملك المؤسس (1951 / 7 / 20) عند دخوله المسجد الأقصى المبارك:
فتسلم الملك طلال، ولي عهده، المُلك.
انتقال المُلك الى الملك الحسين بن طلال، وتولية سلطاته الدستورية
(1953 / 5 / 2).

كان لهذه الأحداث الجسيمة المتتالية أثرها على البلاد، بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان تأثيرها على المشروع التعليمي النهضوي الأشدّ ضحكاً من ناحية كمية ونوعية فيمكن اعتبارها مرحلة انتقالية، تعليمياً:

فاعلان الإستقلال اقتضى إعادة النظر في التشريعات والمناهج والكتب المدرسية لتلائم الوضع السياسي الجديد للمملكة.

والحرب العربية الإسرائيلية في فلسطين نشبت بعد أحداث متتالية ومتسارعة، حيث إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة في (29/11/1947) إقرار مشروع تقسيم فلسطين الى دولتين: للعرب ولليهود (الذي أيدته 33 دولة ورفضته 13 دولة وامتنعت 10 دول عن التصويت)، وحيث إعلان بريطانيا في (15/4/1948) تصفية إدارتها الانتدابية على فلسطين، وحددت (15/5/1948) موعداً لإنسحاب قواتها العسكرية (الموسوعة الهاشمية - المجلد الثالث).

ومن جانب آخر، فقد عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً لرؤساء الحكومات العربية في (8/12/1947)، وقرر أن التقسيم باطل من أساسه، وقرر اتخاذ التدابير اللازمة بما هو كفيل بإحباط ذلك المشروع.

(تاريخ الأردن في القرن العشرين، الماضي والموسى).

انتهت الحرب بالنكبة (1948) ونتج عنها، من ناحية تعليمية، إختلال في المشروع التعليمي النهضوي، حيث الإكتظاظ الطلابي في المدارس، ومحدودية الإمكانيات المالية لتلبية متطلبات العملية التعليمية التعلمية. فكان التعليم أكثر القطاعات الخدمية تأثراً سلبياً أثناء فترة الحرب وما قبلها وما بعدها، وذلك نتيجة لموجة اللجوء من فلسطين الى المملكة، حيث بدأت قضية اللاجئين بأعبائها المحلية والعربية والدولية.

دخلت الحالة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة بفقدان بوصلة الاتجاه، فعُقدت عدة مؤتمرات في المدن الفلسطينية. ويروي السيدان: منيب الماضي وسليمان موسى في كتابهما: تاريخ الأردن في القرن العشرين - 1900-1959:

"في اليوم الأول من كانون الأول لعام 1948 عُقد مؤتمر كبير في أريحا، ضمّ النخب من وجهاء الضفة الغربية، ومن الوجهاء النازحين إليها من المدن الفلسطينية. وبعد خُطب رؤساء الوفود المشاركة، اتخذ المؤتمر سبعة قرارات:

دعوة الدول العربية مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.

القول بالوحدة الفلسطينية الأردنية.

وجوب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الأردن، مقدمة لوحدة عربية حقيقية.

يباع المؤتمر جلالة الملك عبد الله المعظم ملكا على فلسطين كلها.

التشديد بضرورة الإسراع بإرجاع اللاجئين الى بلادهم والتعويض عليهم.

وضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين يُستشارون في أمورها.

تُبلغ هذه القرارات الى منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية والدول العربية ومثلي الدول الأخرى.

بحث مجلس الوزراء الأردني هذه القرارات، وأصدر البلاغ التالي:

"إن الحكومة الأردنية تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر أريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، شرق الأردن وفلسطين، وهي رغبة متفقة تماما مع رغبات الحكومة الأردنية. وستبادر الى إتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها".

واجتمع مجلس النواب الأردني يوم (13 كانون الأول لعام 1948)، فاستعرض مقررات مؤتمر أريحا واتخذ القرار التالي:

"ان مجلس الأمة بعد أن اطلع على قرار الحكومة الذي اتخذته بناء على مقررات مؤتمر اريحا، يقرر بالأجماع موافقة الحكومة على سياستها الحاضرة".

وفي العشرين من تموز/ 1951، وأثناء دخول الملك عبد الله بن الحسين المسجد الأقصى المبارك، فقد سقط شهيداً للأقصى في عملية اغتيال مشؤومة. فانتقل الملك الى ولي عهده، الملك طلال، الذي أقسم اليمين الدستوري أمام مجلس الأمة في (6/ 9/ 1951) وفي عهده أعلن الدستور الجديد للمملكة والذي نُشر في الجريدة الرسمية في (8/ 1/ 1952). ولم تستمر هذه الفترة طويلاً، ففي (11/ 8/ 1952). دُعي مجلس الأمة الى اجتماع طارئ لدراسة التقارير الطبية المتعلقة بصحة الملك طلال. وعلى ضوء ذلك، اتخذ المجلس قراره بالأجماع بإنهاء ولايته، والمناداة بالأمير الحسين بن طلال ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية. وفي (2/ 5/ 1953) أتم الحسين السنة الثامنة عشرة من العمر وأدى اليمين الدستوري، وتسلمَ عرش المملكة.

حالة التعليم ما بعد الحرب العالمية

على الرغم من تتابع هذه الأحداث المتسارعة التي مرّت بها البلاد، فقد كان التعليم في وضع يوصف بالإستمراية المؤسسية:

فارتفع مستوى المدارس، وازداد عددها وتنوعها: فافتتحت مدرسة للتعليم الزراعي، وأضيف صف إعداد المعلمين في كلية الحسين في عمان، والذي كان أول خطوة نحو إنشاء دور المعلمين لتوفير برامج إعداد المعلمين لعامين دراسيين لإكسابهم المعارف التخصصية والمهارات المسلكية وأساليب التدريس.

وتشير (الحولية الثقافية لساطع الحصري - لعام 1951-1952) الى أن:

عدد المدارس بلغ 639 مدرسة، منها 451 رسمية، 164 أهلية و24 أجنبية.
عدد التلاميذ 109606، نسبة البنين (76.5%) ونسبة البنات (23.5%).
عدد المعلمين 1366 في المدارس الحكومية، منهم 368 معلمة.
(تشمل هذه الإحصاءات الضفتين).

الفصل الثالث

مرحلة الإزدهار

(1953-1999)

"... أما عن الناحية التعليمية، فالخطوة الواسعة التي نتطلع اليها تتمثل في تعميم الفرص التعليمية للنشء الجديد"

- من خطاب العرش - لسنة 1953

"بدأت مسيرة التعليم في بلدنا قصة بطولات وتضحيات وعطاء، تحملها الرواد الأوائل، ووصلت بنا المستوى الذي نعتز به ونعتبره من أهم المنجزات التي حققت طموحات شعبنا"

- من خطاب الحسين - في يوم المعلم الأردني

- مقدمة.
- منهج تحليل النظم.
- المدخلات.
- العمليات.
- المخرجات.
- البرامج التربوية النوعية.

مقدمة

تزامنَ بدءُ هذه المرحلة التعليمية مع الاستقرار الذي شهدته المملكة بتسليم الملك الحسين سلطاته الدستورية، ومن ميزات هذه المرحلة إمتدادها لما يقارب نصف قرن، أو خمسة عقود بدءاً من عقد الخمسينيات وحتى نهاية القرن العشرين. كما تزامنت هذه المرحلة مع الإهتمام العالي بالتعليم، باعتباره أداة لتنمية المجتمعات، وإعداد الإنسان ليكون عنصراً فاعلاً في التنمية، حيث بدأ العالم يتعافى من أثر الحرب العالمية الثانية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً، على مستوى الأفراد والمجتمعات.

كان من أهم متطلبات النهضة التعليمية وعوامل نجاحها، عالمياً، الإهتمام بخمسة محاور أساسية استفادت منها النظم التربوية في مختلف الأقطار وقد عُني النظام التعليمي الأردني بتلك المحاور مع بدء هذه المرحلة:

البنية التحتية للمؤسسات التعليمية لتكون أماكن آمنة ومجهزة لتسيير عملية التعلم والتعليم فيها.

إيجاد بيئات مجتمعية، محلية وخارجية، داعمة للمؤسسة التعليمية، بتشجيع أولياء الأمور ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية لدعم المدارس، فنياً ومادياً وتدريباً، ولزيادة الدافعية للتعلم لدى الطلبة، وتحفيز المعلمين، نحو التدريب التربوي واكتساب المهارات التعليمية- ألتعلمية.

ألتخطيط الدراسي واستراتيجيات التدريس حيث إنتشار نظريات علم النفس التربوي ونظريات التعلم لتحقيق إتقان مهارات التعلم لدى الطلبة Mastering Learning Skills على المستوى المدرسي.

إنتشار اتجاهات فنية في مجال عملية القياس والتقويم، مثل التقويم المستند الى الأداء Performance Based Assement على مستوى الطلبة ومستوى أداء المدارس نفسها.

وثمة محور خامس متعلق بمعالجة الفقر الذي يحول دون إنتظام الطلبة في المدارس، ودعوة المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لتوفير متطلبات الصحة والتغذية للأطفال لتحفيزهم على المواظبة المدرسية وتعزيز دافعيتهم نحو التعلم. أخذت هذه المحاور طريقها الى النظم التعليمية في منتصف القرن الماضي، وتحولت الى تجارب وتطبيقات عملية في مختلف البلدان. وقد تفاعل النظام التعليمي الأردني مع هذه المحاور والتجارب والتطبيقات العالمية في تطوير النظام التربوي، وتفعيل عملية التعلم والتعليم في المدارس نحو الإزدهار.

إن توثيق هذه المرحلة والتأريخ لتطورها يتطلب إعتداد منهجية تشمل معظم، إن لم تكن جميع عناصر النظام التربوي، تحليلاً وتطوراً نوعياً، لأهمية كل منها في تحقيق الأهداف التربوية. فالنظام التربوي في هذه الحالة يكون أشبه ما يكون (بأوركسترا) أو (سيمفونية) تتناغم مكوناتها بنسق متكامل متجانس.

ولعل من أنجع السبل في ذلك هو إعتداد منهج تحليل النظم (Systems Analysis) فهو أسلوب يعتمد الشمولية في مكونات النظام التعليمي بشكل مترابط ومتناسق ومتكامل، وتفاعلها مع البيئة التي يعمل فيها النظام التعليمي، الذي لا يعمل في فراغ أو عزله عن بيئته الاجتماعية والطبيعية والمؤسسية.

ويتكون هذا المنهج من: المدخلات والعمليات والمخرجات بشكل رئيسي، وهي العناصر التي ستكون جوهر هذه المرحلة؛ إضافة للبرامج التربوية الأخرى التي تطورت في هذه المرحلة، مرحلة الإزدهار للمشروع التعليمي النهضوي.

منهج تحليل النظم

- المدخلات:
- الفلسفة التربوية.
- التشريعات التربوية.
- الأهداف التربوية.
- المناهج.
- الكتب المدرسية.
- الأبنية المدرسية والتجهيزات الفنية.

الفلسفة التربوية

يمكن القول أن ثمة علاقة قوية بين الفلسفة والتربية، فهما تلتقيان في الوظائف والأدوار. فالفلسفة تُعنى بصوغ النظريات التي تؤطر المثل العليا للحياة والمجتمع البشري؛ بينما تُعنى التربية بالمعرفة والاتجاهات والأداء الإنساني وقدراته في الحياة والمجتمع. وإذا ما كانت الفلسفة تُعنى بالأفكار، فإن التربية هي الأداة لتطبيقها. فالتفكير الفلسفي يرسم الصورة المثلى للمجتمع وحياة الأفراد المجتمعية، والتربية هي التي تترجم ذلك إلى واقع حياتي مُعاش. ويمكن توضيح مفهوم كل من الفلسفة والتربية وفلسفة التربية:

فمفهوم الفلسفة يُعنى بمعرفة كُنْه الأشياء والحياة بأسلوب منهجي، تحليلاً وتأملاً.

ومفهوم التربية يُعنى بابتداع الأساليب للتعامل مع المعرفة، نقلاً وحفاظاً وتحديثاً، وتوظيفها للحياة والمجتمع.

أما مفهوم الفلسفة التربوية فتُعنى بالتطبيق الواعي للتفكير الفلسفي في حياة الأفراد والمجتمع. فالفلسفة التربوية كما يرى البروفسور فيليب فينكس - جامعة كولومبيا - نيويورك في كتابه - فلسفة التربية: بأنها الوسيلة لتنظيم مختلف فعاليات العملية التربوية وتنسيقها، لتؤدي وظائفها بنشاط متناغم، وهي التي توجه النشاط التربوي ليكون منظومة مبرجة تتلائم فيها الوسائل مع الأهداف. وقد لخص (جون ديوي) عالم التربية المعروف، العلاقة ما بين الفلسفة والتربية:

"بأن الفلسفة هي النظرية العامة للتربية"

تشير هذه الفقرة التمهيدية الى أهمية الفلسفة التربوية التي يعتمد عليها النظام التعليمي الأردني. ويمكن التعرّف على هذه الفلسفة ومرتكزاتها ومصادرها من خلال التشريعات التربوية الأردنية.

فالتشريعات التربوية منذ بدء عهد الإمارة لم تتعرض الى فلسفة التربية، وكان أهم تشريع في عهد الإمارة هو - نظام المعارف - رقم 2- لسنة 1939. وتذكر الحولية الثقافية - لساطع الحصري - لعام 1948-1949 أن هذا النظام الشامل لم تتعرض أي مادة من مواده البالغة (33) مادة قانونية الى ماهية الفلسفة التربوية الأردنية. واستمر العمل به حتى صدور قانون المعارف العام لسنة 1955 - وهو التشريع الذي صدر بعد إعلان وحدة الضفتين. ولم يتعرض الى ماهية الفلسفة التربوية الأردنية. ولكن المادة 3- نصت على أن مهمة وزارة المعارف:

"إتاحة الفرص لتعليم الشعب، وتربية شخصية المواطن، وتنشئة جيل صحيح الجسم، سليم العقيدة، سديد التفكير، قويم الخلق، يدرك واجبه نحو الله والوطن، ويتجه بالعمل لخير بلاده"

استمر العمل بهذا القانون حتى صدور(قانون التربية والتعليم - رقم 16 - لسنة 1964)

حيث نصت المادة 3- منه على فلسفة التربية وتتمثل أسسها فيما يلي:

الإيمان

بالله والمثل العليا للأمة العربية، ووحدة الأمة العربية وحريتها وشخصيتها في الوطن العربي الموحد المتكامل.

وإن المملكة دولة عربية ونظام الحكم فيها: نيابي ملكي وراثي (المادة 1- من الدستور) والشعب الأردني جزء من الأمة العربية.

تأكيد

عروبة فلسطين وجميع الأجزاء المغتصبة من الوطن العربي، والعمل على إستردادها، والتفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية.

إحترام

كرامة الفرد وحرية وتقدير المصلحة العامة للمجتمع والعدل الإجتماعي؛ وإتاحة الفرص المتساوية للتعليم لجميع أبناء الأردن وبناته، ومساعدة كل طالب على النمو السويّ: جسميا وعقليا واجتماعيا وعاطفيا، ليصبح مواطنا مسؤولا عن نفسه وعن مجتمعة، وإحترام الحرية والنظام الديموقراطي، والمشاركة الإيجابية في التطور الحضاري العالمي المتمثل في العلوم والفنون والآداب.

تأكيد

أهمية التربية والتعليم لتنمية المجتمع الأردني ضمن إطار الوطن العربي المتكامل من حيث:

الإهتمام بتحسين البيئة الطبيعية، وتطوير التقنية (التكنولوجيا) الحديثة والتنبّه لآثارها وما تُحدثه من مشكلات وإيجاد الحلول لها.

صهر المجموعات السكانية في بوتقة مجتمع أردني عربي منسجم متماسك.

الإعتزاز بقيمّه العربية والمثل الروحية، وتطوير الحياة الثقافية والأجتماعية لتلائم مع التغيّر البشري والحضاري المستمرين.

وتعزيز

الإلتزام الوطني والولاء لنظامه.

إن نظرة تحليلية لهذه الأسس لفلسفة التربية الأردنية. تؤدي الى صوغ هذه الفلسفة في منظومة ذات أبعاد: فردية وإجتماعية وسياسية وعربية وعالمية:

فالبعد الفردي يُعنى بالنمو المتكامل والسوي لتكوين مواطن مسؤول، يتمسك بالأصالة لثقافة أمته، وبالمعاصرة وسيلة لمواكبة الحضارة الإنسانية، والمشاركة في معطياتها الفكرية والمدنية، معتزاً بكرامته الإنسانية.

والبعد الإجتماعي المتمثل بالأيان والعدالة الإجتماعية، وتقدير المصلحة العامة للمجتمع وإعلائها، وبالمساواة في الحقوق والواجبات، وتقبل الحياة المجتمعية في البوتقة الواحدة ثقافياً وسكانياً.

والبعد السياسي المتمثل بالنهج الديمقراطي، وإحترام نظام المجتمع والمشاركة الإيجابية الفاعلة في المصالح الوطنية المشتركة.

أما البعد العربي فيتمثل بالأيان بالمثل العليا للأمة العربية، وبوحدتها وهويتها في وطن عربي موحد، وإن المملكة وشعبها، جزء من الأمة العربية.

وأما البعد العالمي فيتمثل في مبادئ التفاهم والتضامن العالميين، وتعزيز قيم العدالة والمساواة بين الأمم.

ظلت هذه الأسس والأبعاد الفلسفية المرجعية التصورية والفكرية لمسيرة المشروع التعليمي النهضوي الأردني على مدى ربع قرن، حتى إنعقاد المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي (1987).

أحدث المؤتمر الوطني للتطوير التربوي (1987) تغييراً جوهرياً في مكونات النظام التربوي، وفي مقدماتها الفلسفة التربوية الأردنية والتي: "تنشق من الدستور الأردني، والحضارة العربية الإسلامية، ومبادئ الثورة العربية الكبرى، والتجربة الوطنية الأردنية" (المادة -3- قانون التربية والتعليم- رقم 3- لسنة 1994).

وقد فصل ذلك القانون الأسس: الفكرية والوطنية والقومية والإنسانية والاجتماعية لتلك الفلسفة (المادة -3-):

فأسس الفكرية تركز على الأيمان بالله وبالمثل العليا للأمة العربية، ومكانة الإسلام كنظام فكري سلوكي وقيمي متكامل: يحترم الكرامة الإنسانية، ويعلي مكانة العقل والقيم والمبادئ التي تشكل ضمير الفرد والجماعة في منظومة متكاملة تشمل العلم والعمل والخلق من جهة، وتعزز العلاقة العضوية بين الإسلام والعروبة، من جهة أخرى.

والأسس الوطنية والقومية والإنسانية تشكل منظومة متكاملة مترابطة، تبدأ بوحدة الشعب الأردني، وتمسكه بمبادئ الثورة العربية الكبرى في الاستقلال والتحرر والوحدة والتقدم؛ وتأكيد مكانة اللغة العربية، ركناً أساسياً في وجود الأمة العربية، وعاملاً رئيسياً في وحدتها ونهضتها.

وتأكيد الانتماء للأمة العربية ووحدتها، ركناً أساسياً، وضرورة حيوية لوجود الأمة، وأن المملكة، وطناً ونظاماً وشعباً، جزء لا يتجزأ من هذه الأمة وهويتها التي تقوم على التوازن بين مقومات الهوية الوطنية والقومية والإسلامية من جهة، والانفتاح على الثقافات الإنسانية من جهة أخرى. وأن المملكة تدرك أهمية

التكيّف مع متغيرات العصر ومتطلباته، والمشاركة الإيجابية في الحضارة الإنسانية والتفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية.

والأسس الاجتماعية متمثلة بتماسك المجتمع الأردني وقيمه ومقوماته الفردية والإجتماعية حيث التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، والمساواة في الحقوق والواجبات، وإحترام كرامة الفرد وحرية بمسؤولية إجتماعية، ومشاركة سياسية ديموقراطية.

ومؤكدة أن الحق في التربية أو التعليم للجميع ضرورة إجتماعية، وأداة فاعلة للحراك الإجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الفلسفة التربوية أكدت: أن القضية الفلسطينية قضية مصيرية للشعب الأردني، وأن العدوان الصهيوني على فلسطين هو تحدّ سياسي وعسكري وحضاري للأمة العربية والإسلامية، يتطلب التمسك بعروبة فلسطين والعمل على إستردادها.

إن هذه المرتكزات للفلسفة التربوية الأردنية، بأبعادها ومضامينها، تعزز أواصر المجتمع الأردني، مجتمع البوتقة الموحدة لمختلف مكونات المجتمع، ومجتمع الهوية والوحدة الوطنية. كما تؤكد تمسك المجتمع بأيجابيات تراثه من جهة، وتطلّعه إلى ترسيخ مقومات وجوده باتجاهات مستقبلية بناءة من جهة أخرى.

أما من ناحية عربية، فالأنظمة التربوية التي توثق فلسفتها التربوية، تشريعاً أو تدويناً، محدودة العدد، وإن توثيق الفلسفة التربوية الأردنية وتحسينها تشريعاً من ميزات النظم التربوية المعاصرة.

وتفتقر الأنظمة التربوية العربية إلى "فلسفة عربية موحدة". وقد عُقدت الندوات التربوية العربية على مدى عقود، وكانت تدعو إلى أهمية صوغ نظرية فلسفية عربية للتربية، تراعي البعدين القطري والعربي، وما زال هذا الملف مفتوحاً.

التشريعات التربوية

يرتبط مفهوم التشريع التربوي بالفلسفة التربوية والحاكمة الرشيدة لضمان حق المواطن والمواطنة في التعليم بفرصٍ متساوية، ومن سمات المجتمعات المعاصرة (دعمُ التعليم بقوة التشريع).

وقد بدأ التشريع التربوي الأردني مع نشأة المشروع التعليمي النهضوي في عهد الإمارة. وجاءت التشريعات التربوية ملبية لحاجات المجتمع الأردني، ومعززة لدور التعليم في نهضة المجتمع ونمائه، وفي إحداث نقلة كمية- نوعية في النظام التعليمي نفسه، ويُعتبر "نظام المعارف العام-رقم 2- لسنة 1939" مثالا على ذلك، وقد نُشر في العدد (623) من الجريدة الرسمية في (16 / 1 / 1939).

أما في عهد الأزدهار، فثمة ثلاث محطات تشريعية تربوية، كان لكل منها دورها في توجيه المشروع التعليمي النهضوي، وتتمثل بما يلي:

قانون المعارف رقم -2- لسنة 1955.

قانون التربية والتعليم رقم -16- لسنة 1964.

قانون التربية والتعليم رقم -3- لسنة 1994.

قانون المعارف رقم -2- لسنة 1955

لا تتوافر الأسباب الموجبة لإصدار هذا القانون ولكن يمكن إستنتاج تلك الأسباب:

فقد صدر الدستور الأردني - دستور المملكة الأردنية الهاشمية - والذي نشر في عدد الجريدة الرسمية رقم -1093- تاريخ 8 / 1 / 1952- وقد كفل حق التعلم وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين (المادة-6-)؛ كما أكد على الزامية التعليم الإبتدائي المجاني في مدارس الحكومة (المادة -20-). واقتضى ذلك الدستور إصدار التشريعات، قوانين وأنظمة وتعليمات، التي تنسجم مع غاياته ونصوصه.

وثمة سبب آخر أوجب إصدار هذا القانون، فبعد إعلان وحدة الضفتين وَجَدَت المؤسسة التعليمية ضرورة توحيد التشريعين القائمين قبل الوحدة، في الضفة الغربية وفي الضفة الشرقية، في تشريع تربوي موحد.

أما السبب الثالث فيرجع إلى المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة، والمستجدات في التربية عالمياً، فأصبح تحديث التشريعات التربوية في المملكة ضرورة تربوية لمواكبة تلك المتغيرات في عالم التربية.

ويمكن إيجاز أبرز ملامح هذا القانون والتي تُلقي الضوء على جوانب التطوير التربوي التي تُعزى لهذا القانون على النحو التالي:

مهام وزارة المعارف

اتسعت دائرة مهام الوزارة بموجب هذا القانون حيث إنشاء المدارس والأشراف عليها، حكومية كانت أم خصوصية، ومراقبة الكتب المدرسية في جميع مدارس المملكة، وتعزيز الحركات الرياضية والكشفية، وتنشيط الحركات العلمية والأدبية والثقافية. وحدد القانون المراحل التعليمية وأهدافها:

فمرحلة رياض الأطفال تهدف إلى توجيه الأطفال إلى الأعمال والعادات الصحية، وتنمية ميولهم، وتهيئتهم للإلتحاق بالمرحلة الابتدائية (مادة-8-).

ومرحلة التعليم الإبتدائي، وتهدف إلى إعداد الطالب ليكون مواطناً صالحاً، بتنمية شخصيته، خُلُقاً وعقيدة وتفكيراً سليماً، واستكشاف ميوله واستعداداته وقابليته لمتابعة دراسته في المرحلة التالية (المادة -9-).

والمرحلة الثانوية، وتهدف إلى تهيئة الطالب للحياة بإيصاله إلى درجة مناسبة من الثقافة، وتمكين ذوي الاستعداد من التخصص - ويقصد بذلك التخصص الجامعي (المادة -10-).

أكد القانون أهمية مكافحة الأمية ونشر الثقافة المجتمعية في جميع أنحاء البلاد (المادة -4-) باستخدام المدارس مراكز شعبية مسائية لتعليم الكبار وللطلبة ذوي الإحتياجات الخاصة من بطيء التعلم والطلبة الموهوبين (المادة -13-).

أما المادة -48- فقد أجازت معاقبة ولي أمر الطفل الذي لم يلتحق بالتعليم إذا كان في سن القبول المدرسي.

وانطلاقاً من التوجّه العروبي للسياسة التربوية، والانفتاح على الفكر التربوي العالمي، فقد أكدّ هذا القانون على دور المؤسسة التربوية (الوزارة) في تقوية الصلّات العلمية والثقافية مع الدول العربية لتكوين ثقافة عربية موحّدة في جميع البلاد العربية.

أما على المستوى العالمي، فقد أكدّ القانون على تقوية الروابط العلمية والثقافية والانفتاح على الفكر العالمي في عالم المعرفة والتربية.

وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية- العدد رقم -1224- تاريخ 16/4/1955.

وبعد تسلّم الأستاذ ضيف الله الحمود وزارة المعارف في -9/1/1956- تم إعتقاد التسمية الحالية للوزارة- وزارة التربية والتعليم، فكان أول من حمل هذا اللقب، وزير التربية والتعليم.

قانون التربية والتعليم رقم -16- لسنة 1964:

- أُلجنة الملكية للتعليم - 1962-

تعتبر توصيات أول لجنة ملكية للتعليم هي الأسباب الموجبة لهذا القانون، فقد أراد الملك الحسين أن ينتقل بالتعليم ليكون أداةً فاعلة للتنمية، وتلبية الطموحات الوطنية والاجتماعية للمجتمع الأردني، فشكّل- اللجنة الملكية للتعليم- في 12/2/1962- لتطّلع على أحدث النظم التربوية في الدول المتقدمة، والإفادة منها في تحديث النظام التعليمي الأردني وتطويره. وضمت اللجنة التي ترأسها الأستاذ بشير الصباغ كلاً من الأساتذة:

قدري طوقان، ود. موسى ناصر، والأستاذ عبدالرحمن بشناق ود. عبدالسلام المجالي.

اشتمل برنامج اللجنة على زيارات تربوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وبعض الدول الأوروبية. وقدمت تقريرها (الذي أمّلكُ نسخة عنه) إلى الملك الحسين بتاريخ -20/10/1962- وكانت أهم توصيتيْن في التقرير:

الأولى، تأسيس الجامعة الأردنية في العاصمة عمان، مع تحفّظ أحد أعضاء اللجنة، إذ رأى أن تكون الجامعة الأردنية في ضواحي القدس الشريف؛ وأما التوصية الثانية فكانت: إعادة النظر في النظام التعليمي بشكل شمولي على ضوء هذا التقرير وتوثيق ذلك في قانون جديد للتربية والتعليم.

فجاء إصدار قانون التربية والتعليم رقم 16- لسنة 1964- إستجابة لذلك التقرير. وقد نُشر في العدد رقم-1763- من الجريدة الرسمية في 26/ 5/ 1964 واشتمل القانون على (119) مادة موزعة على (17) فصلاً:

تفسير المصطلحات (مادتان)، فلسفة التربية وأهدافها (3 مواد)، تصنيف المؤسسات التعليمية (3 مواد)، المرحلة الإلزامية (6 مواد)، المرحلة الثانوية (5 مواد)، كليات المجتمع (مادة واحدة)، المعلمون (6 مواد)، مجلس التربية والتعليم والمناهج والكتب المدرسية (28 مادة)، الإمتحانات العامة (4 مواد)، المؤسسات التعليمية الخاصة (19 مادة)، جهاز وزارة التربية والتعليم (12 مادة) لجان التربية والتعليم (3 مواد)، الأبنية المدرسية (مادتان)، الشؤون الصحية (5 مواد)، البعثات العلمية (10 مواد)، تعليم الكبار (مادتان)، الأحكام العامة (8 مواد).

وقد جاء هذا القانون متميزاً في إحداث نقلة نوعية في المشروع التعليمي النهضوي، والتي أخذت طريقها إلى مجال التطبيق، فامتاز هذا القانون بالمبادئ والمفاهيم والاتجاهات الجديدة والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

النصّ التفصيلي لأسس الفلسفة التربوية الأردنية، والأهداف العامة للتربية، وأهداف المراحل التعليمية الإلزامية والثانوية.

مدّ مرحلة التعليم الإلزامي المجاني في المدارس الحكومية إلى (9) تسع سنوات تشمل التعليم الابتدائي (6 سنوات) والتعليم الإعدادي (3 سنوات).
تشعيب التعليم الثانوي الى المسارين: الأكاديمي بفرعيه العلمي والأدبي، والمهني بفروعه الزراعي والصناعي والتجاري والنسوي، وأي مهنة أخرى قد تطرأ.

إعادة صياغة المناهج، أهدافاً ومحتوى وطرائق تدريس، وأساليب تقويم، وفق الأسس العلمية والفنية لمراحل التعليم، وإخضاعها لمجلس التربية والتعليم وإشرافه.

تأمين الكتب المدرسية، بحيث أصبحت مجانية لطلبة السنوات التسع الإلزامية، وتوزّع على طلبة المرحلة الثانوية بسعر التكلفة التي تتحملها الوزارة.
لا يُفصل الطالب من التعليم لأي سبب قبل إتمامه السادسة عشرة من عمره.

قانون التربية والتعليم رقم -3- لسنة 1994:

جاء هذا القانون نتيجة لمؤتمر التطوير التربوي -1987- الذي أحدث تغييراً جذرياً وشاملاً في النظام التعليمي الأردني، فاقضى ذلك وضع قانون جديد للتربية والتعليم يتماشى مع ذلك التغيير، وتم إعداده بجهد فريق وطني مجتمعي، وبمشاركة تخصصية: تربوية وتشريعية وأكاديمية، وواكب إعداده حتى إقراره في ديوان التشريع في رئاسة الوزراء، حيث كنتُ مقررًا وعضوًا في ذلك الفريق.

يشتمل القانون على -45- مادة في فصول ثمانية: التسمية والتعريفات (مادتان)، فلسفة التربية وأهدافها (4 مواد)، المراحل التعليمية وأهدافها (7 مواد)، جهاز وزارة التربية والتعليم (9 مواد)، مجلس التربية والتعليم (3 مواد)،

المناهج والكتب المدرسية والإمتحانات العامة (5 مواد)، المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية (9 مواد)، والأحكام العامة (6 مواد).

ومن ميزات هذا القانون:

تصنيف المراحل التعليمية إلى ثلاث مراحل: ما قبل المدرسي، ستان؛ والتعليم الأساسي (10 سنوات)؛ والتعليم الثانوي (ستان).

جعل كل من مرحلة رياض الأطفال في المدارس الحكومية ومرحلة التعليم الأساسي: مجانية والزامية، وذلك مكتسباً إجتماعي وتطويراً تربويّ جديد.

يتألف التعليم الثانوي من مسارين: الثانوي الشامل (بقاعدة ثقافية عامة، وثقافية متخصصة أكاديمية ومهنية).

الثانوي التطبيقي (إعداد وتدريب مهني مع قاعدة ثقافية عامة).

الأهداف التربوية

كان قانون المعارف لسنة 1955 أول تشريع تربوي ينص على الأهداف التربوية التي يهدف المشروع التعليمي النهضوي الى تحقيقها لكل مرحلة تعليمية:

مرحلة رياض الأطفال (التعليم ما قبل المدرسي) تهدف الى توجيه الأطفال الى العادات الصحية، وتنمية ميولهم، وتهيئتهم للإلتحاق بالمرحلة الابتدائية (المادة 9).

ومرحلة التعليم الإبتدائي وتهدف الى إعداد الطالب جسمياً وفكرياً وقيماً سلوكية، وإستطلاع ميوله واستعداداته وقابليته لمواصلة التعليم لمرحلة أعلى، المرحلة الثانوية (المادة 9).

ومرحلة التعليم الثانوي تهدف الى إعداد الطالب وتهيئته للحياة، وايصاله الى درجة معينة من الثقافة؛ وتمكين ذوي الإستعداد الدراسي الإلتحاق بدراسات تخصصية أعلى (المادة 10) (ويقصد بذلك مرحلة التعليم العالي أو الإلتحاق بالجامعات والمعاهد).

أما قانون التربية والتعليم رقم - 16 - لسنة 1964 فقد تضمن الأهداف العامة للتربية، والتي يمكن ايجازها على النحو التالي (المادة 4):

في مجال المواطنة، حيث ترسيخ الإيمان بالمثل الخلقية، والتمسك بحقوق المواطنة وتحمل المسؤولية، والتعاون المجتمعي بروح ديموقراطية. وفي مجال النمو المتكامل للفرد، حيث النمو المتوازن، جسميا وعقليا واجتماعيا وعاطفيا؛ ورعاية الموهوبين وبطيئ التعلم.

وفي مجال اكتساب المهارات الأساسية للفرد، حيث تمكينه من التعبير عن الأفكار، واستخدام المنهجية العلمية في البحث والتفكير الناقد، والتمكين المعرفي والثقافي والسلوكي لديه.

وفي مجال التنمية الفردية والاجتماعية تمكين الفرد من تحقيق التنمية في حياته المجتمعية، اقتصاديا وبيئيا ومهنيا.

أما قانون التربية والتعليم رقم - 3 - لسنة 1994 - فقد جاء اكثر تفصيلا وشمولية. فالمادة -6- نصّت على:

الهدف العام للتربية

"تكوين المواطن المؤمن بالله تعالى، المنتمي لوطنه وأمته، المتحلي بالفضائل والكمالات الإنسانية، والنامي في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية".

وينبثق من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف: تعزيز الإلتواء الوطني والإعتزاز بهويته وامتدادها العربي والإسلامي والإنساني؛ والتمسك بحقوق المواطنة ومسئولياتها.

تعزيز القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية نحو الذات وتقدير الآخرين.
وتحفيز روح المبادرة والإبداع والإبتكار في العمل، واحترام السلوك الاجتماعي والأخلاقي والديموقراطي في الحياة المجتمعية.
تطوير المهارات الفردية في التعامل مع التقنية (التكنولوجيا)، والقدرة على توظيفها في خدمة المجتمع والبيئة.

وتشجيع الإنفتاح على الثقافات الإنسانية والإفادة من معطياتها الإيجابية في إغناء التجربة الوطنية في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

أن هذه المنظومة المتكاملة من الأهداف التربوية تتماشى مع الحاجات الفردية والمجتمعية للمواطن. وتتمثل هذه الحاجات في (هرم الإحتياج لدى الإنسان) والمعروف بهرم (ابراهيم مازلو) الذي وضعه ذلك العالم النفسي الاجتماعي، عام 1943 ليشمل تلبية الحاجات الأساسية الحياتية، والحاجات النفسية، والحاجات الأمنية الاجتماعية، وأخيراً حاجات تحقيق الذات. ولا تفترض هذه النظرية التراتبية في تليتها.

وتظل منظومة لها مكانتها في علم النفس التربوي والاجتماعي.



هرم مازلو (ماسلو): الإحتياج لدى الانسان

المناهج

تُعتبر المناهج من أهم مدخلات النظام التعليمي، وهي جوهر العملية التربوية، وترتبط الى حدّ كبير بثقافة المجتمع وتجربته الوطنية. فهي تمثل أحد عناصر القوة في النظام التعليمي. وتعتبر في المجتمعات المعاصرة من أعمال السيادة الوطنية. فيحرص واضعوا المناهج على أن تتسم بالحيوية والقدرة على مواكبة المستجدات في عالم سريع التغيّر والتطور.

وتعتبر التجربة الأردنية في المناهج وتطويرها فريدة من نوعها، بدايةً وتأسيساً وتطوراً وتميزاً. فبدأ الإهتمام بالمناهج مع نشأة المشروع التعليمي النهضوي في عهد الإمارة. وكان مفهومها مرادفاً للخطة التدريسية في المدارس من حيث عدد الساعات الأسبوعية لكل مادة تعليمية في كل من مراحل التعلم، واختيار الكتب المدرسية الملائمة لها.

ويذكر (تاريخ التربية والتعليم في الأردن 1921-1970) أن مناهج المرحلة الابتدائية وخطتها التدريسية الأسبوعية قد نشرت في الجريدة الرسمية - الشرق العربي - العدد 128 في (15 / 5 / 1926) كما يلي:

"القرآن الكريم والقراءة، والديانة، والكتابة والخط، والحساب، وحفظ الصحة، والمحفوظات، والتاريخ والجغرافية والقواعد العربية، ودروس الأشياء والإنشاء، والهندسة والزراعة واللغة الإنجليزية، والمدنية، ويضاف التدبير المنزلي والتمريض وتربية الطفل لمدارس البنات".

أما مناهج المرحلة الثانوية وخططها التدريسية الأسبوعية. فقد جاءت في (الحولية الثقافية لساطع الحصري 1948-1949) على النحو التالي:

" القرآن الكريم والديانة، واللغة العربية بفروعها، واللغة الإنجليزية بفروعها، والرياضيات بفروعها، والاجتماعيات بفروعها، والطبيعات بفروعها".

أما مفردات المناهج والدروس فكانت تصدر بتوجيهات للمعلمين. وعلى سبيل المثال فقد أوردت الحولية الثقافية نفسها نموذجين من تلك التوجيهات للمعلمين:

النموذج الأول: تدريس القرآن الكريم: "يجب أن يعتقد المسلم أن المسلمين خاصة والعرب عامة أسرة واحدة وأهل وطن واحد، فمن واجبه ان يعمل مع إخوانه وأبناء وطنه متعاونين متساندين على المصالح العامة والمشاريع العمرانية".

النموذج الثاني: تدريس الزراعة: "إن الغاية الرئيسية من تعليم دروس الزراعة هي تنمية الميول الزراعية في نفوس التلاميذ، وتجعلهم أكثر استعداداً للحياة".

إستمر هذا النهج، أي الربط بين (المناهج والخطط التدريسية) في (نظام المعارف رقم - 2 - لسنة 1939) وفي (قانون المعارف لسنة 1955) حتى صدور (قانون التربية والتعليم رقم - 16 - لسنة 1964).

كان هذا القانون بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المناهج الأردنية وتطويرها على أسس تخصصية ومنهجية علمية. فوُضعت الأسس المعرفية والثقافية والاجتماعية والنفسية للمناهج للمراحل التعليمية، الابتدائية والإعدادية والثانوية. كما أعدت الخطوط العريضة لمناهج تلك المراحل لتكون المرجعية الفنية التخصصية لأعداد الكتب المدرسية.

ورسّخ قانون التربية والتعليم رقم - 3 - لسنة 1994 هذا النهج، واكد على وضع استراتيجيات تعليمية - تعلّمية مُحفّزة للإبداع من خلال عناصر المناهج التي تشمل: الأهداف والمحتوى وطرق التدريس وأساليب التقويم، وهي العناصر المعتمدة أكاديميا. واكد هذا القانون أن السّمات الرئيسية للمناهج الأردنية تتمثل في المزايا الأربع التالية:

أهمية تعليم التفكير.

استخدام منهجية التفكير الناقد.

إعمال العقل في الأسلوب العلمي وحل المشكلة.

مراعاة الفروق الفردية - لمختلف فئات الطلبة. (مؤتمر التطوير التربوي -

(1987)

الكتب المدرسية

يمثل الكتاب المدرسي الوعاء الذي يحتوي المادة التعليمية. وظلّ لفترة طويلة، عالمياً، المرجع الرئيسي للتعلّم في البحث عن المعرفة، كما كان المرشد الرئيسي للمعلم في تقديم المادة التعليمية للمتعلّمين. فكان المصدر المعرفي الأساسي للمتعلّم. وأداة العمل الرئيسية للمعلم. وكانت وظائف الكتاب المدرسي تتمثل في ثلاثة أبعاد: علمياً يتضمن المعارف الأساسية للمادة التعليمية، وتقديمها بطريقة أو مستوى يتناسب مع المرحلة العمرية للمتعلّم؛ تطبيقياً، يُستخدم وسيلة للتواصل ما بين المتعلّم والمعلم، والتفاعل وتبادل الخبرات التعليمية - التعليمية بينهما؛ ومؤسسياً، يرتبط بالإنسجام ما بين أهداف المؤسسة التعليمية وأهداف المادة التعليمية.

ويكون الكتاب المدرسي بمواصفات تتضمن تبسيط المادة التعليمية والمعارف المرتبطة بها، وبلغة سليمة سائغة، وبأسلوب يحفز المتعلم على القراءة الإستيعابية والتأملية، ويحرّك التفكير والتفكير الناقد لدى المتعلم.

أما الكتب المدرسية الأردنية منذ عهد الامارة وحتى صدور قانون التربية والتعليم رقم -16 لسنة 1964- فقد تنوعت. فمعظمها كان يتمّ عن طريق التأليف المحلي، وغالباً ما يكون المؤلفون من كبار موظفي الوزارة والقيادات التربوية. وكان بعضها من بلدان عربية مثل كتب علي الجارم، النحو الواضح والبلاغة، وكتب المطالعة والأدب العربي مثل تاريخ الأدب العربي (أحمد حسن الزيات) صاحب مجلة (الرسالة) الأدبية الشهيرة، وأريج الأدب للقراءة أو المطالعة الثانوية. ومن العراق كان كتاب (الفيزياء الإعدادية) للمرحلة الثانوية.

كانت الكتب المدرسية تشكل عبئاً مادياً على أولياء أمور الطلبة، لارتفاع أنماطها من جهة، والأوضاع الإقتصادية للمواطنين في سنوات الضنك من جهة أخرى؛ وبصدور القانون المذكور في مطلع الستينات، فقد أصبحت الكتب المدرسية لجميع المراحل التعليمية تُعد وتُطبع بإشراف الوزارة ومسؤوليتها. وكانت خطوة تأميم الكتب المدرسية تمثل نقلة نوعية من منجزات الوزارة، حيث أصبحت تُوزع مجاناً على جميع طلبة مرحلة التعليم الإلزامي. ومدته تسع سنوات، ثم امتدت المرحلة الإلزامية الى عشر سنوات بصدور قانون التربية والتعليم رقم 3 - لسنة 1994. أما كتب المرحلة الثانوية فأصبحت تباع للطلبة بسعر التكلفة الذي تقدره الوزارة سنوياً حسب الكلفة.

ولمزيد من إلقاء الضوء على الكتب المدرسية وتطورها منذ عهد الامارة، فيمكن التعريف بالمتحف الأردني للكتاب المدرسي من خلال التقرير الوصفي الذي بعث به مشكوراً مدير المتحف:

فالمتحف يمثل الترجمة العملية لتطور الكتاب المدرسي منذ عهد الإمارة، وبعض الكتب الى ما قبلها. فهو بمثابة الذاكرة الوطنية التاريخية للتراث التعليمي الأردني. وتعود فكرة تأسيسه الى عام (1983)، حيث رأى الدكتور سعيد التل وزير التربية والتعليم آنذاك وصاحب الفكرة، أن الكتب المدرسية ومضامينها تعبر عن فكر الدولة الأردنية وتطوره، وعن نشأة المشروع التعليمي النهضوي، نهضة تاريخية - حضارية.

يحتوي المتحف على (6641) عنواناً/ كتاباً مدرسياً، منها (1547) كتاباً يعود الى عهد الإمارة، وعدد الكتب التي تم تأليفها أردنياً (217) كتاباً. أما مجموع الكتب التي تم تأليفها منذ عهد الإستقلال فيصل الى (1357) كتاباً. ويحفظ المتحف

(38) وثيقة رسمية صادرة في عهد الإمارة، بالإضافة الى مجسم للكرة الأرضية يعود الى عام (1912).

والكتب مرتبة حسب العقود الزمنية، ويُحتفظ بنسختين من كل كتاب في خزائن خاصة. ويتكون المتحف من (القاعة الهاشمية-صور ووثائق تاريخية) وقاعة لمعرض الكتاب.

الأبنية المدرسية والتجهيزات الفنية

يُعتبر المبنى المدرسي، بمرافقه وتجهيزاته وملحقاته، من المدخلات الأساسية في النظام التعليمي، وفي مكونات العملية التربوية وعناصرها، فهو من العوامل الرئيسية التي تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على النجاح في تحقيق الأهداف التربوية. فهو يمثل البيئة التي تتم فيها العملية التعليمية - التعلمية.

يخضع المبنى المدرسي الى مواصفات تربوية وفنية هندسية، بحيث تتوفر فيه شروط الأمان والبعد عن مصادر الضوضاء والتلوث البيئي. وتُراعى حالتَي الإضاءة والتهوية. كما تُلحق به الساحات الملائمة لأشياء الحدائق وممارسة الأنشطة التربوية. ولا يقل الشكل الخارجي أهمية من الناحية الجمالية للمبنى المدرسي التي تساعد على جذب الطالب للمدرس.

وهذه المقدمة تؤكد أهمية المبنى المدرسي، مدخلاً من مدخلات النظام التعليمي، شكلاً ومضموناً، ولا تتوفر لدى الوزارة مخططات ومواصفات توثيقه للأبنية المدرسية في المملكة، حتى التي أنشئت حديثاً. ويستتبع من زيارات المدارس حديثة البناء، وبخاصة التي أنشئت ضمن مشاريع البنك

الدولي، أنها أنشئت وفق مواصفات تربوية وهندسية ذات طابع مهني عملي..... وبدون توثيق لذلك.

وقد أحدثت الوزارة تطويراً للأبنية المدرسية في عقد التسعينيات يعطي أولوية وإهتماماً جاداً بالمرافق والتسهيلات التربوية والتجهيزات المخبرية والفنية والتكنولوجية. ووضعت نظاماً محوسباً للصيانة المدرسية يقتضي رصد التمويل السنوي لصيانة الأبنية المدرسية في موازنة الوزارة. ولضبط عملية نشر المدارس والأبنية المدرسية فقد اعتمدت أسلوب (الخريطة المدرسية) للتغلب على الانتشار العشوائي للمدارس، والإعتماد على المعلومات والبيانات الإحصائية السكانية وحاجات المناطق النائية في إنشائها.

(التعليم في الأردن، واقع وتحديات، مؤسسة شومان 1997).

أما ما تعانيه الأبنية المدرسية فيرجع الى مسألتين مزمتين: المدارس المستأجرة، وإستخدام الأبنية المدرسية على فترتين. فالأبنية المدرسية المستأجرة جاءت تحت ضغط الزيادة السكانية وحاجة مختلف المناطق في المدن والأرياف والبادي، لأنشاء مدارس جديدة مع صعوبة توفير التمويل لإستملاك الأراضي وإقامة الأبنية المدرسية.

أما ما يطلق عليه (مدارس ذات الفترتين) أي الفترة الصباحية لفوج من الطلبة، والفترة المسائية لفوج ثان من الطلبة، فقد بدأت تحت ضغط اللجوء السكاني، كما حصل بعد الحرب العربية. الإسرائيلية (1967)؛ ومن ثمّ الهجرات المتتالية الى المملكة الناجمة عن الأحداث التي تفاجئ المنطقة؛ والتزام الوزارة بتوفير التعليم لكل مَنْ هو في سن التعليم ومراحل على أرض المملكة، إضافة الى الزيادة السكانية في المملكة.

وكلما حاولت الوزارة وضع خطة للتغلب على هاتين المسألتين والتخلص منهما، كانت تُفاجأ بموجة هجرة سكانية جديدة، فظلت هاتان المسألتان في ملف مفتوح.

وتدرك الوزارة الإنعكاسات لذلك على العملية التربوية، وجودة التعليم ونوعيته: فالمدارس المستأجرة تكون على الأغلب غير ملائمة للعملية التربوية المثلى أو الفعالة، فتفتقر الى الساحات والملاعب والمرافق الأخرى. أما مدارس ذات الفترتين فتعاني من ضغط التوقيت المدرسي، مثل تخفيض مدة الحصّة الصفية، والبدء المبكر للفترة الصباحية، والإنتهاء المتأخر للفترة المسائية: وجميع هذه الأمور تجعل العملية التربوية في وضع غير مريح، ولا تساعد على تحقيق أهدافها بالشكل الأجود.

العمليات

- الحوكمة.
- الإشراف التربوي.
- الإرشاد والتوجيه التربوي.
- الصحة المدرسية والتغذية المدرسية.
- السُّلم التعليمي.
- المعلم: الإعداد والتأهيل والتدريب والإمكانيات:
- الإعداد.
- التأهيل.
- التدريب.
- أخلاقيات مهنة التعليم.
- امتيازات المعلم وتحفيزه:
- المكرمة الملكية لأبناء المعلمين.
- أوسمة التربية.
- علاوة التعليم.
- رُتب المعلمين.
- صندوق الضمان الإجتماعي للمعلمين.
- صندوق إسكان المعلمين.
- الأنشطة التربوية.

الحوكمة

يُطلق مصطلح الحوكمة (Governance) ليعبر عن النشاط الذي تقوم به إدارة المؤسسة، كعمليات القيادة الإدارية التي تتم بشفافية ومساءلة لتحقيق أهداف المؤسسة بأساليب فعّالة وموارد بشرية كفؤة.

وتلتقي الحوكمة مع الإدارة في تحقيق الهدف العام للمؤسسة، وهو الصالح العام، سواء أكانت المؤسسة سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

فالإدارة أداة تؤدي إلى غاية (Means Leading to ends): وتُعنى بكفاءة الأفراد، وفعالية وحدات المؤسسة التنظيمية. وتستند إلى مجموعة من التشريعات، قوانين وأنظمة وتعليمات، كضوابط للعملية الإدارية بعناصرها: التخطيط والتنظيم والتوجيه أو التنسيق والرقابة والتقويم من جهة، وبمستوياتها التنظيمية، إدارة عليا ووسطى وتنفيذية من جهة أخرى.

والإدارة العامة تمثل النشاط المجتمعي، وقدرة المجتمع على حسن استخدام الموارد المتاحة، البشرية والمادية والفنية، بخبرات وكفاءات عالية لتحقيق أهداف المجتمع من خلال مؤسساته.

أما الإدارة التربوية فتُمثّل عملية قيادة المؤسسة التربوية بمختلف مستوياتها، وتنسيق عناصرها وأعمالها: أفكارا وخططا وبرامج وأنشطة وتنظيمات هيكلية، وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة التربوية:

إن هذه المقدمة التعريفية الموجزة للحوكمة، إدارة وإدارة عامة وإدارة تربوية، من شأنها أن توضح تطوّر الإدارة التربوية للمشروع التعليمي النهضوي: نشأة وتأسيساً وإزدهاراً وتميزاً.

ففي مرحلة النشأة، بدأت إدارة المعارف بعناصر محدودة متمثلة بمدير عام للمعارف، ومفتشين اثنين، ورئيس الديوان، وكاتب ومحاسب، وأمين مستودع. أما الميدان فقد اشتمل على ثلاثة مكاتب لمفتشي المعارف في كل من ألوية البلقاء، وعجلون، والكرك ومعان. ومع أن الإدارة التربوية كانت تتصف بمركزية شديدة، إلا أن الصلاحيات لمفتشي معارف الألوية كانت تتسم بدرجة عالية من اللامركزية. (دراسة في تقرير إدارة المعارف لسنة 1934 بروفيسور محمد الطراونة. مجلة دراسات).

وفي مرحلة التأسيس، فقد تطوّر التنظيم الإداري لمواكبة المتغيرات والمستجدات التربوية عالمياً، وللتوسع الكمي في إنشاء المدارس، ولأهمية توفير الخدمات التربوية النوعية للمدارس.

وبصدور نظام المعارف رقم -2- لسنة 1939- فقد أصبح الجهاز الإداري المركزي مكوّناً من:

مدير عام للمعارف، وعدد من المفتشين المتخصصين في مختلف مجالات العملية التربوية ومهام النظام التعليمي. ومن جهاز إداري ومالي.

أما ميدانيا فقد أصبحت مكاتب الألوية تضم مساعدين لمفتشي المعارف إضافة إلى الجهازين الإداري والمالي. وكانت إدارة المعارف في هذه المرحلة قد تحوّلت إلى وزارة المعارف (24/9/1940).

ظلّ هذا التنظيم الإداري ساري المفعول حتى عام (1950) ليصبح عدد مكاتب التفتيش الميدانية ستة مكاتب بتوحيد الضفتين وهي:

لواء البلقاء (عمان)

لواء عجلون (اربد)

لواء الكرك ومعان (الكرك)

لواء القدس (القدس)

لواء نابلس (نابلس)

لواء الخليل (الخليل)

وافتُتِحَ المكتب السابع، مفتش لواء معان للعام الدراسي (1953-1954).

وإنسجماً مع التقسيمات الإدارية للدولة والتي أصبحت تتألف من ثمان محافظات، فقد حلَّ المسمّى الوظيفي (مدير التربية والتعليم للمحافظة) بدلاً من (مفتش المعارف). أما المحافظات فكانت:

محافظة: العاصمة والقدس واربد ونابلس والخليل والبلقاء والكرك ومعان.
وكان قد صدر البلاغ الرسمي رقم -26- لسنة 1956 باعتماد مسمى (وزارة التربية والتعليم) بدلاً من (وزارة المعارف).
(تاريخ التربية والتعليم في الأردن -1921- 1970- الصادر عن وزارة التربية والتعليم).

ويشير التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم لعام (1959-1960) الى تطور التنظيم الإداري للوزارة ليشتمل على: وكيل الوزارة، وأربعة مساعدين باختصاصاتهم.

الوكيل المساعد الفني - للتوجيه وإدارة المناهج والتدريب.

الوكيل المساعد - للشؤون الإدارية - الديوان والمحاسبة والمستودع والسجل.

الوكيل المساعد للشؤون الثقافية - العلاقات العربية والأجنبية والبعثات واليونسكو.

الوكيل المساعد للتعليم العالي - دور المعلمين والمعلمات والمعاهد المهنية والزراعية والبحث العلمي.

كما يشير التقرير المذكور الى المجالس واللجان:

المجلس الأعلى للتعليم - مهماته وتشكيله وأعماله.

لجنة التربية والتعليم - مهماتها وتشكيلها وأعمالها.

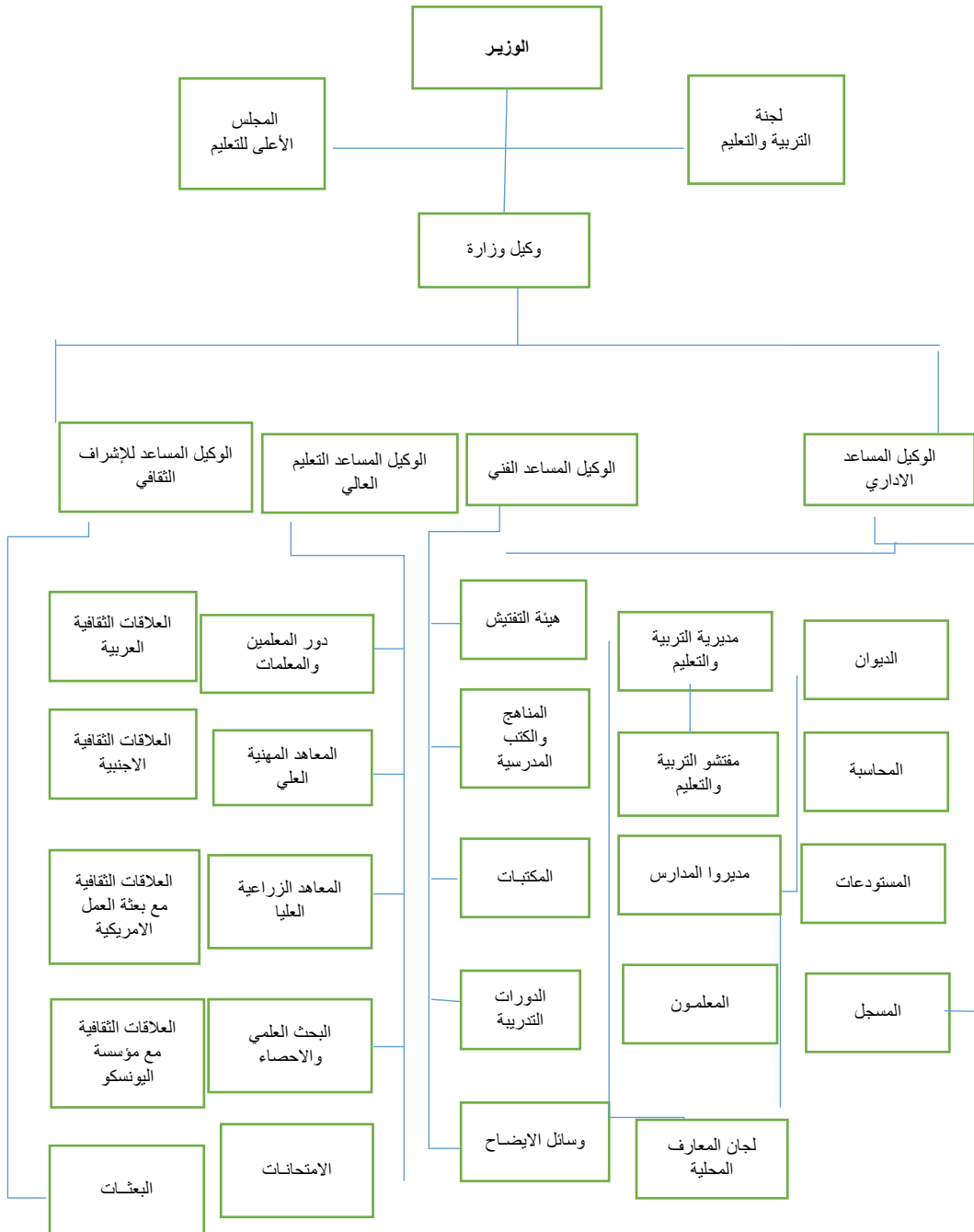
لجنة البعثات العلمية - مهماتها وتشكيلها وأعمالها.

لجنة التربية المحلية - ومهمتها الرئيسية تعزيز المشاركة المجتمعية المحلية في دعم المدارس وإنشائها.

الشكل التوضيحي التالي:

التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم

1960- 1959



وبصدور قانون التربية والتعليم رقم -16- لسنة 1964 - فقد تم تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة الوزارة انسجاماً مع المادة (18) منه:

"تُنشأ في المحافظات والألوية مديريات للتربية والتعليم يرأس كل منها مدير للتربية والتعليم، ويساعده عدد من الإداريين والموجهين التربويين والموظفين وتناط بالمديرية مسؤوليات التربية والتعليم في المحافظة أو اللواء".

أما مركز الوزارة، فقد أعيدت هيكلته وفقاً لذلك القانون وأصبح يتألف من:

وكيل الوزارة، ويساعده مديرون يتولون المديريات الشان التالفة:

الشؤون الإدارية، والتعليم الأكاديمي، والتعليم المهني، والعلاقات الثقافية وشؤون الموظفين، والتعليم الخاص، والتخطيط والتقويم، والخدمات التربوية.

والشكل التالي يوضح هذا التنظيم:



وبتاريخ (5/3/1968) / أُستُحدث في الوزارة لأول مرة مركز (المستشار) ويرتبط بالوزير مباشرة. وينوب عنه في رئاسة اللجان والاجتماعات. كما تم تعيين وكيلين للوزارة، للشؤون الإدارية وللشؤون الفنية. أدّى ذلك الى بعض الارتباك في العمل... وتمّ الغاء ذلك الترتيب الإداري عند أول تعديل وزاري، وتولّى مهمة الوزارة وزير آخر (1/7/1968).

وتشكلت عدة لجان في مركز الوزارة، وكان أهمها لجنة التربية والتعليم برئاسة الوزير، وعضوية الوكيل والمديرين في الوزارة. أما اللجان التي تشكلت بموجب ذلك القانون:

لجنة البعثات، ولجنة معادلة الشهادات، ولجنة الدورات التدريبية، ولجنة مجلة رسالة المعلم، ولجنة إجازات التعليم، واللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر، واللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم - اليونسكو.

وقد أسهمت هذه اللجان في ترسيخ مؤسسية العمل في مجالاتها من خلال وضع الأنظمة والتعليمات التي تحدّد مهامها وتنظيم أعمالها وآليات وضع الأسس واتخاذ القرارات الإدارية والفنية. وتمّ توثيق هذا التنظيم في مطبوعة تربوية بعنوان:

التشكيلات الإدارية

في

وزارة التربية والتعليم

(1970)

وترسخت المبادئ الأساسية والمهام المناطة بكل مديره وقسم ووحدة إدارية ولجنة. وظلّت مرجعية لأي تعديل أو تطوير مستقبلي تقتضيه المتغيرات والمستجدات في العملية الإدارية. ولتوثيق التشريعات التربوية، قوانين وأنظمة وتعليمات، وتيسير سير العمل والرجوع إليها قبل إتخاذ أي قرار إداري أو فني، فقد أصدرت الوزارة: (سلسلة مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات في وزارة التربية والتعليم) وقد صدر منها عدة أجزاء متتالية.

أما قانون التربية والتعليم رقم -3- لسنة 1994- فقد وضع المبادئ التنظيمية لجهاز الوزارة بمرونة تلبي متطلبات إدارة النظام التعليمي بكفاءة وفعالية. فقد نصّت المادة -14-:

يُنظّم جهاز الوزارة على الأسس التالية:

1. تُنشأ في الوزارة (المركز) الوحدات الإدارية والأقسام الكافية لتمكينها من القيام بأعمالها على نحو يضمن حسن سير العمل وسرعة إنجازه.
 2. وأن يتناسب عدد العاملين في الوزارة والميدان مع عدد الطلاب والمعلمين في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بصورة تمكنهم من القيام بأعمالهم وإنجاح عملية التربية والتعليم.
- أما في الميدان، فتُنشأ في كل محافظة ولواء مديره للتربية والتعليم يرأس كل منها مدير للتربية والتعليم ويساعده عدد من الموظفين.
- وتُناط بالمديرية مسؤوليات العمل على إنجاح عملية التربية والتعليم في المحافظة أو اللواء وتطويرها.

وقد مكّن هذا التشريع الوزارة من تطوير جهازها الإداري وفقا للتطورات أو التجارب الإدارية، والتي جاءت سريعة ودينامية الى أن وصل التنظيم الإداري الى ما هو عليه (2021)، وفق النظام الإداري رقم -124 - لسنة 2019، وينص على ما يلي:

الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية.

الأمين العام للشؤون التعليمية.

الإدارات.

(المادة -4)

أما المادة (5) من النظام، فقد نصت على إيجاد الإدارات المرتبطة بالأمين العام والوحدات المرتبطة بالوزير مباشرة. وتشمل هذه الإدارات والوحدات:

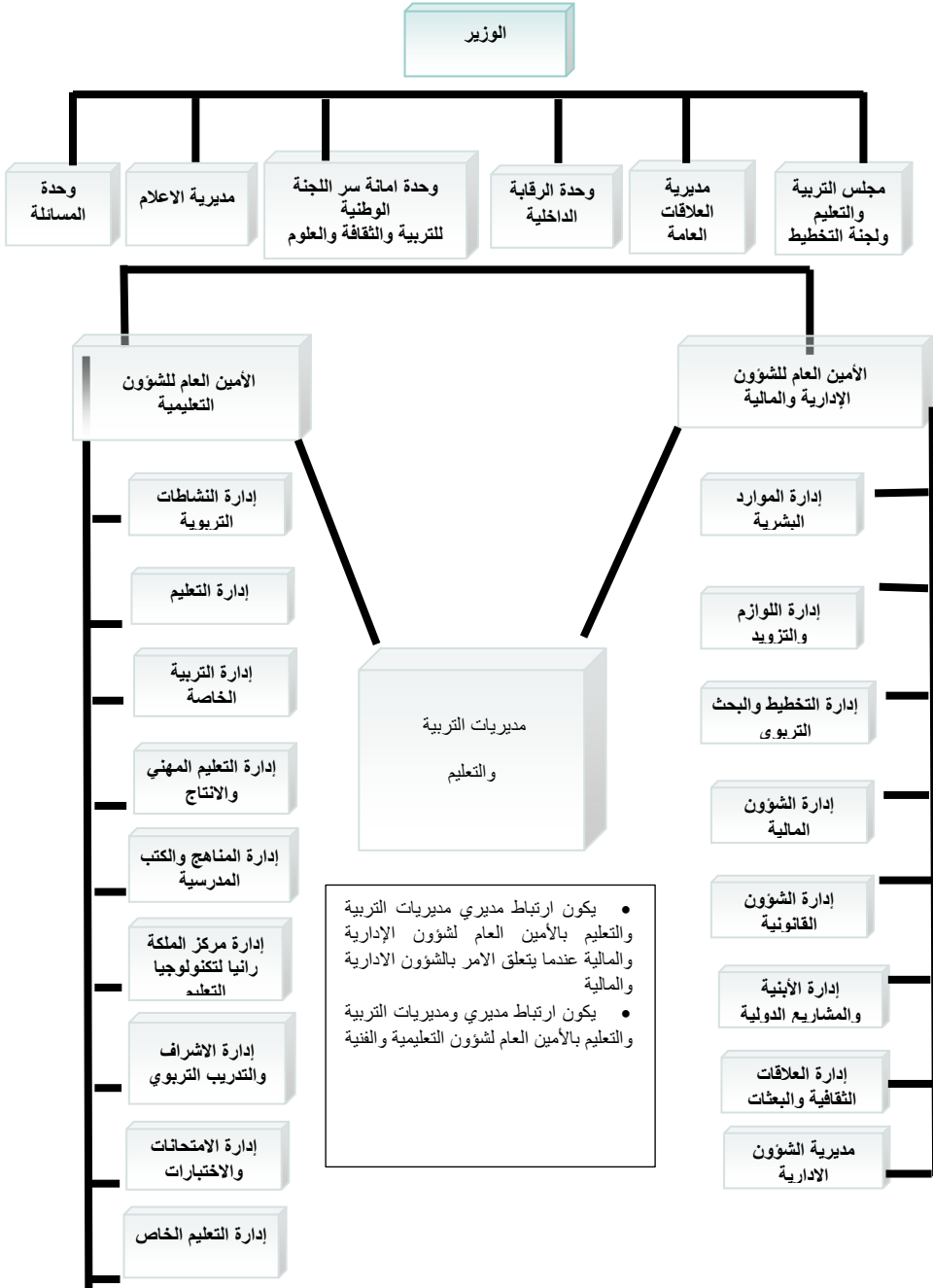
الإدارات:

الموارد البشرية، والشؤون المالية، واللوازم والتزويد، والأبنية والمشاريع الدولية، والعلاقات الثقافية والعامة والإعلام التربوي، والتخطيط والبحث التربوي، والشؤون القانونية، والتعليم، والإشراف والتدريب التربوي، والتعليم الخاص، والتعليم المهني والإنتاج، والمناهج والكتب المدرسية، والإمتحانات والإختبارات، والنشاطات التربوية، ومركز الملكة رانيا العبد الله لتكنولوجيا المعلومات.

وأما الوحدات المرتبطة بالوزير، فتشمل:

الرقابة الداخلية، وجودة التعليم والمساءلة، والتنسيق التنموي، واللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ومجلس التربية والتعليم.

(والشكل التالي يوضح هذا التنظيم).



الأشراف التربوي

الإشراف التربوي عملية فنية متخصصة تُعنى بنمو المشرف التربوي والمعلم مهنيًا، وتطوير أدائها من أجل تطوير العملية التربوية أو تحسين عملية التعلم والتعليم، وتوجيهها نحو تحقيق الجودة في التعليم. وهو من الفعاليات التي تتطلب تعزيز التواصل بين مختلف الأطراف المعنية بالعملية التربوية، وبخاصة: المشرف التربوي نفسه والمعلم والمتعلم ومدير المدرسة من جهة، والتواصل مع نتائج البحوث والدراسات في العلوم السلوكية من جهة أخرى. وأدّى ذلك إلى إحداث تطورات في عملية الإشراف التربوي في معظم النظم التربوية في مختلف المجتمعات الإنسانية، ولعلها متشابهة في أوجه كثيرة في الأساليب لأن الغاية المثلّية للإشراف التربوي الوصول إلى مستوى أفضل في جودة التعليم.

وعلى المستوى الوطني الأردني، فإن معظم المرجعيات في تاريخ الإشراف التربوي تتفق على أنه مرّ في المراحل التطورية والتطويرية:

مرحلة التفتيش (1921-1962)، حيث كانت العملية تفتيشية بكل ما تتضمنه الكلمة من معنى: زيارة مفاجئة، وتوترا في المدرسة، وغياب الحوار بين طرفي عملية الإشراف التربوي، المفتش والمعلم، فالأخير هو المتلقي والطلبة هم حقل التجربة.

مرحلة التوجيه التربوي والتي إمتدت للفترة ما بين (1962 - 1975).

جاءت هذه النقلة نتيجة لعدة عوامل تربوية وسلوكية ومهنية، وثمة توافق على عاملين أساسيين لهذه النقلة: عقد الندوات واللقاءات الفكرية والمؤتمرات الصغيرة التي كانت تجمع أولئك الرواد من القادة التربويين والمعلمين الأردنيين

لمناقشة أنجع السبل لتحسين عملية التعلّم والتعليم، وتحسين نوعية التعليم، وبالتالي نوعية الخريجين، أو مخرجات النظام التعليمي الأردني؛ وثمة سبب آخر يعود الى تخرّج عدد كبير من المبعوثين من خريجي الجامعات العربية والأجنبية في مجال التعليم، يحملون معهم أفكارا تطويرية في أساليب التعليم والإشراف التربوي، واكتسبوا مهارات وكفايات تعليمية - تعلّمية متطورة. فزادت الندوات واللقاءات التربوية والحوارات ما بين القادة التربويين لفترة ليست بالقصيرة، وانتهت بعقد مؤتمر أريحا التربوي (1962) والذي توصل الى إعتماد مفهوم (التوجيه التربوي) الذي يقوم على الحوار الإيجابي والعلاقة الإنسانية ما بين (المفتش) الزائر والمعلم، ومشاركة مدير المدرسة، ونقل العملية من نمط التفتيش - السّلطوي الى نمط التوجيه التربوي السلوكي الإنساني.

أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة الإشراف التربوي، والتي دخلت الميدان التربوي نتيجة ذلك المؤتمر الذي عقد في العقبة (1975)، وكان متخصصا في موضوع التوجيه التربوي.

وقد وثّقت الوزارة ذلك المؤتمر بإصدار عدد خاص من مجلة (رسالة المعلم) التي تصدر عن الوزارة - عدد تموز 1975:

"ان الإشراف التربوي عملية تعاونية قيادية ديموقراطية منتظمة، تُعنى بالموقف التعليمي - التعلّمي شمولياً، من أجل تحسين العملية التربوية وتحقيق أهدافها."

فأصبحت عملية الإشراف التربوي إستشارية الطابع، إنسانية العلاقة وديموقراطية السلوك؛ تنقل المشرف التربوي الى دور الصديق المتخصص المساند للمعلم، وتطوّر دور مدير المدرسة الى (مشرف مقيم) فيها، وتُعلي من مكانة المعلم

ودوره في العملية التربوية، شخصية تربوية تسعى للأداء الأفضل في عملية التعلم والتعليم".

وقد عُني مؤتمر التطوير التربوي (1987) بمجال الإشراف التربوي: عملية تفاعلية إنسانية إجتماعية، فتتم بجهد منظم في إستخدام أساليب إشرافية متكاملة للإرتقاء بنوعية التعليم. كما توصلت وزارة التربية والتعليم الى برنامج لتطوير الإشراف التربوي ليكون إشرافا تكامليا تلتقي فيه أدوار المشرف التربوي مع الإدارة المدرسية والمعلم لرفع مستوى الأداء التعليمي - التعلم في المدرسة. وأصبح المشرف التربوي ذلك الخبير المتخصص المساند للمعلم.

الارشاد والتوجيه التربوي

يُعتبر الإرشاد والتوجيه للطلبة جزءاً من العملية التربوية لمساعدة الطالب على التكيف مع نفسه وبيئته الأسرية والمدرسية والمجتمعية من جهة؛ وعلى تمكينه من تطوير مهاراته وقدراته وتحقيق ذاته من جهة أخرى. وقد عُني المشروع التعليمي النهضوي الأردني بهذه الفعالية منذ عام 1969- بتعيين مرشدين إجتماعيين ومرشدات إجتماعيات في المدارس. وبعد تخرّج دفعات جامعية في تخصص الإرشاد النفسي والتربوي من الجامعات الأردنية فقد أصبح المسمى (المرشد التربوي)... وبدأ في مدارس البنات ثم توسّع الى مدارس الأولاد:

ففي المرحلة الابتدائية، عُني الإرشاد التربوي بتوجيه الطلبة لتكوين إتجاهات إيجابية نحو العمل اليدوي، وتنمية استعداداتهم وميولهم الدراسية.

وفي المرحلة الإعدادية، عُني الإرشاد التربوي بتوجيه الطلبة نحو التدريب المهني بما يتلاءم مع البيئة المجتمعية لمدرستهم، وبتوجيههم نحو مجالات التعليم

الثانوي وفُروعه المختلفة التي تتوافق مع ميولهم واستعداداتهم وقابلياتهم التعليمية - التعلّمية.

أما المرحلة الثانوية: فقد عُنِيَ الإرشاد بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بآفاق العمل ومجالاته ومؤسساته التي تساعد في الاختيار واتخاذ القرار، مواصلةً للتعليم العالي أو التحاقاً بمؤسسات التدريب المهني أو الالتحاق بسوق العمل.

وقد وثّقت ذلك حلقتان دراسيتان في الإرشاد والتوجيه الطلابي، عقدتهما الوزارة:

الحلقة الدراسية في الإرشاد والتوجيه الطلابي (1982) والتي وضعت برنامجاً للإرشاد التربوي يُعنى بمساعدة الطالب على النمو السّوي، جسماً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً؛ ويُعنى بتهديب سلوكه الاجتماعي وإحترام الآخرين، وتقدير المصلحة العامة، وممارسة النهج الديمقراطي في حياته الفردية والاجتماعية.

أما الحلقة الدراسية في الإرشاد والتوجيه المهني (1983) فقد عُنيت بإحداث نقلة نوعية في عملية الإرشاد المهني بشكل خاص، وتدريب المعلمين على مهارات استخدام الاختبارات التقييمية التشخيصية للطلبة لتوعيتهم بمشكلاتهم وتوجيههم نحو الطرق القويمة لمعالجتها.

ومع التغيّرات المجتمعية، وتزايد المشكلات المجتمعية وتعمّدها، فإن الإرشاد التربوي يظل فعالية حيوية وضرورة تربوية للمدارس.

الصحة المدرسية والتغذية المدرسية

يعتبر برنامج الصحة المدرسية من الخدمات الأساسية التي يوفرها أي نظام تعليمي. وتُعنَى برامج الصحة المدرسية الأردنية بثلاثة أمور ذات أهمية في فعالية عملية التعلّم والتعليم:

فالأمر الوقائي يقوم على نظام مُبرمج لإجراء الفحوصات الطبية في مراحل محددة.

والأمر العلاجي، يقوم على توفير الخدمات الصحية للطلبة في الحالات الفردية أو الجماعية الطارئة.

وأما الأمر الثالث فيُعنَى بالبيئة المدرسية الصحية السليمة لتكون المدرسة مجتمعاً مصغراً نظيفاً ودافعاً للتعلّم.

أما التغذية المدرسية، فقد كانت البوابة بتوقيع اتفاقية مع مشروع الغذاء العالمي لتوفير برنامج التغذية في معاهد المعلمين والمعلمات، وفي المدارس الزراعية والصناعية. ثم توسع البرنامج ليشمل المدارس في المناطق النائية وذات الدخل المتدني. واستمر هذا البرنامج مُقتصرًا على المدارس المذكورة. أما ما يهدف إليه برنامج التغذية المدرسية تربوياً فيتمثل بتحسين الحالة الصحية والنفسية والاجتماعية للطلبة المستفيدين من البرنامج، وتشجيعهم على المواظبة والأنظمة المدرسي منعاً للتسرب من التعليم، ويزيد من تفاعلهم التعليمي التعلّمي في التمدرس.

فالصحة المدرسية والتغذية المدرسية برنامجان متكاملان.

السلم التعليمي

يُقصد بالسلم التعليمي تنظيم السنوات الدراسية في مراحل تعليمية، وإيجاد الترابط بين السنوات الدراسية، السابقة واللاحقة. ولا يوجد نموذج واحد تلتقي عنده النظم التعليمية عالمياً، فهو يختلف من بلد لآخر، وفق فلسفة النظام التربوي وأهدافه ومناهجه، ولكن معظم النظم التربوية تلتقي إلى حد كبير عند تقسيم التعليم العام إلى مراحل ابتدائية ومتوسطة (اعدادية) وثانوية. وفق نماذج تتناسب مع السياسة التعليمية، مثل نماذج (4 - 4 - 4) أو (6 - 3 - 3).

أما على المستوى العربي، فقد اتجهت معظم النظم التربوية فيها نحو نموذج (6 - 3 - 3) أي ست سنوات ابتدائية، وثلاث سنوات إعدادية، وثلاث سنوات ثانوية، إنسجاماً مع (استراتيجية تطوير التربية العربية) الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - اليكسو - عام 1979.

وأما على المستوى الأردني، فقد مرّ السلم التعليمي منذ عام 1953 بعدة نماذج. ففي ذلك العام أُعتمد نموذج (7-4): أي سبع سنوات ابتدائية وأربع سنوات ثانوية. ثم خضع بعد ذلك إلى سلسلة من التغيير والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

العام الدراسي	النموذج	التوضيح
1954 – 1957	5-6	ست سنوات ابتدائية وخمس سنوات ثانوية
1957 – 1958	2 – 3 – 6	ست سنوات ابتدائية وثلاث سنوات إعدادية وستان ثانوية
1958 – 1959	5 – 6	ست سنوات ابتدائية، وخمس سنوات ثانوية
1959 – 1961	2 – 3 – 6	ست سنوات ابتدائية، وثلاث سنوات إعدادية وستان ثانوية
1961 – 1962	3 – 3 – 6	ست سنوات ابتدائية، وثلاث سنوات إعدادية وثلاث سنوات ثانوية

(تاريخ التربية والتعليم في الأردن 1921 – 1970 وزارة التربية والتعليم)

واستمر النموذج الأخير حتى مطلع التسعينيات ليصبح وفق (2- 10 - 2):
أى ستان لمرحلة ما قبل التعليم المدرسي (رياض الأطفال)، وعشر سنوات لمرحلة
التعليم الأساسي الإلزامي، وستان لمرحلة التعليم الثانوي.
(قانون التربية والتعليم رقم 3 - لسنة 1994).

المعلم: الإعداد والتأهيل والتدريب والأمتيازات

الإعداد:

تهتم الأنظمة التربوية المعاصرة بالتعليم، مهنة متخصصة، وبالمعلم، إعداداً
وتدريباً وتأهيلاً. فالمعلم الجيد، إعداداً، الى جانب المنهاج السليم، صياغةً، هما
مفتاح التفوق العالمي. ولذا، فأن إعداد المعلم قبل الخدمة وبرامج إعدادة تمثل
إهتماماً كبيراً لدى المؤسسات الأكاديمية والتربوية. ذلك أن نجاح العملية

التربوية، بما تحتوي عليه من عناصر الجودة، ومناهج وكتب معاصرة، إعداداً وإخراجاً، ومن تقنيات وتجهيزات تعليمية، وإدارة مدرسية فعّالة، سوف تظل قاصرةً عن تحقيق الأهداف التربوية في غياب المعلم الكفوء، والمُعَدِّ إعداداً علمياً وثقافياً وتخصصياً واجتماعياً وتربوياً. فلم يُعَد المعلم مجرد مُلقِّن للمعرفة، فهو القائد التربوي والموجه والمحفِّز والمبدع في إعداد طلبته وتعزيز ثقتهم بأنفسهم ودفعهم نحو الإبداع والإنجاز في مجتمع المستقبل.

لقد عُني المشروع التعليمي النهضوي الأردني في مرحلة الإزدهار في إعداد المعلم قبل الخدمة، فكان افتتاح (صف تدريس المعلمين) في مدرسة كلية الحسين في عمان عام (1951) ومدة الدراسة فيه سنة واحدة بعد المرحلة الثانوية. وتخرَّج منه فوجان: (1952) ثم عام (1953). أما الفوج الثالث فقد أكمل السنة الثانية في (دار المعلمين - عمان، للعام الدراسي (1953-1954) حيث أنشئت ذلك العام.

توسعت الوزارة في إنشاء دور المعلمين والمعلمات:

دار المعلمات - رام الله (1952 - 1953).

دار المعلمين الريفية في بيت حنينا (1953 - 1954).

دار المعلمين الريفية في حوارة / اربد (1956 - 1957).

دار المعلمين في العروب - الخليل (1958 - 1959).

معهد المعلمات / عجلون (1964).

معهد الاميرة عالية - عمان (1972).

معهد المعلمين / المعلمات - السلط (1975).

معهد المعلمات - اربد (1978).

معهد الكرك (1979).

وفي مجال التعليم المهني والفني، فقد أنشئ قسم المعلمين الزراعيين في معهد الحسين الزراعي / طولكرم (1961 - 1962)، ومعهد الشوبك الزراعي لإعداد المعلمين الزراعيين (1964).

(التعليم العالي في عهد الحسين، وزارة التعليم العالي (1985).

وتحولت هذه المعاهد عام (1980) الى (كليات المجتمع)، وهي نموذج أمريكي للمرحلة الجامعية المتوسطة. ومدة الدراسة فيها ستان، واشتملت على برامج متعددة إضافة لبرنامج إعداد المعلمين. وفي عام (1981) تقرر عقد الإمتحان الشامل للحصول على دبلوم كليات المجتمع. وعند تأسيس وزارة التعليم العالي منتصف الثمانينيات (4/4/1985) انتقلت تبعية هذه المعاهد والكليات اليها.

وبصدور قانون التربية والتعليم رقم -3- لسنة 1994 فقد أصبح إعداد المعلمين يتطلب الحصول على الدرجة الجامعية الأولى والحصول على مؤهل تربوي لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنة واحدة (المادة - 20 -). وأصبحت هذه المهمة مناعة تلقائيا بالجامعات الأردنية، وفي كليات العلوم التربوية فيها.

التأهيل

ينبثق التأهيل التربوي للمعلم من مفهوم التنمية المستدامة للنمو المهني والمسلكي للمعلم، من حيث رفع مستواه الأكاديمي، وإكسابه الكفاءات والمهارات التعليمية - ألتعلمية مسلكيا، بهدف زيادة فعالية أدائه وتحسين ظروف عمله ورفع مستوى إنتاجيته. فالتأهيل التربوي عملية منظمة وهادفة للإنتقال بالعاملين في التعليم الى مستوى أعلى، أكاديميا ومسلكيا.

ففي عهد الإزدهار للمشروع التعليمي النهضوي الأردني عُيّنت الوزارة بتأهيل المعلمين ممن تقل مؤهلاتهم التعليمية عن مستوى الثانوية الأردنية، ذلك أن الوزارة كانت تقوم بتعيين معلمين دون مستوى الثانوية الأردنية لتلبية حاجات المدارس المتزايدة والمُلحّة. فأصدرت الوزارة (تعليمات امتحان المعلمين الأدنى لسنة 1951) لإتاحة الفرصة لتلك الفئة من المعلمين التقدم لهذا الإمتحان الذي يرفع من مستواهم الأكاديمي الى مستوى الثانوية الأردنية. وكان يتألف من قسمين:

دراسة التربية النظرية والعملية، ودراسة مواد أكاديمية من المواد المقررة لأمتحان/ فحص شهادة الدراسة الثانوية الأردنية.

عقد الإمتحان لأول مرة عام (1952 - 1953) حيث تقدم له (581) معلماً ومعلمة، نجح منهم (401) معلماً ومعلمة، ومُنحوا (شهادة إمتحان المعلمين الأدنى). (الحولية الثقافية لساطع الحصري 53 - 54)

وقد توقف عقد هذا الإمتحان عام (1962) لعاملين:

الأول: وفرة خريجي المرحلة الثانوية الأردنية.

والثاني: تخرّج أفواج متتالية من خريجي دور المعلمين والمعلمات التي أنشئت في عقد الخمسينيات.

أما (فحص المعلمين الأعلى) فكان يُعقد في فلسطين قبل توحيد الضفتين، ولإتاحة الفرصة لأولئك المعلمين الذين لم يستكملوا متطلبات النجاح في ذلك الفحص لتحقيق ذلك، فقد عَقدت وزارة المعارف (فحص المعلمين الأعلى) عام

(1955 - 1956) الذي تقدم له (46) معلماً ومعلمة. نجح منهم (28) معلماً ومعلمة. ثم أجرت الوزارة هذا الفحص لآخر مرة (1956 - 1957).

وفي مطلع السبعينيات، وجدت الوزارة نفسها أمام عدد كبير من المعلمين والمعلمات من خريجي (شهادة الدراسة الثانوية العامة). وحرصاً من الوزارة على الارتقاء بالعملية التربوية من خلال أهم عناصرها، وهو المعلم؛ فقد اعتمدت برنامجاً تأهيلياً تربوياً لتلك الفئة أثناء الخدمة يوفر مساقات تخصصية أكاديمية، وأخرى مسلكية، في العلوم التربوية، بالإضافة إلى (التربية العملية التطبيقية) في المدارس. وتُعادِل هذه المساقات مستوى دبلوم معاهد المعلمين لمدة عامين دراسيين.

ولتنفيذ هذا البرنامج، فقد عُقدت إتفاقية مع منظمة اليونسف لتمويل البرنامج وإنشاء معهد التأهيل التربوي. (نظام التأهيل التربوي لسنة 1971).

واستمر العمل بهذا المعهد وفروعه الميدانية في مديريات التربية والتعليم حتى عام (1990) حيث تم تأهيل جميع هذه الفئة المستهدفة، كما توقف تعيين خريجي الثانوية العامة في السلك التعليمي، وإعتماد تعيين خريجي الجامعات، مع جواز تعيين خريجي دبلوم كليات المجتمع لتلبية الحاجات حيث يتعذر توافر الجامعيين، وبخاصة في المناطق النائية.

وبصدور قانون التربية والتعليم رقم - 3 - لسنة 1994 - فقد أصبح التأهيل التربوي يتم من خلال كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية على مستويين: الدبلوم العالي في التربية للمعلمين، ومدته سنة دراسية واحدة، والماجستير في التربية للقيادات التربوية، الإدارية والفنية. كما أتيحت الفرصة لخريجي دبلوم كليات المجتمع للحصول على الدرجة الجامعية الأولى ضمن

برنامج التيسير، الذي يُتيح للمتفوقين في إمتحان دبلوم كليات المجتمع (الشامل) الإلتحاق بالبرامج الجامعية.

وبعد مؤتمر التطوير التربوي (1987) أنشئت كليات تأهيل المعلمين العالية عام (1988) في ثلاثة مراكز: عمان واربد والكرّك. ولكنها جاءت دون تطلعات وتوصيات مؤتمر التطوير التربوي (1987)، فتمّ الغاؤها عام (1991). وأوكلت مهمة التأهيل التربوي الى الجامعات الأردنية، وعلى نفقة الوزارة. (التعليم في الأردن: واقع وتحديات مؤسسة شومان 1997).

التدريب

تشكّل برامج إعداد المعلم وتأهيله وتدريبه منظومة ثلاثية متكاملة في توفير النمو المهني المستمر للمعلم. فالتدريب يهيئ الفرص للمعلم ليكون متجددا ومتطوراً في مهاراته وكفاياته التعليمية، ومواكبا للمتغيرات والمستجدات في عالم التربية وأساليب التدريس المتطورة، وقادراً على التعامل مع التقنيات سريعة التطور لتطوير مستوى أدائه من أجل تعليم أجود.

إعتمدت وزارة التربية والتعليم التدريب التربوي أسلوباً ونهجاً لتحقيق النمو المهني للمعلمين والقيادات التربوية؛ فكان التدريب وفق برامج مثل:

الدورات التدريبية المتخصصة لمدة يوم واحد، تعقدها الوزارة ومديريات التربية والتعليم بإشراف المشرفين التربويين والفنيين المتخصصين حسب الفئة المستهدفة لكل دورة.

الدورات الصيفية، الداخلية والخارجية، فقد كانت الدورات الداخلية لمدة أسبوعين أو أكثر للفئة المستهدفة، وأما الخارجية فقد اقتصرت على تجربة بالتعاون

مع الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث يحصل المدرب على شهادة أكاديمية وفق برنامج يمتد لعدة دورات صيفية.

أما النقلة النوعية في التدريب فترجع الى توصيات مؤتمر التطوير التربوي (1987)؛ فتشكلت لجنة وطنية للتدريب، مشتركة بين الوزارة والجامعات الأردنية، لعقد دورات تربوية للمعلمين بشكل خاص لإكسابهم مهارات تعليمية - تعلّمية متزامنة مع منهجية بإعداد الكتب المدرسية الجديدة التي تُعنى بتركيز متعمق في مجالات:

"تعليم التفكير، والتفكير الناقد، والأسلوب العلمي في حل المشكلة، وطرق مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة؛ وهكذا تكاملت برامج التدريب التربوي المحلية، القصيرة والطويلة والخارجية والنمو المهني الذاتي بتحفيز المعلمين لمواكبة المستجدات في مجال تخصصهم وطرائق التدريس فيها".

(التعليم في الأردن: واقع وتطلعات: مؤسسة شومان، 1997)

اخلاقيات مهنة التعليم

تؤكد معظم النظم التربوية المتطورة على أن التربية مهنة تتوافر فيها أهم متطلبات المهنة:

برنامج إعدادٍ تخصصي ومسلكي وعملي.

تقديم خدمة مجتمعية عامة.

قواعد أخلاقية للمهنة.

ويمكن إلقاء الضوء على قواعد وأخلاقيات مهنة التعليم أو التربية من

منظور: عالمي وعربي ووطني - أردني. والتي تقتضي التوثيق التفصيلي لأهمية ذلك. (التدريس الفعّال، د. عزت جرادات وآخرون)

أخلاقيات مهنة التعليم من منظور عالمي

إنجتهت المؤسسات التربوية والجمعيات الأكاديمية المعنية بالتعليم إلى إرساء مبادئ أساسية تعتبر أخلاقيات مهنة التعليم في آفاقها العالمية، إذ أن معظم الأنظمة التربوية في مختلف المجتمعات، المتقدمة منها والنامية، تتفق على مبادئ أساسية لمهنة التعليم، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

المبدأ الأول: أن المسؤولية الأساسية لمهنة التعليم تكمن في إرشاد الأطفال، والشباب والكبار طلباً للمعرفة واكتساباً للمهارات؛ وإعدادهم للحياة الكريمة الهادفة التي تمكنهم من التمتع بحياتهم بكرامة، وتحقيق ذاتهم في الحياة. وهذا يتطلب من المعلم: أن يعامل التلاميذ بالمساواة دون تحيز بسبب إتجاه حزبي، أو عقيدة دينية، أو مكانة إجتماعية - إقتصادية. ويشجع التلاميذ للعمل من أجل تحقيق أهداف عالية في الحياة، تتناسب مع نموهم المتكامل.

المبدأ الثاني: أن مسؤولية المعلمين تكمن في مساعدة التلاميذ على تحديد أهدافهم الخاصة وتوجيهها نحو أهداف مقبولة إجتماعياً، وهذا يتطلب من المعلم أن يحترم مسؤولية الآباء تجاه أبنائهم، وتزويد الآباء بالمعلومات الأمنية عن أبنائهم، وينمي في التلاميذ روح الثقة بالبيت والمجتمع والمدرسة.

المبدأ الثالث: تحتل مهنة التعليم مكانة ذات مسؤولية هامة تجاه المجتمع والأفراد من حيث السلوك الإجتماعي والفردى وهذا يتطلب من المعلم أن يلتزم

بالسلوك الاجتماعي المقبول في المجتمع، ويقوم بواجبات المواطنة الصحيحة، ليكون قدوة المجتمع المحلي.

المبدأ الرابع: تتميز مهنة التعليم عن غيرها من المهن الأخرى بنوعية العلاقات الإنسانية التي تسود جوها العملي، ورفعته هذه العلاقات. وهذا يتطلب من المعلم أن يعامل زملاءه في المهنة بنفس الروح الإيجابية التي يجب أن يُعامل بها، صادقاً وإيجابياً في التعامل مع مؤسساته التربوية من أجل رفعة مهنة التعليم وتحقيق مكانة أرفع لها.

أخلاقيات مهنة التعليم من منظور عربي

تضمن ميثاق المعلم العربي الذي أوصى باتخاذ المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم العرب الذي عقد عام 1986 ما يلي:

إدراكاً من المعلمين العرب للحقيقة التاريخية الثابتة وهي أن الوطن العربي مهد الحضارات والديانات وأنه أسهم بأكبر جهد في دفع التقدم الإنساني منذ فجر التاريخ.... وأن معلميه الأولين هم البُناة الحقيقيون لأمجاده... وأن المعلمين العرب المعاصرين هم أعظم قوى الدفع الجديد لإقامة نهضته الشاملة على دعائم التقدم في هذا العصر، وهي الإيمان بالله، والحرية، والعلم، والديمقراطية، والمساواة والعدالة.

واعترافاً منهم بشرف مهنتهم وقداسته رسالتهم وعمق تأثيرها في إقامة البناء الأدبي والمادي والروحي لأمتهم، كما حدده ميثاق الوحدة الثقافية العربية.

وإيماناً منهم بأن هدف التربية والتعليم في البلاد العربية هو تنشئة جيل عربي واع مستنير مؤمن بالله مخلص للوطن العربي، يثق بنفسه وبأتمته، يدرك رسالته

القومية والإنسانية، ويستمسك بمبادئ الحق والخير والجمال، ويستهدف المثل الإنسانية العليا في السلوك الفردي والجماعي.

وجمعاً لقلوبهم وعقولهم على المعاني الخلقية والمفاهيم العملية العليا لمهنتهم. فأنهم يعاهدون الله عز وجل، وأمتهم العربية الخالدة على الالتزام بمواد هذا الميثاق واحترامها.

وتضمنت هذه المواد التسعة عشر على أن:

يتعاهد المعلمون العرب على التمسك والالتزام بآداب مهنتهم واحترام تقاليدها؛ وحفظ كرامة مهنتهم والاعتزاز بها والدفاع عن شرفها وعلى أداء واجباتها والتمسك بحقوقها، باعتبار أن كلا منهم يمثل مهنته في الوطن العربي كله، والنهوض برسالة التربية والتعليم.

ويتعاهد المعلمون العرب على الذود عن الوطن العربي والتضحية في سبيله، وعلى التفاني في خدمة الجميع بروح ديموقراطية، ولتحقيق مستوى علمي جيد يؤدي إلى نهضة عربية شاملة.

يدرك المعلمون العرب أن المعلم أبٌ والطالب إبن، وأن الرابطة بينهما روحية، ويزاولون مهنتهم في ظل هذه العلاقة السامية؛ وتوطيد العلاقة بين المدرسة والبيت لتحقيق الإشراف المشترك على السلوك الخُلقي للطالب، وتحصيله العلمي؛ وأن تكون المدرسة مركز إشعاع ثقافي واجتماعي ومركز خدمات وإرشاد في حيِّها وبيئتها لتشجيع النشاط والعمل الجماعي.

ويلتزم المعلم العربي بروح هذا الميثاق ونصّه، يؤدي كل معلم عند بدء مزاولة العمل القسم التالي: (اقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بالأمانة

والشرف، وأن التزم مبادئ ميثاق المعلم العربي، وأن أحترم قوانين المهنة وآدابها).

أخلاقيات مهنة التعليم من منظور وطني

تضمنت القواعد الأخلاقية لمهنة التربية والتعليم، والتي أقرتها وزارة التربية والتعليم الأردنية القواعد التالية:

التعليم رسالة مقدسة ومهنة سامية.

التعليم رسالة مقدسة ومهنة سامية: رسالة لأنها تحقق أهداف المجتمع، ومقدسة لأنها وسيلة الأنبياء والمصلحين والمربين. ومهنة سامية لأنها تتطلب من أصحابها علماً منظماً متواصلاً، ومهارة خاصة، وخلقاً قوياً ينبثق من الشعور العميق بالمسؤولية نحو الفرد المتعلم وأهداف المجتمع.

قسم مهنة التعليم

أن اجعل ولائي لله، وأن أتمسك بمبادئ ديني

أن أخلص لأمتي ومليكي، وأحافظ على دستور بلادي.

أن أعمل، في نطاق مهنتي، على وحدة الأمة العربية، والذود عن حريتها والحفاظ على شخصيتها ومثلها.

أن أخلص لوطني، وأعمل على استرداد فلسطين وتحرير الأجزاء المغتصبة والمستعمرة من الوطن العربي.

أن أعتز بمهنتي، وأحافظ على كرامتها وأرفع من شأنها، وأستزيد من العلم والتزم القواعد الأخلاقية في سلوكي العام والخاص.

أن أراعي طلابي وأتعهدهم بالنمو السوي، وألتزم النزاهة في معاملتهم.

أن أجتنب دعوة طلابي إلى الإلحاد والطائفية والعصبية الحزبية والإقليمية.

أن أتعاون مع رؤسائي وزملائي وأولياء أمور طلابي في تنشئة جيل مؤمن بالله متعاون يتزود بالعلم ويتحلّى بالفضيلة ويتحمل المسؤولية. أن أكون قدوة حسنة لطلابي إنسانا ومواطننا ومعلما في مظهري وخُلُقِي ومسلكي متخذاً من ضميري رقيباً ومن ربي حسيباً. والله على ما أقول شهيد.

مسؤوليات المعلم تجاه مهنته

يجب أن تتوافر لدى من يختار مهنة التعليم الرغبة فيها، والقدرة على تحمل أعبائها، وتعلّم معارفها ومهاراتها، والأستمرار في تنمية نفسه بالمعلومات والمهارات والخبرات بمختلف الوسائل المتيسرة، والإعتزاز بمهنته و المحافظة على كرامتها ورفع شأنها، والألتزام بقواعدها الأخلاقية في سلوكه العام والخاص.

مسؤوليات المعلم تجاه مجتمعه

أن يجعل ولاءه لله وأن يتمسك بمبادئ دينه وأن يحترم تراث أمته، ويلتزم بدستور بلاده، وأن يراعي قيم مجتمعه وعاداته وتقاليده.

مسؤوليات المعلم تجاه طلابه

أن يكون قدوة حسنة لطلابه، إنساناً ومواطناً ومعلماً، في خُلُقهِ ومسلكه ومظهره، ويتعهدهم بالنمو السوي، ويلتزم النزاهة في معاملتهم، ويتجنب إيقاع العقوبات والإهانات التي تجعل الطالب موضوع سخرية بين أقرانه، وأن يحرص على تشجيع التعاون بين المعلمين وأولياء أمور الطلبة لما فيه مصلحة الطلبة.

امتيازات المعلم وحوافزه

- المكرمة الملكية لأبناء المعلمين.
- أوسمة التربية.
- علاوة التعليم.
- رُتب المعلمين.
- صندوق الضمان الاجتماعي.
- صندوق إسكان المعلمين.

المكرمة الملكية لأبناء المعلمين

ترتبط المكرمة الملكية لأبناء المعلمين، العاملين منهم والمتقاعدين، بيوم المعلم، حيث تحتفل به المملكة تكريماً للمعلم وبرعاية ملكية سامية. وفي منتصف عقد الثمانينيات، أقيم الاحتفال في جامعة اليرموك، وتضمن الخطاب الملكي تكريم المعلم بتخصيص (5%) من المقاعد في الجامعات ومعاهد التعليم العالي الأردنية سنوياً لأبناء المعلمين، العاملين منهم والمتقاعدين.

وعند تنفيذ المكرمة، اقتصرتها الوزارة على القبول في تلك المقاعد وبعد مضي ما يقارب ربع قرن، تم شمول المكرمة الملكية (بنظام البعثات العلمية رقم - 75- لسنة 2010)

ومما يذكر أن البعثات منذ عهد الإمارة وحتى منتصف عقد الثمانينيات كانت من مهام وزارة التربية والتعليم (نظام البعثات رقم -10- لسنة 1966) وهي من الفعاليات والمهام التي نقلت إلى وزارة التعليم العالي عند انشائها لأول مرة (4/4/1985).

أوسمة التربية

من أهم الإمتيازات التكريمية والمعنوية للأسرة التربوية، قادة وإداريين ومعلمين، صدور (النظام رقم -9- لسنة 1966) لمنح وسام التربية الذي يمنح سنوياً على النحو التالي:

وسام التربية الممتاز - لرواد التربية وقادتها على المستوى الوطني أو العربي أو العالمي (وسامان).

وسام التربية من الدرجة الأولى (5 أوسمة).

وسام التربية من الدرجة الثانية (10 أوسمة).

وسام التربية من الدرجة الثالثة (33 وساماً).

وقد وضعت الوزارة التعليمات والأسس للترشيح من الأسرة التربوية لأوسمة الدرجات الأولى والثانية والثالثة، أما وسام التربية الممتاز فيتولى الوزير الترشيح له. وعادة يُمنح لوزراء التربية والتعليم والشخصيات المتميزة أكاديمياً وتربوياً، محلياً وعربياً ودولياً. فقد مُنح على سبيل المثال للبروفسور أحمدو مختار أمبو الذي تولى قيادة اليونسكو للفترة (1974 - 1987).

علاوة التعليم

ما انفكت الأسرة التربوية على مدى عقود تطالب بوضع تشريع يصنّف التربية (مهنة)، لها متطلباتها وواجباتها وإمтиازاتها المادية والمعنوية. وكانت العقبة الكؤود تُعزى الى الحجم الكمي للمعلمين وصعوبة توفير التمويل لذلك في الموازنة العامة للدولة وموازنة وزارة التربية والتعليم بشكل خاص، مع اقتناع المسؤولين على مختلف المستويات بحق المعلمين في ذلك. وكان تحقيق علاوة التعليم قد مرّ بالمراحل التالية:

ففي مطلع عقد السبعينيات واجهت الوزارة صعوبة في إجتذاب خريجي الجامعات في مجالات العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية للعمل في مجال التعليم. فأتخذت الوزارة قراراً بمنح هؤلاء الخريجين، ومنهم على رأس عملهم

من المعلمين، علاوة إضافية (20%) من الراتب الأساسي. وقد أطلق عليها - علاوة الندرة -.

وفي منتصف عقد السبعينيات تمكنت الوزارة من تعميم هذه العلاوة لتشمل جميع العاملين في التربية، فانتهت عقدة الحجم الكمي.

وفي منتصف عقد التسعينيات تمكنت الوزارة من رفع هذه العلاوة الى (45%) من الراتب الأساسي.

وفي عام 1999 تمكنت الوزارة من إقناع مجلس الوزراء باتخاذ قرار برفع علاوة التعليم سنويا بنسبة لا تقل عن (5%) لتصل العلاوة الى (100%) في أقل من عشر سنوات، وتم العمل بهذا القرار لعامي: 1999، 2000.

وفي عام (2010) ارتفعت العلاوة الى (100%)، استجابة لمطالبة المعلمين. وبذلك تم إنصاف مهنة التعليم والمعلمين.

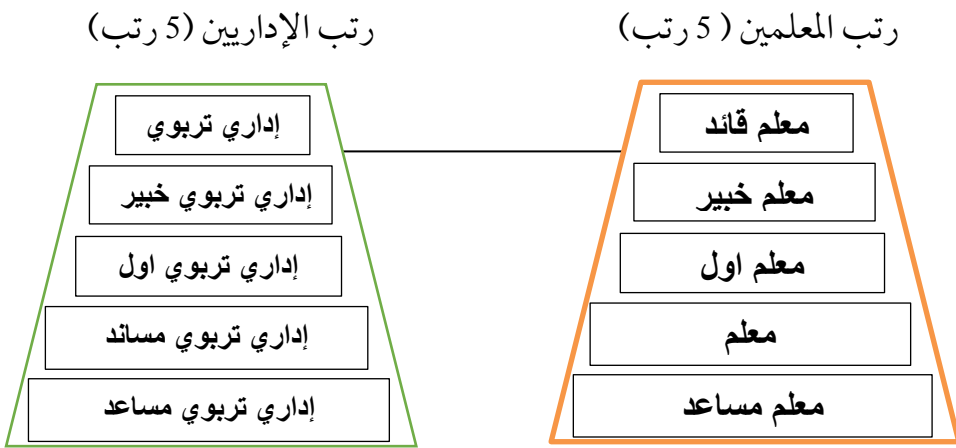
وكانت الوزارة في منتصف عقد التسعينيات قد وضعت مشروعا لتحفيز المعلمين يتضمن وضع رُتب للمعلمين ترتبط بمؤهلات المعلم وأدائه التعليمي وتأهيله.

رتب المعلمين

تقوم فلسفة رُتب المعلمين على أن التقدم المهني والوظيفي حق مشروع للمعلم؛ فخلال خدمته التعليمية التي قد تمتد الى ثلاثين عاما، فأن من حقه أن يكتسب ترقيات وظيفية بتلك الرتب.

أوصى (مؤتمر التطوير التربوي 1999) الذي عقدته وزارة التربية والتعليم، بوضع تشريع للرتب التعليمية للمعلم: متطلبات ومسميات وإمтиازات. فصدر (نظام رتب المعلمين رقم - 61 - لسنة 2002). وقد حدّد النظام تعريف المعلم والإداري والبرنامج الذي يرتبط بالارتقاء لأي رتبة، والإمтиازات التي تترتب عليها. وقد صُنفت الرتب على مسارين:

الأول: يُعنى بالمهن التي يتولى شاغلوها مهنة التعليم، والثاني: يُعنى بالمهن التي يقوم شاغلوها بالخدمات الإدارية التربوية المتخصصة. ويمكن توضيح هذين المسارين على النحو التالي:



وقد اعتمد النظام المذكور مجموعة من الشروط لإشغال كل رتبة للمعلمين والإداريين التربويين. ووفقا لهذا النظام لا يجوز الإنتقال من رتبة الى أعلى إلاّ بتحقيق شروط إشغالها، ومن بينها اجتيازه للبرنامج التدريبي الذي تقرره الوزارة وتنفذه، أو أي برنامج آخر تعتمده الوزارة لدى أي جهة معنية بالتربية.

أما الأهداف التربوية للرتب فقد أوضحتها المادة - 3 - من النظام المذكور:
"تحسين أداء المعلم وتشجيعه على اكتساب معارف ومهارات وخبرات
جديدة تُؤهلّه القيام بواجباته على شكل أفضل.
تأكيد مكانة مهنة التعليم ومكانة المعلم في المجتمع، ومنحه الحوافز المادية
والمعنوية على أساس الكفاءة والإنتاجية.
تشجيع الإقبال على مهنة التعليم من جهة، ومنع تسرب الكفاءات التعليمية
من جهة أخرى. ولكل من هذه الرتب امتيازاتها المادية على الترتيب: (35%،
40%، 50%، 65%، 75%) - المادة - 18 من النظام المذكور.

صندوق الضمان الإجتماعي للمعلمين

أنشئ صندوق الضمان الإجتماعي للمعلمين بهدف حصول المعلم عند نهاية
الخدمة على مكافأة مناسبة تمكّنه من ترتيب أوضاعه المعيشية. فالعضوية فيه
تلقائية لجميع المعلمين في وزارة التربية والتعليم، ويسهم العضو باشتراك شهري
بنسبة محدّدة من راتبه.

وصل الصندوق في مرحلة من مراحلها الى مؤشر خطير يتمثل في عدم الملائمة
ما بين نسبة الإشتراك وعدد المتقاعدين. وقد تداركت إدارة الصندوق ذلك
بإجراء دراسة اكتوارية أدّت الى مضاعفة نسبة الإشتراك الشهري لتصبح (6%)،
ورفع مقدار مكافأة نهاية الخدمة لتصبح رواتب -15 - خمسة عشر شهرا عن
السنوات الخمس عشرة الأولى، إضافة لمائة وخمسين دينارا (150) عن كل سنة
لاحقة. وتم إعتداد ذلك بإصدار (نظام صندوق الضمان الاجتماعي للمعلمين في

وزارة التربية والتعليم رقم - 31 - لسنة 1988). وفي مرحلة لاحقة دّعمت الحكومة هذا الصندوق، عام 1999، ضمن برنامجها لدعم مثل هذا الصندوق.

صندوق إسكان المعلمين

أنشئ هذا الصندوق بمناسبة إحتفال الوزارة بيوم المعلم (1975) برعاية ملكية سامية، حيث أكد الخطاب الملكي في ذلك الإحتفال على تخصيص الأرض اللازمة في جميع محافظات المملكة من أراضي الدولة لمشاريع إسكان المعلمين، تمكينا للمعلم من الإستقرار المعيشي.

أصدرت الوزارة (نظام صندوق إسكان موظفي وزارة التربية والتعليم رقم - 5 - لسنة 1980). ويهدف الى منح القروض طويلة المدى، وبدون فوائد، للمعلمين المشتركين فيه اختيارا حسب حاجاتهم بنسبة (5%) من الراتب الشهري للمشارك.

ومن المشاريع الإسكانية للمعلمين

إسكان مرج الحمام، وماركا، وأبو نصير في عمان، وإسكان الزرقاء، وإسكان العقبة. هذا بالإضافة الى الإسكان الوظيفي في بعض المناطق والملحقة ببعض المؤسسات التعليمية.

الأنشطة التربوية

تعنى النظم التعليمية بالأنشطة التربوية باعتبارها الإمتداد العملي والتطبيقي للجوانب النظرية في العملية التربوية في مختلف المواد الدراسية، كما أنها تمرينات

لتعزيز روح العمل الجماعي والتعاون لدى الطلبة، وتتيح المجال للمواهب الفردية وممارستها.

ولتنوع النشاطات التربوية فإنها تؤثر ايجابيا في سلوك الطلبة من حيث صقل مهارات الإتصال المجتمعي، وإظهار المواهب القيادية، والتهيئة لتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية، واكتشاف الإهتمامات والميول لديهم؛ كما أنها ترتقي بالذوق الجمالي والحس الفني، وتنمي الإهتمام بالبيئة والتعبير عن المشاعر بمختلف الأساليب الأدبية والفنية والموسيقية. وهي الأداة التطبيقية لتعزيز الإلتناء الوطني والإعتزاز بالوطن، قيادة وشعباً وأرضاً. وتشكل الأنشطة التربوية بتعددتها وتنوعها لوحة فنية (بانوراما) من الفعاليات التي يمكن إختيار أبرزها للتعريف بها وتطورها.

المهرجانات السنوية

كانت القدس في مطلع الخمسينيات تستضيف المهرجان السنوي للمملكة، فتشارك فيه جميع ألوية المملكة بفعاليات متنوعة: التمارين الحركية (السويدية)، والسباقات والعباب القوى والمواهب الفردية.

وفي عام (1954 - 1955) تقرر أن تقام هذه المهرجانات على مستوى الألوية والتي استمرت حتى عام (1958 - 1959) حيث اقتصرت على مهرجانين كبيرين، في القدس لألوية الضفة الغربية وفي عمان لألوية الضفة الشرقية. وشهد هذان المهرجانان حجماً كبيراً من المشاركة الطلابية، وتنوعاً واسعاً من الفعاليات. (تطور التربية والتعليم في الأردن - 1977).

توقفت هذه المهرجانات لفترة طويلة حتى أعيدت في منتصف عقد التسعينيات على مستوى المحافظات. فكانت فرصة للطلبة للتعبير عن مهاراتهم وإبداعاتهم ومواهبهم والتي جاءت متميزة، تنظيماً وأداءً وإخراجاً، تفوق التوقعات، وتعطي صورة عن الإهتمام والجدية لدى الأطراف الثلاثة المعنية: الطلبة والمعلمين والإدارات المدرسية والتربوية.

وبمناسبة انعقاد الدورة الرياضية العربية عام (1997) وظفت الوزارة هذه الخبرات في تقديم حفل إفتتاح فني للدورة رفيع المستوى من حيث الأداء والإتقان. وتكررت التجربة عام (1999) في حفل إفتتاح (الدورة الرياضية العربية - دورة الحسين) والذي جسّد أمل الوحدة العربية في تشكيلات فنية رائعة المستوى والأداء. (الكتاب السنوي لوزارة التربية والتعليم لعام 2000م).

الحركة الكشفية والمرشدات

يعود تأسيس الحركة الكشفية عالمياً الى عام (1907) عندما أقام (اللورد بادن باول) أول مخيم للشباب في إنجلترا، بهدف إيجاد حركة شبابية عالمية تغرس فيهم الروح الشبابية، وروح العمل الجماعي والتعاوني، بمهارات وسلوكيات رفيعة لتقديم خدمات ثقافية واجتماعية وتربوية للمجتمعات البشرية.

وفي عام (1910) أنشأت شقيقته منظمة للفتيات سميت (حركة المرشدات). وجاء في تقرير دولي منشور حول هاتين الحركتين عام (2007) أن عدد المتممين للحركتين تجاوز (38) مليون شخص في العالم.

أما على المستوى الوطني، فيرجع تأسيس الحركة الكشفية الى عام (1923) حيث تأسست أول فرقة كشفية في مدرسة السلط، فكانت منطلقاً للإنتشار في

مختلف المدن الأردنية. وفي عام (1955) تأسست جمعية الكشافة الأردنية، وتم الاعتراف بها عربياً، كما سُجّلت دولياً في العام نفسه.

أما حركة المرشدات فقد انطلقت من مدرسة الملكة زين الشرف عام (1953)، وانضمت الى الحركة العالمية للمرشدات عام (1963). وتوحدت القيادتان، الكشفية والإرشادية بصدور (قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم 3 - لسنة 1976). وأصبحت هذه المؤسسة المرجع الرسمي للحركة الكشفية والإرشادية، وتم توحيد قيادتيهما عام (1976) لتصبح بمسمى (القيادة العامة للكشافة والمرشدات الأردن).

وفي عام (1987) صدر (قانون رعاية الشباب) وتم تشكيل جمعية أهلية: (جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية) وفق نظام خاص. ويعتبر قطاع الطلبة، ذكورا وإناثا، في المدارس الرافد الأكبر لحركتي الكشافة والمرشدات.

الرحلات المدرسية

تعتبر الرحلات المدرسية من أقدم الأنشطة المدرسية منذ عهد الإمارة، واستمرت نشاطاً تربوياً ثقافياً اجتماعياً ترفيهياً للطلبة. وتمثل جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية، فتتم بتخطيط لأهداف الرحلة ومسارها والفئة الطلابية المشاركة فيها.

فالرحلات المدرسية تسهم في بناء شخصية الطالب المشارك فيها، وتعزز ثقته بنفسه، وتصلق مهاراته الفردية والاجتماعية، وتُغني خبراته العملية الحياتية، وتعزز الروابط الاجتماعية ما بين الطلبة أنفسهم وما بين الطلبة ومعلميهم. فهي

أشبه بالتمارين التطبيقية غير المباشرة لتهذيب السلوك واحترام النظام والانضباط والوقت.

ويوضح (دليل الرحلات المدرسية) الصادرة عن الوزارة (1997) أهمية الرحلات المدرسية:

فهي تسهم في تحقيق الأهداف التربوية، قيماً واتجاهات وسلوكيات. وتعتبر مكملة للجانب النظري من المناهج في التعريف بمعالم الأردن الجغرافية والتاريخية والدينية والأثرية والسياحية والبيئية والحضارية والجمالية، إضافة للتعرف على المنجزات الوطنية. الصناعية والإقتصادية والزراعية والثقافية، والتعرف على مؤسساته التنموية الوطنية، فالرحلات المدرسية يمكن وصفها بإطار عام لتعزيز الانتماء الوطني وروح المواطنة، وحب الوطن.

جمعية الهلال الأحمر الأردني / فرع الطلبة

يعود تأسيس جمعية الهلال الأحمر محاكاة لمنظمة الصليب الأحمر (1859) التي انطلقت من جنيف، منظمة إنسانية غير حكومية، لتعنى بضحايا الكوارث الطبيعية والبشرية والحروب، بجهود تطوعية ووقعت إتفاقات جنيف لتوثيق منظمات الصليب والهلال الأحمر.

تأسس الهلال الأحمر الأردني في (27/12/1947)، وتم الإعتراف به لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1948)، واكتملت عضويته بانضمامه الى الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (1952). وأنشئت بموجب قانون اردني خاص (قانون رقم - 3 - لسنة 1969) هيئة مستقلة غير حكومية تُعنى بالعمل على تخفيف معاناة جرحى الكوارث الطبيعية والنزاعات والحروب من جهة،

والعمل على نشر الصحة والرعاية الإجتماعية للمجتمعات المحلية من جهة أخرى.

أما في المدارس فقد صدرت: (تعليمات النظام الداخلي للجمعية الوطنية للهلال الأحمر - فرع الطلبة - رقم 3 - لسنة 2001) وتهدف الى: التعريف بمبادئ القانون الدولي الإنساني المعروف باتفاقات جنيف لعام (1949).

التعرف على مختلف أنشطة الحركة الدولية للهلال والصليب الأحمر، والمشاركة الفاعلة في تحقيق أهدافها.

تشجيع روح العمل التطوعي لدى الطلبة في مراكز الهلال الأحمر المدرسية وتدريبهم.

تشجيع القيام بحملات المعونة والإغاثة لتحسين أوضاع الطلبة ذوي الحاجة، ماديا وصحيا ورعاية اجتماعية.

الجمعيات التعاونية المدرسية

يرجع تأسيس الجمعيات التعاونية، عالميا، الى مطلع القرن العشرين، حيث تم تأسيس التحالف التعاوني الدولي وفق المبادئ التعاونية العامة دوليا؛ ونشر التوعية والتثقيف بأهمية التعاون الإجتماعي في المجتمعات المحلية بمنهج ديمقراطي تعاوني.

وقد عُنيت وزارة التربية والتعليم بإنشاء هذه الجمعيات في المدارس وفق تعليمات إرشادية وتوجيهية للطلبة نحو التعاون الإيجابي، اجتماعيا وسلوكيا.

فقطاع التعاون في الأردن يشكّل ركنا قويا في المشروع التنموي المدني بجانب القطاعين العام والخاص. وكان هذا هو الدافع لإدخال هذا النشاط في المدارس.

المقاصف المدرسية

تم إنشاء هذه المقاصف في المدارس كنشاط مدرسي لتدريب الطلبة على جانب ذي أهمية في حياتهم الاجتماعية والمحلية. وقد حددت (تعليمات المقصف المدرسي رقم 5- لسنة 2001) أهداف هذا النشاط المدرسي:

تنمية السلوك التعاوني الجمعي لدى الطلبة من خلال تدريبهم على إدارة الأعمال والمشروعات الصغيرة.

تعميق مفهوم الاستثمار لدى الطلبة، وتمكينهم من القيام بأعمال الإدارة والتنظيم والتسجيل والمحاسبة وعمليات البيع والشراء والمراقبة.

تعزيز الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة وتنمية القدرات والمواهب القيادية لديهم لتوظيف الخبرات المكتسبة في حياتهم المجتمعية.

تؤكد التعليمات على تعميم إنشاء هذه المقاصف في جميع المدارس لأهميتها وتوفير المكان المناسب لها.

النشاطات الثقافية والفنية

تؤدي الثقافة والفن والموسيقى دورا مؤثرا في تهذيب سلوك الأفراد، وتنمية الاتجاهات والميول الفردية للطلبة، وصقل مهاراتهم في مختلف المجالات الثقافية. ولدى استعراض برامج هذه الأنشطة عبر العقود في المدارس الأردنية، فيمكن إدراج أهمها على سبيل المثال والتعريف بتنوع هذه الأنشطة:

مسابقات الإبداع الأدبي القصة القصيرة والمقالة والشعر والخطابة....
الخ..).

مسابقات الإبداع العلمي (أولمبياد العلوم والروبوتات).
مسابقات أغاني وأناشيد الطفولة، والأغنية التراثية والوطنية، إضافة الى فن
المسرح والموسيقى والفنون المتعددة.
مسابقات بالتعاون مع مؤسسات مثل مؤسسة ولي العهد وجائزة الأمير
الحسن ومسابقة الصندوق الأردني الهاشمي.

نموذج من الإحتفالات الوطنية

يمكن تقديم صورة أو نموذج من نماذج الإحتفالات الوطنية المدرسية التي
كانت تقيمها الوزارة للتعريف بهذا التنوع من النشاط. ففي الإحتفال بالعيد
الحادي والستين لميلاد الحسين أقامت مديريات التربية والتعليم سلسلة من
المهرجانات الوطنية. ويمكن عرض عناوين فعاليتها المشتركة:

المسرحية الغنائية.

المعرض الفني الشامل.

المخيمات الكشفية والإرشادية.

سباق الضاحية.

إيجاد القاعات الهاشمية في المدارس.

اليوم الطبي المجاني وحملات التبرع بالدم.

المسابقات الثقافية.

المسيرات الرياضية (الرياضة للجميع).

حملات تنظيف البيئة.

مخيمات الهلال الأحمر.

تجمع أندية حماية الطبيعة.

المعرض المهني الإنتاجي.

معسكرات الحسين للعمل.

معسكرات الحسين للعمل

يرجع هذا النشاط الى عام (1962) حيث الأهتمام بالطاقات الشبابية من خلال برامج العمل والبناء الوطني والمجتمعي تحت مظلة (معسكرات الحسين للعمل والبناء) بالإضافة الى عدة أهداف:

فرديا، التدريب على العمل اليدوي وإكساب الطلبة مهارات عملية، وتهيئتهم لتحمل المسؤولية وبث روح العمل الجماعي لديهم.

اجتماعيا، تنمية الوعي المجتمعي وممارسة العمل التطوعي، والتثقيف المهني لدى الطلبة وأهمية ذلك للحياة العملية وخدمة المجتمع.

وطنيا، غرس قيم المواطنة وحماية البيئة وتطويرها، وممارسة إصلاح الأراضي واستثمارها على وجه أكمل.

فاشتمل برنامج معسكرات العمل للطلبة في العطلة الصيفية على أعمال فتح الطرق وصيانة البرك وبناء السدود، والتحريج الذي أسفر عن تشجير مساحات

واسعة في المملكة وتحولت الى غابات تشكل ثروة وطنية. واشتمل البرنامج على جوانب ثقافية مدنية، وعسكرية وتدريبية.

وعند افتتاح هذه المعسكرات، خاطب الشهيد وصفي التل، رئيس الوزراء آنذاك وصاحب الفكرة، الطلبة قائلاً:

"إن المهمة الرئيسية لهذه المعسكرات هي تنشئة جيل جديد يؤمن بالتجربة والعمل والوسيلة الفعّالة للوصول الى الأهداف، سواء في السلم أم في الحرب. وما كان ضياع فلسطين إلا لنقص هذه التجربة، وعدم وجود العمل الجاد المنظم. ولذلك فإن هذه المعسكرات جزء من إعدادكم للمستقبل،..... فأنتم أيها الشباب رأس مال هذه الأمة التي ستعيد به حقوقها المسلوبة".

وحرص على زيارة هذه المعسكرات بدءاً (بألوية الضفة الغربية ثم بالضفة الشرقية).

أما في حفل ختام هذه المعسكرات الذي أقيم في القدس (9/8/1962) فقد خاطب الحسين الشباب المشاركين قائلاً:

"إني لأحسّ بأن جهودكم تحملنا الى ما وراء الحدود، لتعود لنا على أيديكم جنتنا المفقودة".

(من ملف: معسكرات الحسين للعمل والبناء - وزارة التربية والتعليم).
وأصبح هذا النشاط من أبرز النشاطات الصيفية للطلبة منذ أن أعيد العمل به صيف - 1971 - للقيام بأعمال صيانة المدارس وتهيئة الملاعب والساحات المدرسية، إضافة لبرنامج تثقيفي وتوجيه مهني وتدريب عملي.

المخرجات

- مخرجات النظام التعليمي.
- الإمتحانات المدرسية.
- الإمتحانات المرحلية.
- امتحان شهادة الدراسة الثانوية.

مخرجات النظام التعليمي

يُقصد بمخرجات النظام التعليمي تلك النتائج النهائية لعملية تقييم المدخلات والعمليات ومدى فاعليتها. كما يتضمن التقييم تشخيص مواطن القوة والضعف، واستخدامها كتغذية راجعة للتطوير والمعالجة والتحديث لمختلف فعاليات النظام التعليمي.

وقد أعتمد النظام التعليمي الأردني سلسلة من المحطات التقييمية تتمثل بالإمتحانات المدرسية، والإمتحانات المرحلية (نهاية كل مرحلة تعليمية) ثم الإمتحان النهائي العام الذي يعرف (بامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة) ثم جاءت الإختبارات والمسابقات الدولية.

الإمتحانات المدرسية

تمثل الإمتحانات المدرسية منهجية تقييم الطلبة من أجل تحديد مسار الطلبة الدراسي، وإنتقالهم من سنة الى أخرى في السُّلم التعليمي. وتخضع هذه الإمتحانات للأنظمة والتعليمات التي تصدرها الوزارة وتتضمن أسس النجاح أو الترفيع، والقصور أو الرسوب. وتُجرى هذه الإمتحانات على مدار العام الدراسي: تمهيدية وبنائية (اثناء العام الدراسي)، وختامية. ويتم إعدادها من قبل المعلم، كما يوظفها المعلم في التعرف على مستوى أداء طلبته؛ ومدى تحقيق الأهداف التعليمية - التعلّمية للمادة الدراسية؛ ووضع برامج علاجية للحالات التي يعاني منها الطلبة.

الإمتحانات المرحلية

يقصد بالإمتحانات المرحلية تلك التي تعقدها الوزارة عند نهاية كل مرحلة تعليمية: إبتدائية أو متوسطة أو إعدادية، بهدف انتقال الطلبة من مرحلة دراسية الى المرحلة الأعلى، وفق أسس وشروط تعتمدها الوزارة.

بدأت مرحلة الإزدهار للمشروع التعليمي النهضوي بوقف العمل (بفحص الشهادة الإبتدائية) عام (1953)، والذي إعتمدته الوزارة منذ عام -1944 - معياراً لانتقال الطلبة الى المرحلة التعليمية الأعلى.

أما الإمتحان المرحلي الثاني فكان (إمتحان الشهادة الإعدادية) الذي إعتمدته الوزارة معياراً لانتقال الطلبة الى مرحلة التعليم الثانوي. وقد تعرّض هذا الإمتحان لسلسلة من التغيرات، إلغاءً أو إعادةً أو تطويراً. وقد لخص الدكتور خليل السالم في كتابه: (نظام إمتحان القبول للمرحلة الثانوية - 1985) هذه التغيرات بالفقرة التالية:

"اعتمدت الوزارة في قبول الطلبة في المرحلة الثانوية نتائج (امتحان الشهادة الإعدادية العامة) للفترة (1959 - 1961)، وكان يُعقد على مستوى الألوية. أما خلال الفترة (1962 - 1968) فقد كان يُعقد مركزياً، أي بأشراف الوزارة، حيث أُلغي عام (1969).

ثم عادت الوزارة الى إعتماد (امتحان الشهادة الإعدادية العامة) للفترة (1970 - 1975). واعتمدت الوزارة النتائج المدرسية للإلتحاق بالتعليم الثانوي للفترة (1976 - 1984) وفي عام (1984) إعتمدت الوزارة: (نظام القبول في المرحلة الثانوية لسنة 1984)، والذي استمر العمل به حتى اعتبر لاغياً مع اعتماد

السلم التعليمي: مرحلة التعليم الأساسي لمدة عشر سنوات ومرحلة التعليم الثانوي لمدة سنتين. وبدأ إعتداد النتائج المدرسية لمرحلة التعليم الأساسي معياراً للإلتحاق بالتعليم الثانوي بمساريه: الثانوي الشامل والثانوي التطبيقي.

إمتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

بدأ العمل بعقد إمتحان عام في نهاية المرحلة الثانوية للعام (1933 - 1934) في مسار تعليمي واحد، مع مراعاة تحديد مواد دراسية أساسية، وحزمة مواد دراسية يتم إختيار واحدة منها. وظل هذا النمط حتى عام (1962) حيث أصبح وفق مسارين: المسار العلمي والمسار الأدبي. ودخل الإمتحان في سلسلة من التغيرات منذ ذلك العام في نمط مساراته وإجراءاته. وقد أوضحت ذلك إدارة الإمتحانات في الوزارة، مشكورة، بمذكرة لمراحل التطوير التي مرّ بها ذلك الإمتحان:

مراحل التطوير التي مر بها امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

لقد مر امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة بعدة مراحل من التطوير حيث بدأ امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة من بداية العام الدراسي (1961/1962) وتمّ إجراء سلسلة من التغيير والتطوير على هذا الإمتحان منذ ذلك التاريخ.

جدول مراحل التغيير والتطوير

الإمتحان	من	إلى	ملاحظات
امتحان شهادة الثانوية العامة	1962	1977	عقد الإمتحان مرة واحدة سنوياً
امتحان شهادة الثانوية العامة	1978	1996	عقد الإمتحان على فصلين
امتحان شهادة الثانوية العامة	1997	1999	عقد الإمتحان مرة واحدة سنوياً
امتحان شهادة الثانوية العامة	2000	2001	عقد الإمتحان على دورتين صيفية وتكميلية
امتحان شهادة الثانوية العامة	2002	2003	عقد الإمتحان على دورتين صيفية وشتوية
امتحان شهادة الثانوية العامة	2003	2004	نظام الحزم
امتحان شهادة الثانوية العامة	2005	2017	نظام المستويات (عقد الإمتحان على دورتين شتوية وصيفية): - للمشارك أن ينهي متطلبات الحصول على الشهادة في أربع دورات في حدها الأقصى شريطة ألا تزيد على ثلاث سنوات من بدء تقدمه لأول مرة بطلب اشتراك في الإمتحان العام أيهما أولاً. - يسمح للمشارك الناجح في الإمتحان العام أن يعيد ما يرغب فيه من مستويات مبحث أو مبحثين فقط بغرض رفع المعدل سواء كانت النتيجة في أي من تلك المستويات ناجحاً أو راسباً ولمرة واحدة فقط على أن تكون الإعادة في العام الذي يلي العام الذي نجح فيه.
امتحان شهادة الثانوية العامة	2018		- السماح للطلبة الجدد التقدم بعدد مفتوح من الدورات من غير أن يستنفدوا حقهم في التقدم. - السماح للطلبة الجدد التقدم في مبحث أو أكثر لغايات

رفع المجموع العام ولأكثر من مرة في أي دورة امتحانية لاحقة. - احتساب المجموع العام للعلامات من (1400) علامة لجميع الفروع الأكاديمية والمهنية. - اعتماد الحدود الدنيا لعلامات جميع المباحث (40%) متطلباً للنجاح في الثانوية العامة. - السماح للمشارك الذي استنفد حقه في الجولات السابقة التقدم للإمتحان العام بدءاً من الدورة الشتوية للعام الدراسي 2017/2018 في خمسة مباحث فما دون. - السماح للمشارك الناجح في الدورة الصيفية لعام 2017 من غير المستكملين لمتطلبات النجاح حسب الخطة القديمة والمستفيدين الذين سمح لهم بالتقدم للإمتحان أن يعيد ما يرغب فيه من مستويات مبحث أو مبحثين فقط بغرض رفع المعدل ولمرة واحدة فقط على أن تكون الدورة الصيفية من عام 2019 هي آخر دورة امتحانية لرفع المعدل. - الإيعاز لوضع أسئلة الإمتحان العام بوضع أسئلة موضوعية في جميع الأوراق الإمتحانية ونسبة 20% من علامة امتحان كل مبحث. - تقليص عدد المباحث التي يتقدم فيها طلبة الثانوية العامة الى تسعة مباحث فقط في جميع الفروع الأكاديمية والمهنية.			
الدورة الواحدة: - يُعقد امتحان الثانوية العامة في نهاية العام الدراسي ولمرة واحدة للطلبة النظاميين ولطلبة الدراسة الخاصة الجدد. - يتقدم طلبة الثانوية العامة في ثمانية مباحث بحيث تحسب أعلى سبعة منها فقط في المجموع العام. - توحيد أوزان علامات المباحث بواقع (200) علامة لكل مبحث بحيث يكون المجموع العام (1400) علامة.		2019	امتحان شهادة الثانوية العامة

- يتم قبول الطالب في الجامعات الأردنية بناءً على المعدل المثوي في شهادة الثانوية العامة والذي يتم احتسابه وفق الآتي: المباحث المشتركة 40% المبحث التخصصي الاجباري 20% المبحثان التخصصيان الاختياريان 40% - عقد دورة تكميلية بعد نتائج الإمتحان العام مباشرة.			
بالإضافة الى التعليمات الجديدة التي طبقت في العام الدراسي 2018/2019، تم تطبيق ما يأتي: - عقد الإمتحان العام لجميع المباحث على شكل فقرات موضوعية وذلك في ظل جائحة كورونا، وتم تصحيح هذه المباحث على جهاز القارئ الضوئي. - تم عقد امتحان تكميلي في شهر كانون اول.		2020	امتحان شهادة الثانوية العامة
بالإضافة إلى التعليمات الجديدة التي طبقت في العامين 2019 و 2020 تم تطبيق ما يأتي: - أن تتكوّن الورقة الامتحانية في جميع المباحث من (50) فقرة من نوع الأسئلة الموضوعية أي الاختيار من متعدد، باستثناء المباحث الآتية، فتكون فيها نسبة تلك الأسئلة 60% والأسئلة المقالية 40% وهي مباحث: اللغة العربية (ثقافة مشتركة لجميع الفروع الأكاديمية والمهنية). اللغة الإنجليزية (ثقافة مشتركة لجميع الفروع الأكاديمية والمهنية). الرياضيات (جميع الفروع الأكاديمية والمهنية).		2021	امتحان شهادة الثانوية العامة

البرامج التربوية النوعية

- التعليم المهني.
- التعليم غير النظامي.
- تعليم الكبار ومحو الأمية.
- التعليم ما قبل المدرسي.
- التربية الخاصة.
- التعليم الخاص.
- التعليم في وزارة الدفاع
(القوات المسلحة الأردنية / الجيش العربي).
- التعليم الشرعي الثانوي.
- مدارس الأونروا.
- الأنفاق على التعليم.

التعليم المهني

مقدمة

يرجع الأهتمام بالتعليم المهني في مرحلة الأزدهار الى صدور (قانون المعارف العام رقم 20 - لسنة 1955). فقد نصّت المادة -6- السادسة منه على إيجاد المدارس المهنية، بالإضافة الى تعزيز برنامج التعليم العام بثقافة مهنية. وإضافة صفوفٍ تجارية أو زراعية، أو مهنية أو منزلية في المدارس الثانوية - المادة - 20 - . واستمر العمل بهذا النمط المهني حتى عام 1964.

بصدور قانون التربية والتعليم رقم - 16 - لسنة 1964- أصبح توزيع الطلبة الذين يُنّهون مرحلة التعليم الإعدادية الى فروع مهنية متخصصة: الصناعية والتجارية والزراعية، في مدارس مهنية مستقلة أو أقسام ملحقة بالمدارس الثانوية العامة. وقد نصّ ذلك القانون على أهداف التعليم المهني في هذه المرحلة:

"الإسهام في تنمية المجتمع الأردني ورفع المستوى الإقتصادي - الإجتماعي للأفراد، والإهتمام بتطور التقنية الحديثة واستخدامها في تحسين مجالات الإنتاج، وإعداد الطالب لممارسة مهنة المستقبل".

أما قانون التربية والتعليم رقم -3- لسنة 1994- فقد رفع من مكانة التعليم المهني بوضع مواد علمية متقدمة في برنامج التعليم المهني تتيح للطلاب المهني، اذا اجتازها في إمتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، الإلتحاق بالتعليم الجامعي في مجال تخصصه.

وفيما يلي تعريف ببرامج التعليم المهني في مرحلة التعليم العام، استناداً الى (تقارير وزارة التربية والتعليم السنوية، والى: التعليم المهني في الأردن، د. منذر المصري، 1993).

التعليم الصناعي

في عام (1952-1953) انتقلت أول مدرسة مهنية صناعية أنشئت في عمان عام (1924) الى بناء حديث في جبل الحسين. وافتُتِح فيها (صف المعلمين الصناعي)، ومدة الدراسة فيه سنة دراسية واحدة. ثم أصبحت لمدة سنتين عام (1962 - 1963) لتخريج المعلمين الصناعيين.

وفي منتصف عقد الستينيات أنشئت مدارس صناعية في كل من اربد ونابلس والقدس، كما أنشئت مدرسة صناعية في الزرقاء (1975) وأخرى في صويلح (1976).

أما التدريب الحِرَفِي فقد بدأ بافتتاح مركزيّ التدريب المهني، ملحقين بالمدرستين الصناعيتين عام (1971 - 1972) في كل من عمان واربد. ومدة الدراسة والتدريب فيهما سنتان بعد المرحلة الإعدادية.

وفي العام الدراسي (1973 - 1974) افتُتِح مركزان آخران للبنين والبنات. (تقرير وزارة التربية والتعليم: تطور التعليم والتدريب الحِرَفِي).

وفي عام (1974) إعتمدت الوزارة برامج التدريب وفق أسلوب (التلمذة المهنية)، حيث يتم التدريب القصير في المصانع أو مواقع العمل والإنتاج، لإكتساب (التلميذ المهني) مهارات أساسية في مجال مهنته، ويكون مرتبطاً بصاحب العمل.

كان هذا البرنامج نقطة الانطلاق لإيجاد (مؤسسة التدريب المهني) بموجب (قانون مؤسسة التدريب المهني - 1976) وباشرت عملها عام (1977) لتصبح الجهة المعنية بأعداد العمال المهرة بالتعاون مع صاحب العمل.

التعليم الزراعي

بدأ التعليم الزراعي بتأسيس وزارة الزراعة لمدرسة الجبیهة الزراعية - عمان (1948) ومدرسة الربة الزراعية المتوسطة (1952).

أما في الضفة الغربية، فقد أصبحت مدرسة خضوري الزراعية/ طولكرم تابعة لوزارة المعارف. وفي عام (1961) تقرر وضع جميع المدارس الزراعية في المملكة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والتي أنشأت مدرسة العروب الزراعية الثانوية في الخليل (1964 - 1965)، ومدرسة الشوبك الزراعية الثانوية (1965 - 1966).

ولتلبية حاجات الوزارة من معلمي مبحث الزراعة في المدارس، فقد تم تحويل مدرسة الشوبك الزراعية الى (معهد الشوبك الزراعي) 1973 - 1974 لإعداد المعلمين الزراعيين لمرحلة التعليم الإعدادي، كما تحولت مدرسة خضوري الزراعية الى (كلية الحسين الزراعية) بعد نقل طلبة مدرسة الجبیهة الزراعية اليها، ثم تحولت الى (معهد الحسين الزراعي)، إنسجماً مع قانون التربية والتعليم رقم - 16 - لسنة 1964.

التعليم التجاري

بدأ التعليم التجاري عام 1952 بافتتاح قسم تجاري في مدرستين ثانويتين. كلية الحسين الثانوية - عمان، والمدرسة الصلاحية - نابلس، لقبول الطلبة من خريجي الصف التاسع.

وفي عام 1956 افتُتح قسمان في اربد ورام الله، ثم في الخليل عام 1957 وفي طولكرم عام 1959. أما في مدارس البنات فقد افتُتحت اقسام التعليم التجاري: مدرسة الأميرة عالية - عمان، والمدرسة المأمونية في القدس عام 1967 ثم في مدرسة اربد الثانوية للبنات عام 1968.

وكان التطور في التعليم التجاري بإنشاء المدارس التجارية المتخصصة خلال الفترة (1968-1976) حيث أنشئت مدارس: الأميرة بسمة والمدرسة التجارية في عمان، ومدرسة علي خلقي الشرايري في اربد، والمدرسة الثانوية التجارية في الزرقاء.

التعليم التمريضي

افتُتح أول قسم للتعليم التمريضي الثانوي في مدرسة سكيانة الثانوية للبنات في عمان (1974) ثم افتُتح قسمان في اربد والزرقاء عام (1975). وفي العام (1976) افتُتحت ثلاثة اقسام في السلط ومادبا والكرك.

وفي عام (1987 - 1988) فُتِح المجال أمام الطلبة الذكور للإلتحاق بهذا الفرع من التعليم المهني في مدرستين ثانويتين في عمان واربد. وشهد عام (1989-1990) افتتاح خمسة أقسام للبنين وللبنات.

وقد جاء إستحداث هذا البرنامج من التعليم المهني تلبية لإحتياجات المؤسسات الطبية والمستشفيات في وزارتيّ الصحة والدفاع من القوى البشرية المدربة بمستوى مساعدى ومساعدات الممرضات.

التعليم الفندقى

فى إطار التعاون ما بين وزارتيّ التربية والتعليم والسياحة، ولرشد القطاع السياحي بالموارد البشرية المدربة بمستوى العمالة الماهرة، فقد أنشأت وزارة التربية والتعليم مدرسة فندقية ثانوية فى عمان (1980 - 1981).

تحولت هذه المدرسة الى معهد فندقى لقبول الطلبة من خريجي التعليم الثانوي (شهادة الدراسة الثانوية العامة). ثم تحولت الى كلية فندقية بعد نقل إدارتها الى "الشركة الأردنية للتعليم الفندقى والسياحي" بموجب اتفاقية ما بين الشركة والحكومة الاردنية (1996).

وتلبية لحاجات مدينة العقبة من القوى البشرية المدربة على مستوى العمالة الماهرة فى مجال السياحة، فقد افتتحت وزارة التربية والتعليم قمساً للتعليم الفندقى فى إحدى مدارس العقبة الثانوية.

التعليم البريدي

أنشئ برنامج التعليم البريدي بافتتاح شعبة دراسية واحدة فى المدرسة الثانوية التجارية للبنين فى عمان (1975-1976)، وشعبة أخرى فى مدرسة ابن طقيل فى عمان (1977-1978). واستمر هذا البرنامج حتى عام (1987). جاء إنشاء هذا البرنامج من التعليم المهني تلبية لحاجة وزارة المواصلات من الموارد البشرية

المدرّبة على مستوى العمالة الماهرة، ولرفع مستوى العاملين في هذا المجال، أكاديميا ومهنيًا.

المراكز الثقافية

انتشر في عقد الخمسينيات نوع من المؤسسات التدريبية التي عُرفت باسم (المعاهد) وكانت تقدم برامج في مهارات الطباعة والفنون وتدرّس اللغات الأجنبية في دورات قصيرة. ومتاحة لجميع الفئات، ذكورا وإناثًا.

وقد صدر (قانون التربية والتعليم رقم 16- لسنة 1964) وبموجبه تحولت هذه المعاهد إلى مسمى (المراكز الثقافية). وتقدم هذه المراكز برامج تدريبية في مختلف مجالات الأعمال الحرفية والمهنية المتاحة في المجتمع، ونُظمت على شكل دورات ذات مدة ومنهاج محددين تنتهي بشهادة حضور الدورة واجتياز متطلبات النجاح بها.

وبصدور (نظام المراكز الثقافية رقم 110- لسنة 2008) فقد أصبحت المراكز الثقافية تُعرّف بأنها:

"المؤسسة / المؤسسات التي تقوم بالتدريب على أي نوع من أنواع المهارات والمعارف غير المبنية على المناهج والكتب المدرسية. ويكون التدريب فيها على شكل دورات قصيرة المدى، ولا تتجاوز في حدّها الأعلى سنة. ولا تمنح بموجبها شهادة مدرسية (المادة 2-)." .

التطور النوعي للتعليم المهني الثانوي

انطلاقاً من مبدأ التعليم المستمر، وأن أي برنامج تعليمي لا يجوز أن يكون برنامجاً مغلقاً، أي يحول دون تمكين خريجيه من مواصلة التعليم لمرحلة أعلى، فقد أوجدت وزارة التربية والتعليم وسيلة للترابط ما بين التعليم الثانوي المهني والتعليم العالي. وتمثل ذلك في إتاحة المجال أمام الطلبة المتفوقين في التعليم المهني لدراسة مادة من مواد امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة على مستوى متقدم، وإذا ما اجتاز ذلك بنجاح تكون أمامه فرصة للإلتحاق بالتعليم الجامعي في مسار تخصصه.

وكان لهذا القرار أو الأجراء أثره في إجتذاب طلبة متفوقين من مرحلة التعليم الأساسي للإلتحاق بالتعليم المهني الثانوي، ووجدوا طريقهم ميسراً لتحقيق ذلك الهدف.

التعليم غير النظامي

رفعت المنظمات الدولية المعنية بالتربية في أواسط عقد الستينيات شعار (التعليم غير النظامي)، ليكون مكملًا أو متممًا للتعليم النظامي، بتوفير برامج تعليمية موازية له ومرتبطة بمناهجه، ولتكون برامج بديلة أو تعويضية للفئات التي فقدت فرص التعليم النظامي، أو لم تُتاح لها تلك الفرص لظروف إجتماعية أو إقتصادية أو غيرها. فهو تعليم ذو برامج تلبي حاجات الأفراد والفئات بهدف: رفع المستوى التعليمي والثقافي والإجتماعي للأفراد والفئات الملتحقة به. تطوير مهارات الملتحقين ببرامجه اللازمة لهم في حياتهم العملية.

تشجيع الأفراد في المجتمع على التعليم الحر، خارج التنظيمات المدرسية والتزاماتها في الالتزام بالوقت أو البرنامج اليومي المدرسي. تنمية الشخصية وتعزيز ثققتها بالنفس وتقديرها لذاتها.

حظي التعليم غير النظامي بإهتمام دولي، فقد عقد مكتب التربية الدولي في جنيف (16-25/10/1984) دورته التاسعة والثلاثين في (التعليم غير النظامي)؛ كما عقدت اليونسكو - باريس - المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار (19-29/3/1985) تأكيداً لإهتمام الأسرة الدولية بهذا النشاط التعليمي وتطوير فعالياته وبرامجه وتعزيز ترابطه مع التعليم النظامي.

(النظام التعليمي وبرامج تعليم الكبار في الأردن، د. عزت جرادات وعبد الكريم المومني، 1985).

إهتمّ النظام التعليمي الأردني بالتعليم غير النظامي إيماناً بتلك الأهداف، وإدراكاً لدوره في تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة، حيث الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها. ويتضح هذا الإهتمام بعرض أهم برامج التعليم غير النظامي التي اعتمدها النظام التعليمي الأردني:

برنامج الدراسات المسائية، التي تُتيح للدارسين الالتحاق بها بعد إنهاء أعمالهم، والإستمرار في برامجها الموازية لبرامج التعليم النظامي والتقدم لامتحاناتها من صف لآخر.

برنامج الدراسات المنزلية، حيث يسجل الدارس في اقرب مدرسة لسكناء، ويتقدم لامتحاناتها الفصلية والنهائية، ويرتقي لمستوى الصف الأعلى.

برنامج المتسربين من التعليم، حيث تُتاح لهم فرص الالتحاق بصفوف خاصة في المدارس لتعزيز ثقافتهم والارتقاء بمستواهم التعليمي.

برنامج التعليم الإستدراكي لفئات عمرية محددة تُنفذها الوزارة مع منظمات دولية معنية بالرعاية الإجتماعية والتعليمية لتلك الفئات التي فقدت فرصة الإستمرار في التعليم لظروف طارئة، كالجوء والحروب والكوارث الطبيعية.

برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية وهو من البرامج العالمية، ويمكن توضيح هذا البرنامج أهدافا وأساليب، بشكل أكثر تفصيلا. (التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم 1988)

تعليم الكبار ومحو الأمية

يُعرف تعليم الكبار كنشاط تعليمي منظم وموجه لفئة عمرية في المجتمع (15 سنة فما فوق). ويهدف هذا التعليم الى توفير فرص تعليمية - تثقيفية لإكساب الدارسين قدرًا ملائمًا من المعارف والمهارات الحياتية الأساسية، التي تساعدهم في أداء أدوارهم الإقتصادية والإجتماعية والتنموية في المجتمع بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

وقد عرّفت منظمة (اليونسكو) تعليم الكبار في الستينيات بأنه:

"مجمّل الخبرات والمؤثرات التربوية التي يخضع لها الشخص البالغ في الدروس التعليمية والعملية؛ وتقوم به منظمات المجتمع المدني بهدف تنمية المجتمع، وتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للأفراد".

أما المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار - هامبورغ - ألمانيا عام (1997) فقد عرّف تعليم الكبار بأنه:

"محمل الخبرات التعليمية التي تجري بطرائق نظامية أو غير نظامية، والتي تُنمّي وترفع من مستواهم التقني أو الفني أو المهني، بهدف تلبية حاجات الدراسين وتمكينهم من مواكبة عملية التعلّم المستمر".

أما في الأردن، فقد ارتبط تعليم الكبار مع محو الأمية، لتصبح برامج تعليم الكبار وبرامج محو الأمية متكاملة، أهدافاً وأساليب وفعاليات. وهذا الترابط يقتضي التعريف بمصطلح - محو الأمية. ففي تعريف منظمة الأمم المتحدة، يعُني محو الأمية:

"تمكين الفرد من القدرة على القراءة والكتابة، والتعامل مع الأرقام".

ووفقاً لليونسكو (1971)، فإن (غير الأمي) هو الشخص.

"الذي اكتسب المعلومات والقدرات الضرورية لممارسة جميع النشاطات التي تكون فيها معرفة حروف اللغة ضرورية لكي يؤدي دوره بفعالية في مجتمعه، ويحقق في تعلّم القراءة والكتابة والحساب نتائج تمكّنه من الإرتقاء بنفسه، وبالمجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه من جهة، وتمكّنه من المشاركة النشطة في مجتمعه من جهة أخرى".

وفي عام (1966) أعلنت اليونسكو يوم الثامن من أيلول يوماً عالمياً لمحو الأمية.

أما في المجتمع العربي، فقد وضع (المؤتمر الأقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية في العالم العربي)، وضع عام (1964) إطاراً لمفهوم الأمية وتعريف (الأمي) بانه: "الشخص الذي تجاوز سن العاشرة، ولم يكن منتظماً في المدرسة، ولم يصل الى المستوى الوظيفي في القراءة والكتابة والأرقام وكتابتها، وفهم فقرة مكتوبة والتعبير الكتابي عن فهمها بوضوح".

بدأ الإهتمام بمحو الأمية في الوطن العربي عام (1954) حيث أكد مؤتمر الجامعة العربية في (29/12/1954) أهمية العمل على محو الأمية في المجتمعات العربية. وفي العام (1961) قررت الجامعة العربية إنشاء (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار). يعمل هذا الجهاز على تنظيم الجهود العربية المشتركة من أجل محو الأمية في المجتمعات العربية. وأما (استراتيجية تطوير التربية العربية) التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - أليكسو (1979)، فقد وضعت أربعة تحديات تواجه النظم التربوية العربية، وهي تحديات: التجزئة والإستعمار والصهيونية والأمية.

ولا غرو في ذلك، فقد كانت نسبة الأمية في الوطن العربي عام (1970) تصل الى (70%). والجدول التالي يعطي صورة عن نسبة الأمية في الوطن العربي مقارنة بمتوسط النسبة العالمية.

السنة	في الوطن العربي %	المتوسط عالميا %
1970	70	37
1980	60	30
1990	48	24
1995	43	22
2000	38	20
2008	29	19

(عن تقرير اليونسكو)

وفي تقرير صدر عام (2018) بمناسبة (اليوم العربي لمحو الأمية) - الثامن من كانون الثاني - فقد أشار الى أن نسبة الأمية في الوطن العربي بلغت (21%)، أي

خمس السكان العرب (فإذا ما اجتمع خمسة أشخاص من العرب، فإن واحداً منهم يكون أمياً، إفتراضاً).

جاءت هذه المقدمة لإبراز خطورة الأمية، ولأهمية الجهود الوطنية لإستئصال هذه الظاهرة من المجتمعات العربية من جهة، ولإبراز الجهد الوطني الأردني في التصدي لها من جهة أخرى.

يمثل برنامج محو الأمية في الأردن قصة نجاح، من نسبة كانت تقدر ب(88%) عام - 1952 - لتتخفّض الى (5.1%) عام -2020- (حسب دائرة الإحصاءات العامة).

وحصل الأردن على جائزة المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسسكو) - الرباط للبحوث في مجال محو الأمية؛ وهي جائزة سنوية تمنح للبحوث التي تتّبع المنهجية العلمية، وتستهدف الإرتقاء بواقع البرامج والمشاريع والجهود التنفيذية للحدّ من الأمية في دول العالم الإسلامي.

يُعزى هذا النجاح الوطني في محو الأمية الى وعي المواطن الأردني وإدراكه أهمية التعلّم في الحياة وللحياة من جهة؛ والى البرامج الوقائية التي اعتمدها النظام التعليمي الأردني لسدّ منابع الأمية من جهة أخرى. فقد أثمرت برامج التعليم غير النظامي والسياسات التعليمية للحدّ من التسرب من المدارس في الصفوف الأساسية الدنيا، ومعالجة ظاهرة الرسوب في تلك الصفوف بتحسين أساليب التدريس، وتحفيز الأطفال نحو التعلّم والإستمرار فيه. وحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة (2018) فإن نسبة الأمية انخفضت الى (5.1%) تتوزع الى (3%) للذكور، و(7%) للإناث.

أما برنامج محو الأمية بشكل عام فيتكون من مرحلتين:
الأولى، مرحلة المبتدئين ومدتها (16) شهراً، أي ما يعادل عامين دراسيين،
وتُعَدّ الدارس الى مستوى الصف الرابع الأساسي.
والثانية، مرحلة المتابعين ومدتها (16) شهراً، أي ما يعادل عامين دراسيين،
وتُعَدّ الدارس الى مستوى الصف السادس الأساسي.
(وثمة حالات فردية لدارسين في برامج محو الأمية وبرامج التعليم غير
النظامي قد وصلوا الى التعليم العالي، ويشكلون نماذج في الحراك الاجتماعي -
Social Mobility).

ومن الجدير بالذكر، أن مشروع (محو الأمية) في المملكة يرجع في بداياته الى
وزاريّ الدفاع والشؤون الاجتماعية. واستمرت (اللجنة العليا الوطنية لمحو
الأمية) بإشراف وزارة التنمية الاجتماعية حتى صدور (قانون التربية والتعليم
رقم - 16 - لسنة 1964). فقد جاء في ذلك القانون أن من أعمال الوزارة:
"إنشاء مراكز لتعليم الكبار ولنشر الثقافة العامة في مختلف أنحاء البلاد
ولجميع افراد الأمة" (المادة - 5).

التعليم ما قبل المدرسي

يقصد بالتعليم ما قبل المدرسي تلك المرحلة التي تسبق التحاق الطفل
بالمدرسة الابتدائية. فهي أولى خطواته في رحلة التمدرس الطويلة، مرحلة التعليم
العام ومرحلة التعليم العالي. وتُعنى هذه المرحلة بالاهتمام بالطفولة منذ سنوات
عمره الأولى، وتلبية حاجاته الأساسية للنمو المتوازن: جسمياً واجتماعياً وعاطفياً
ومعرفياً.

فالنمو الجسمي لتمكينه من أداء وظائف الجسم والحركة بالطرق السليمة.
والنمو الاجتماعي لتنمية القدرة على التواصل مع الآخرين والتعامل معهم
بسلوكٍ سويٍّ.

والنمو العاطفي لتمكينه من بناء الروابط العاطفية الإيجابية، وتعزيز الثقة
بالنفس.

والمعرفية التي تنمو وتتسع خلال تفاعله مع أقرانه وبيئته.
وتركز هذه المرحلة على اللغة الأم، وسيلة للتعبير عن عواطفه ومشاعره
وسلوكه اللفظي. وتعتبر هذه المرحلة استثماراً في الطفولة المبكرة بمنهجية تقوم
على سياسات وبرامج تلبي الإحتياجات الفعلية للأطفال، بطرق منظمة واعية
منبثقة من نظريات النمو والتعلم.

لقد بدأ الاهتمام التربوي بالتعليم ما قبل المدرسي منذ عهد الإمارة حيث
كانت رياض الأطفال موضع الإهتمام. وقد ظهر هذا الإهتمام بفعالية جادة
بصدور (قانون المعارف العام - لسنة 1955)، فقد نصّت المادة (8) منه:

"أن الغاية من رياض الأطفال هي توجيه الأطفال الى العادات والأعمال
الصحيحة وتنمية ميولهم، وتعويدهم النظام. والتمهيد لدخولهم الصفوف
الإبتدائية، وتفتح رياض الأطفال عند الإمكان لمن لا تزيد أعمارهم على السادسة،
وتكون مستقلة أو ملحقة بمدارس البنات".

وبصدور قانون التربية والتعليم رقم 3- لسنة 1994- فقد دخلت رياض
الأطفال في طور جديد، فالمادة (7) من القانون صُنّفت المراحل التعليمية الى:

مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان.

مرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات.

مرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان.

أما المادة (8) من ذلك القانون، فقد وصفت الهدف الرئيس لهذه المرحلة بأنها: "تهدف الى توفير مُناخ مناسب يُهيئ للطفل تربية متوازنة تشمل جوانب الشخصية: الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية، وتساعد على تكوين العادات الصحية السليمة، وتنمية علاقاته الاجتماعية، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية لديه وحب الحياة المدرسية".

ونصّت المادة نفسها على أن الوزارة، وفي حدود إمكانياتها، تنشئ رياض الأطفال وفق خطة مرحلية، ومواصفات فنية وتربوية وصحية، مع توفير معلمات (مربيات أطفال) مؤهلات للعمل في هذه المرحلة العمرية من حياة الطفولة.

التربية الخاصة

يُنشَق مفهوم التربية الخاصة من حق الإنسان في الحصول على الخدمات الإنسانية في مجتمعه، ومن أهمها (الحق في التعليم). فالتربية الخاصة تهيئ الفرص في التعليم لجميع الأطفال ذوي الحالات الخاصة، جسمية أو عقلية أو اجتماعية، بهدف إكسابهم المعارف والمهارات الأساسية لحياة كريمة.

تهتم النظم التعليمية بفئات الطلبة ذوي الإحتياجات أو المواهب الخاصة، بما لديهم من إمكانيات وقدرات تختلف عن الطلبة العاديين من حيث تفاعلهم مع عملية التعلّم والتعليم: بُطْئاً أو تَخَلُّفاً أو تَفوّقاً.

وتصبح مهمة المؤسسة التعليمية التعرّف على هؤلاء الأطفال أو الطلبة واكتشاف حالاتهم، وإعداد البرامج التعليمية لكل فئة منهم، وابتكار طرائق التدريس الملائمة لهم لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات الأساسية، وتهيئتهم للمشاركة الفاعلة في المناشط التعليمية والحياة.

أدت طرق البحث والاكتشاف لهذه الفئات الى تحديد ثلاث فئات رئيسية، وتنشق من كل منها حالات متعددة. وتضم هذه الفئات: الحالات الفردية (أو التوحد)، وحالات ذوي صعوبات التعلم، وحالات التفوق والموهبة.

فحالة التوحد تعاني مشكلة التواصل اللغوي والاجتماعي مع الآخرين؛ أما حالة ذوي صعوبات التعلم فتواجه صعوبة بذل الجهد والنشاط الفكري في المواقف التعليمية التعلمية، وأما حالة المتفوقين أو الموهوبين فلديهم القدرة غير العادية في الأداء المتميز في مجال أو أكثر حيث يتمتعون بمهارات خاصة في التفكير الإبداعي أو الابتكاري.

وللنهوض بكل من هذه الفئات حسب إحتياجاتها وإمكاناتها، فقد وُجدت البرامج الخاصة لها، ومتطلبات تطبيقها من حيث الموارد البشرية المؤهلة لذلك، والتسهيلات التربوية العملية، والأدوات والوسائل التي تساعد في المواقف التعليمية - التعلمية، الصفية أو اللاصفية. ومن أبرز هذه البرامج بشكل عام:

تفريد التعليم أو التعليم الفردي لتلبية إحتياجات الحالة، توحداً أو تفوقاً.
برامج معالجة صعوبات التعلم حيث تُعد عُرف صفية تتوافر فيها الوسائل والأدوات التي تساعد المتعلم في التعامل مع الصعوبة أو الإعاقة التي يعاني منها.

برامج الإدماج، بحيث يتم توفير جميع التسهيلات لمساعدة الطلبة غير العاديين في الغرف الصفية مع الطلبة العاديين، وإتاحة الظروف الملائمة لهم للتكيف والتهيئة للإندماج مع أقرانهم الطلبة العاديين. عُنِيَ النظام التعليمي الأردني في مجال التربية الخاصة ببرنامجين رئيسيين، إضافة لفعاليات أخرى وهما:

برنامج المتفوقين والموهوبين

برنامج المعوقين (ذوي الاحتياجات الخاصة).

فالأول اشتمل على رعاية التفوق بإعداد برامج تعليمية وتربوية للطلبة المتفوقين، ورعاية الموهبة بإعداد برامج تعليمية وتربوية للطلبة الموهوبين.

وتهدف برامج رعاية التفوق الى تزويد الطلبة بمهارات الحصول على المعرفة، وتشجيعهم على التعمق في مجالات إهتماماتهم، وتنمية روح الإستقلال لديهم وتمكينهم من ممارسة التفكير البناء والمهارات القيادية والإبداعية.

أما برامج رعاية الموهبة فتهدف الى تنمية مواهب الطلبة الموهوبين وصقلها من خلال تعليم التفكير، وتعزيز مهارات التفكير الناقد والإبداعي، وتمكينهم من تحفيز مهاراتهم العقلية العليا في التحليل والتنظيم والتفسير أو حل المشكلة.

(وللتوضيح: فأن اكتشاف التفوق والموهبة يعتمد على عدة إختبارات لقياس الذكاء مثل (إختبار بينيه)، وهو أول إختبار وُضع لقياس الذكاء (IQ) Intelligence Quotient.

وتصنّف فئات الأذكياء وفق مقياس ستانفورد بينيه:

متوسط	من 95 درجة الى 115 درجة
فوق المتوسط	من 115 درجة الى 120 درجة
ذكي جدا	من 120 درجة الى 140 درجة
عبقري	من 140 درجة فما فوق

أما البرنامج الآخر، برنامج المعوقين (ذوي الإحتياجات الخاصة) فاشتمل على رعاية ذوي صعوبات التعلّم، ورعاية ذوي الإعاقات.

وتُعنى رعاية ذوي صعوبات التعلّم بأعداد برامج وتسهيلات للتعامل مع الطلبة الذين لديهم صعوبات تعليمية، واضطرابات في اللغة والنطق. أما رعاية ذوي الإعاقات (الإحتياجات الخاصة) فتُعنى بتوفير برامج وتسهيلات تعليمية للطلبة ذوي الإعاقات (الإحتياجات الخاصة) والإشراف عليها.

(ولا بد من الإشارة الى أن الاتجاهات التربوية الحديثة تفضّل استخدام مسمى ذوي الإحتياجات الخاصة - بدلا من مصطلح المعوقين، والمستخدم لدى وزارة التربية والتعليم).

التعليم الخاص

بدأ إنشاء المدارس الخصوصية في عهد الإمارة بجهود الهيئات والجمعيات الخيرية غير الربحية، إضافة الى الطوائف الدينية وبعض الإرساليات الأجنبية. أما التطور الكمي والنوعي في مجال التعليم الخاص فيُعزى الى إصدار (قانون المعارف العام لسنة 1955).

فالمدارس الأهلية حسب ذلك القانون، تلك التي يؤسسها ويديرها أفراد أردنيون أو جمعيات أو هيئات أردنية مسجلة قانونياً.

أما المدارس الأجنبية، فهي التي يؤسسها ويديرها الأفراد أو الجمعيات الأجنبية. وأصبح مصطلح (المدارس الخصوصية) يشمل هذين النموذجين من المدارس (المادة 2 -). ووضّح القانون في مواده (32 - 38) شروط التأسيس والالتزام بأهداف التعليم في المملكة وبالسياسة التعليمية لوزارة المعارف.

وبصدور قانون التربية والتعليم رقم 16- لسنة 1964 فقد صدر أيضاً (نظام المؤسسات التعليمية الخاصة والذي أكدّ ما ورد من تشريعات سابقة، وأكد أن التعليم الخاص جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي، وأن التعاون المثمر بين المدارس العامة والخاصة من شأنه إغناء العملية التربوية من حيث تبادل الخبرات والبرامج الفنية الإشرافية على التعليم. ومن أبرز الجوانب التي ازدهرت في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في مجال التعليم الخاص كان الاهتمام والتوسع في (رياض الأطفال). وشجعت الوزارة هذا الاتجاه بتوفير خدمات الأشراف والتدريب لمربيّات رياض الأطفال.

وأحدث (قانون التربية والتعليم رقم 3 - لسنة 1994) نقله نوعية في مجال التعليم الخاص وذلك بالسماح للمدارس الخاصة الثانوية إدخال برامج تعليمية أجنبية ودولية، لتلبية رغبات شرائح مجتمعية لتمكين أبنائهم الالتحاق بالجامعات الأجنبية.

ويُعتبر التعليم الخاص مشروعاً تربوياً تنموياً استثمارياً في التعليم، وأدت عوامل إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسكانية الى هذه التوجهات والتي تجاوب معها النظام التعليمي بإيجابية.

فالتعليم الخاص يمثل الشريك الحيوي في تجديد النظام التعليمي بالتعاون الإيجابي بينهما، وهو متمم أو مكمل لرسالة التربية في تحقيق التنمية البشرية.

التعليم في وزارة الدفاع:

(عن موقع: القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي)

كانت البداية لإنطلاقة التعليم في القوات المسلحة باعتماد (معلمين متنقلين) بين الوحدات العسكرية لنشر التعليم ورفع مستوى الأفراد التعليمي لتمكينهم من مواكبة تطورات الحياة العسكرية. وفي بدء الثلاثينيات كان التعليم يتم في المخافر وبعض الوحدات العسكرية ثم أُنشئت أول ثلاث مدارس:

مدرسة الحسين الثانوية - القويرة - 1946.

جناح الثقافة العسكرية (كلية الشهيد فيصل الثاني حاليا - 1946).

مدرسة النصر (الثورة العربية الكبرى حاليا - 1949).

وتأسس قسم الثقافة العسكرية عام - 1952 - للأشراف على المؤسسات التعليمية، فنيا وإداريا. وفي (15/10/1981) أُستُحدثت: مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية، وتُعنى بتقديم الخدمات الإدارية والتعليمية والاجتماعية للمؤسسات التعليمية:

فمن ناحية إدارية، تُعنى المديرية بتطوير البنية التحتية للمدارس وتحديثها، وبتوفير وسائل النقل للطلبة والمعلمين.

ومن ناحية تعليمية، تُعنى بتوفير المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم.

ومن ناحية إجتماعية، تُقدّم الخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية للطلبة والمعلمين.

كما تعقد المديرية دورات في محو الأمية وفي التثقيف بشكل عام وفق برامج منظمة. وتشرف على إدارة (المكرمة الملكية السامية لأبناء العسكريين، العاملين والمتقاعدين) في مؤسسات التعليم العالي. وتقوم بتدريس مادة الثقافة العسكرية في تلك المؤسسات.

ومن ناحية كمية، فقد جاء التوسع الكمي في التعليم لدى المديرية، حيث:

كان عدد المدارس (14) مدرسة عام 1981

وارتفع الى (20) مدرسة عام 2000

وارتفع الى (42) مدرسة عام 2017

وجاء هذا الإرتفاع إستجابة لمطالب مجتمعية في إلحاق بعض المدارس الحكومية بمديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية.

ويشير الموقع الى ان:

مجموع الطلبة الملتحقين بهذه المدارس قد بلغ ما يقارب (650) ألف طالب وطالبة.

مجموع الطلبة المستفيدين من (المكرمة) قد بلغ (138) ألف طالب وطالبة حتى عام (2016) منهم (482) طالبا وطالبة من أبناء شهداء الجيش العربي.

التعليم الشرعي الثانوي

تشرف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية على المدارس الشرعية إدارياً، أما الأشراف الفني فهو من مهام وزارة التربية والتعليم. يتلقى طلبة المدارس الشرعية الثانوية التعليم النظامي مع العلوم الشرعية. ويتقدم الطلبة لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة - الفرع الشرعي. ويبلغ عدد هذه المدارس (4) مدارس في محافظات العاصمة والكرك واربد والبلقاء.

مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا)

تقدم الأونروا تعليمًا أساسيًا لحوالي (120) ألف طالب وطالبة في (169) مدرسة.

ومن مزايا التعليم لدى الأونروا عقد إمتحانات ضبط الجودة للصوف الرابع والثامن والعاشر الأساسية في مواد: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات (حسب الموقع الإلكتروني).

الإنفاق على التعليم

يمثل الإنفاق على التعليم حجم النفقات التي تُصرف على جميع مدخلات النظام التعليمي وعملياته. فالتعليم قيمة فردية واجتماعية بحد ذاته، وهو من أهم مجالات الإستثمار في المستقبل لإيجاد رأس مال بشري عالي التأهيل والجودة. وإدراكا لهذا الدور تأتي المطالبات المجتمعية، لرفع نسبة الإنفاق على التعليم من موازنة الدولة أو من الدخل القومي، لتمكينه من النهوض بمستوياته الكمية

والنوعية، فزيادة الإقبال على التعليم تؤدي بالضرورة الى زيادة الإنفاق عليه. ويُعتبر ذلك مؤشراً على إهتمام الدولة بالتعليم.

كانت هذه الرؤية حاضرة في تفكير الدولة الأردنية وقياداتها المجتمعية والتربوية منذ عهد الإمارة. ولا أدلّ على ذلك أكثر من تطور الإنفاق على التعليم تلبية للطموحات المجتمعية واستجابة من الدولة لبناء المجتمع الأردني ونمائه وتقدمه.

ولتأكيد هذه الرؤية، فالجداول الإحصائية التربوية المتوافرة لدى الوزارة عن الإنفاق على التعليم تشير الى ما يلي:

كانت نسبة موازنة التعليم الى موازنة الدولة (4%) عام (1952-1953). وفي العام الذي يليه (1953-1954) أرتفعت الى (7%) وظلت هذه النسبة تتراوح ما بين (7%-7,8%) حتى عام (1990) حيث إرتفعت الى (8.8%) ثم الى (10.4%) عام (2000).

أما عام (2020) فقد بلغت (10,3%) من الموازنة العامة للدولة. ويمكن التمعّن في جدول الإنفاق على التعليم وتطور ذلك الإنفاق لتكوين صورة عن حجم الإنفاق على المشروع التعليمي النهضوي. (الجداول الملحقه).

التخطيط والبحث والتطوير التربوي

- مقدمة.
- التخطيط التربوي.
- البحث والتطوير التربوي.
- اقتصاديات التعليم.
- التوثيق والترجمة والمطبوعات التربوية.
- الخدمات التربوية المساندة.
- البعثات العلمية.
- تجربة توحيد المناهج: الاردن وسورية.
- التعليم بين الكم والنوع.
- اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو).
- مجالس الآباء والأمهات المدرسية.

المقدمة

يرجع إهتمام وزارة التربية والتعليم بالتخطيط التربوي الى عام (1961) حيث إنشاء أول مديرية للتخطيط والبحث التربوي تُعنى: بالتخطيط التربوي لتلبية حاجات الوزارة من الموارد البشرية، وبالبحت التربوي أداة لمعالجة المشكلات التربوية، وبالإحصاء التربوي لتكوين قاعدة معلومات وبيانات كاملة تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية والفنية، وبالتوثيق لجميع المعلومات وتصنيفها وتبويبها لتساعد في إعداد التقارير السنوية والإحصائية للوزارة، وبالموازنة السنوية لتحديد الحاجات المستقبلية من المشاريع الإنمائية، وبالإمتحانات العامة. (من تقرير: مديرية التخطيط والبحث التربوي، 1980)

التخطيط التربوي

يعتبر التخطيط في التربية منهجية لترسيخ قواعد أساسية لعمل النظام التربوي، وأساليب إدارة الموارد المتاحة، البشرية والمادية والفنية، وتوظيفها على أكمل وجه ممكن لتحقيق الأهداف العامة للتربية. وقد بدأ العمل بالتخطيط التربوي مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين على مستوى عالمي. أما عربيا فيمكن القول أن هذا النهج، التخطيط التربوي، يعود استخدامه الى مطلع عقد الستينيات من ذلك القرن. (التربية في البلاد العربية، د عبد الله عبد الدايم).

ويرى الدكتور محمد الغنام، خبير اليونسكو التربوي، أن التخطيط التربوي ينطوي على عملية التوجيه العقلاني للنظام التربوي في حركته المستمرة نحو

المستقبل، والقائمة على البحث والدراسة، فهو نهج علمي - عملي يُعنى بالتنمية والتطوير، مستخدماً جميع الموارد المتاحة، المالية والمادية والبشرية، بهدف إحداث التنمية المستدامة. (الأهداف التربوية في الوطن العربي، 1982).

وقد يكون التخطيط التربوي تقليدياً، يُعنى بتحديد الإحتياجات والمشكلات الآنية وسبل حلها؛ وقد يكون إستراتيجياً، يُعنى بالتخطيط في إطار التنمية الشاملة وسياساتها؛ وقد يكون إبداعياً، يُعنى بإستشراف المستقبل ووضع التصورات للمتغيرات والمستجدات والتعامل معها من خلال بدائل (سيناريوهات) تتسم بالمرونة والتكيف مع تلك المتغيرات والمستجدات.

ويمكن التعرف على فعالية التخطيط التربوي على المستوى الوطني الاردني، بالتعريف بقطاع التربية والتعليم في الخطط التنموية الوطنية الصادرة عن - المجلس القومي للتخطيط - وهو النهج الذي إعتمدته المملكة بدءاً بعقد الستينيات من القرن الماضي وحتى بداية عقد التسعينيات، حيث كانت ست خطط متتالية تُعنى بالتنمية الشاملة لمختلف قطاعات المجتمع الأردني، ومنها قطاع التربية والتعليم.

الخطة الخمسية الأولى (1962 - 1967)

عُرفت هذه الخطة ببرنامج السّنوات الخمس للتنمية الإقتصادية. وقد تضمن الفصل الرابع عشر من ذلك البرنامج مخططاً لتنمية التعليم بإعتماد مجموعة من الأهداف والمشاريع لأحداث تنمية كمية ونوعية في قطاع التعليم وتشمل:

إنشاء المدارس وتسهيلاتها التربوية ومرافقها للتخلص من الأبنية المدرسية المستأجرة.

الإهتمام بالمناهج والكتب المدرسية، تقييماً وتطويراً، والتوسع في التعليم المهني؛ ورفع مستوى كفاءات المعلمين وتأهيلهم أكاديمياً ومسلحياً.

خطة السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (1964 - 1970)

جاءت هذه الخطة ببرنامج السنوات السبع لمعالجة القصور في تحقيق أهداف الخطة السابقة ومشاريعها. فاشتملت الخطة على مشاريع تهدف إلى زيادة فرص التعليم والتوسع فيه لإستيعاب (85%) من الأطفال من الفئة العمرية (6-14) سنة، وتنوع التعليم الثانوي، الأكاديمي والمهني، وإنشاء مدارس جديدة تتوافر فيها متطلبات العملية التربوية، والتوسع في القبول في معاهد المعلمين والمعلمات لتلبية حاجات المدارس من المعلمين والمعلمات المؤهلين والمؤهلات للتعليم، والإرتقاء بأحوال المعلم.

ومن ناحية نوعية فقد اشتملت الخطة على أهمية إعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية بهدف تحديثها وتطويرها؛ وإعطاء المزيد من الإهتمام ببرامج محو الأمية من خلال المدارس المسائية؛ والإهتمام ببرنامجي الصحة والتغذية المدرسية.

خطة التنمية الثلاثية (1973 - 1975)

تم إعداد هذه الخطة إحياءً وتنشيطاً للتنمية الإقتصادية التي تأثرت سلباً بعد حرب (1967)، واستمر ذلك الركود لسنوات. وتهدف هذه الخطة إلى بناء قاعدة معلومات اقتصادية تساعد في إعداد مشاريع إنمائية.

أما من الجانب التربوي، فقد أكدت الخطة أهمية العنصر البشري في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مما يتطلب المزيد من الإهتمام بالتعليم، كمّاً ونوعاً، من

خلال تحقيق الزامية التعليم لمدة تسع سنوات حسب قانون التربية والتعليم رقم 16- لسنة 1964، والحدّ من تسرّب الطلبة من التمدرس، وربط التعليم الثانوي على المدى البعيد بحاجات المجتمع للقوى البشرية المدربة وذلك بتشجيع الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني ليصل الى (30%) من طلبة المرحلة الإعدادية عام (1980).

ومن أهم المشاريع التربوية التي تضمنتها هذه الخطة إنشاء معهد تأهيل المعلمين، ومعهد المعلمين في السلط، والمعهد الفني الهندسي (البوليتكنيك) في عمان؛ وإنشاء المدارس الثانوية الشاملة، وتزويدها بالأجهزة المخبرية والتقنيات التربوية الحديثة.

خطة التنمية الخمسية (1976-1980)

أعدت هذه الخطة لمواصلة المسيرة الإنمائية، وتعزيز النهج التنموي في المملكة، والبناء على ما سبقها من إنجاز. وكانت هذه الخطة غنية بالمشاريع التربوية ومن أهمها:

انشاء المعهد الفني (البوليتكنك) في الحصن، ومعهد المعلمين في الكرك، والمدرسة الفندقية في عمان، وإقامة مدرسة صناعية في مأدبا.

وكان للتدريب المهني نصيب كبير في إنشاء: مجمع التدريب المهني في العقبة، ومراكز التدريب الحرفي للبنين والبنات، والتنمية الريفية والزراعية في مَعْدِي ووادي اليابس.

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985)

إحتل قطاع التعليم مكانة بارزة في هذه الخطة لمعالجة المشكلات في التعليم العام، ومن أهمها:

إحكام الزامية التعليم، والحدّ من التسرب في مرحلة التعليم الإلزامي. تحقيق الوصول بالتعليم المهني الى استيعاب (30%) من خريجي المرحلة الإلزامية بنهاية الخطة (1985).

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986-1990)

إشتمل الجانب التربوي في هذه الخطة على إعادة النظر في بنية التعليم الثانوي، بهدف تحقيق التكامل ما بين مساريّ التعليم: الأكاديمي والمهني. وربط التعليم المهني بالعمل الإنتاجي، والتوسع في التعليم المهني للبنات. واشتملت الخطة على إنشاء مدرسة المهن الطباعية في عمان.

الخطة العشرية للتطوير التربوي (1989-1998)

جاءت هذه الخطة لوضع توصيات (المؤتمر الوطني للتطوير التربوي -1987) موضع التنفيذ ومن أهم ما تضمنته هذه الخطة في المجالات التالية بإيجاز:

المعلم: إعدادة وتأهيله وتدريبه المستمر

المناهج: لتعزيز تعليم التفكير والتفكير الناقد والأسلوب العلمي في حل المشكلة ومراعاة الفروق الفردية.

الكتب المدرسية: وفق الخطة الدراسية الجديدة للصفوف من (1-12) بما تتضمنه المناهج من توجهات واتجاهات مستقبلية.

الإشراف التربوي والتأهيل التربوي: تطوير فعاليات الإشراف، وتأهيل المشرفين التربويين.

الإدارة التربوية: تطوير التنظيمات الإدارية في المركز والميدان لتمكينها من تقديم خدمات أفضل للعملية التربوية.

الابنية المدرسية: حل مشكلتي المدارس المستأجرة، والمدارس ذات الفترتين بشكل نهائي.

الخدمات التربوية المساندة: تطوير فعاليات الإرشاد التربوي، والصحة المدرسية والتغذية المدرسية، وتطوير النشاطات التربوية بجميع فعالياتها.

مراكز مصادر التعلم: وضع خطة لتعميمها وتجهيزها فنياً وتقنياً، وتوفير أجهزة الحواسيب للمدارس.

علاقة التعليم بالعمل: وضع خطة لربط برامج التدريب العملي في المدارس بمؤسسات العمل والإنتاج.

البحث والتطوير التربوي (R&D) : Research & Development

يُعتبر البحث التربوي أحد فروع أو مجالات البحث العلمي. فالبحث العلمي نشاط فكري إستقصائي منظم يهدف بشكل رئيسي إلى إغناء المعرفة، كما يهدف إلى رفد مختلف المجالات المجتمعية والمؤسسية بما يعزز من قدراتها ويزيد من إنتاجاتها.

ويشترك البحث التربوي، الفرع، مع البحث العلمي، الأصل، بمناهجه وأصوله ومعايره. وبذلك، فهو أداة موضوعية ومعتمدة فيما إذا استُخدم لمعالجة أي مشكلة تربوية، أو التعرف على الكفاءة الداخلية أو الخارجية للنظام التعليمي، وفي رسم السياسات التربوية واتخاذ القرارات الرشيدة.

أما (البحث والتطوير) فيهدف إلى توظيف معطيات البحوث ونتائجها في التطبيقات العملية أو العمليات التطبيقية لدى المؤسسات بشكل خاص. وقد بدأ هذا الاتجاه في (البحث والتطوير) في عقد الخمسينيات من القرن العشرين في القطاعات الزراعية والصناعية الإنتاجية. وانتشر هذا المفهوم إلى مختلف المؤسسات والمجتمعات وفي القطاع الخاص بشكل رئيسي. وتأثرت به النظم التربوية، وأصبح نهجاً فعالاً في الإصلاح التعليمي.

أما على المستوى الوطني: فأن وضع (نظام البحث العلمي لتطوير العملية التربوية رقم -41- لسنة 1997)، قد أدّى إلى إحداث نقلة فكرية في التعامل مع مختلف القضايا التربوية الأساسية، والإرتقاء بمكانة البحث في النظام التربوي. وقد أكّدت المادة -3- من ذلك النظام على دور البحث التربوي في إيجاد الحلول لمعالجة المشكلات التربوية، من خلال دعم الباحثين وتحفيزهم لأجراء البحوث التي تساعد في اتخاذ القرارات التربوية الرشيدة، ورسم السياسات ووضع الإستراتيجيات والخطط التربوية.

اقتصاديات التعليم

تُعنى دراسات إقتصاديات التعليم بمجال الإستثمار في التعليم بشكل خاص ومردوده الإقتصادي والإجتماعي؛ والبحث في أهمية الطلب على التعليم وتمويله

ومدى إرتباطه بسوق العمل وكفاءة مخرجاته ونتاجيتهم. فزاد الإهتمام بإقتصاديات التعليم، وتطوير المواءمة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل والنمو الإقتصادي. فالتعليم، من وجهة نظر إقتصادية، جزء من عملية إنتاجية تشاركية، ذلك أن راس المال البشري هو قيمة إنتاجية توازي رأس المال المادي. فزيادة الأنفاق على التعليم تؤدي الى مخرجات أفضل، فتؤدي دورها بإنتاجية أعظم، فيؤدي ذلك الى زيادة في دخل الأفراد والأسر والمجتمع.

فاقتصاديات التعليم تُعنى بتطوير أساليب الإستخدام الأمثل لمدخلات التعليم للوصول الى مخرجات أكثر كفاءة. فجاء إهتمام النظام التعليمي الأردني بهذا المجال في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي باستحداث وحدة إقتصادية تُعنى بالدراسات الإقتصادية لتوجيه النظام التعليمي ليكون أكثر مواءمة وإستجابة لحاجات المجتمع من القوى البشرية المدربة أو الكفؤة؛ كما أسهمت تلك الدراسات في مجال اقتصاديات التعليم بالترويج للإستثمار في التعليم من جهة، ولتحفيز الجهات الرسمية المعنية بالتمويل لدعم موازنة التعليم السنوية من جهة أخرى.

التوثيق والترجمة والمطبوعات التربوية

من أهم الفعاليات التي عُنت بها الوزارة في النصف الثاني من القرن الماضي، كان الإهتمام بالتوثيق التربوي. فقد أدّى هذا القسم دوراً كبيراً في حفظ أهم الوثائق والتقارير التربوية. وفي إصدار النشرات التربوية للتعريف بالإتجاهات الحديثة في التربية عالمياً، والإفادة منها في إغناء الفكر التربوي الأردني، وتمكين القيادات التربوية من مواكبة ذلك الفكر وفي التنمية الذاتية.

كما عُنت التربية بفعالية الترجمة بأنشاء وحدة للترجمة من الإنجليزية والفرنسية الى العربية، وترجمة بعض التقارير التربوية الى الإنجليزية. ومن أبرز الأعمال التي ترجمت كان المرجع التربوي الذي أصدره اليونسكو بعنوان (تعلم لتكون) / Learning To Be

أما المطبوعات التربوية فكان أهمها إصدار مجلة (رسالة المعلم)، دورية فصلية، ظلت لأكثر من ربع قرن المجلة التربوية الوحيدة في المملكة، وتتضمن مقالات ودراسات وأبحاث تربوية لأساتذة الجامعات والقيادات التربوية. وكانت مرجعية للدارسين في برامج الدراسات العليا التربوية لسنوات طويلة قبل أن تنتشر المجالات المحكمة التي تصدرها الجامعات الأردنية. ومن المطبوعات التي صدرت في أعداد بديلة عن المجلة:

من أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

تعريف بدين الإسلام - للشيخ علي الطنطاوي.

مؤتمر التوجيه التربوي - العقبة (1975).

مؤتمر التطوير التربوي (1987).

التربية والفن (مترجم) من منشورات اليونسكو.

آثار الأردن 1965 (مترجم) من منشورات اليونسكو.

وما تزال - رسالة المعلم - تصدر الكترونياً.

الخدمات التربوية المساندة

يُقصد بالخدمات التربوية المساندة تلك الوسائل والأدوات والتجهيزات الداعمة للعملية التربوية في جميع مناشطها، الصفية واللاصفية، وتمكين المعلم من توظيف هذه الخدمات وإمكاناتها وتجهيزاتها المادية والفنية في تفعيل المواقف التعليمية - التعلّمية. ومن أبرز هذه الخدمات التي عُنِيَ بها النظام التعليمي الأردني:

الوسائل التعليمية

كان يُطلق عليها وسائل الإيضاح التي يستخدمها المعلم لتحفيز إهتمام الطلبة وإنتباههم وتفاعلهم مع الموقف التعليمي - التعلّمي، وتكون هذه الوسائل بصرية أو سمعية أو كليهما معاً، سمعية - بصرية. وتُستخدم في المواقف الصفية. بدأ الإهتمام بالوسائل التعليمية مطلع عقد الستينيات من القرن الماضي. وكانت تُنتج مركزياً وتوزّع على المدارس، ثم أصبحت من مهمات مديريات التربية والتعليم الميدانية بعد التدريب على إنتاجها. وبتطور التقنيات التربوية أصبحت تلك الوسائل لا تتناسب مع هذه المرحلة، حيث تم استخدام الحاسوب، والقرص الإلكتروني والأجهزة التقنية المنقولة. ويظل الباب مفتوحاً لمزيد من الإبداعات والإبتكارات، والروبوتات نموذجاً.

الإذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي

بدأت هذه الفعاليات في منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي، فالإذاعة الأردنية كانت تخصص أوقاتاً مناسبة لإذاعة برامج تعليمية موجهة للطلبة في مواد دراسية نظرية. أما التلفزيون التربوي فقد بدأ في الفترة نفسها، حيث تمّ

تدريب فريق وطني على إعداد الدروس التعليمية وإخراجها، ومن ثم بثها عبر محطة التلفزيون الأردني بتنسيق ما بين الوزارة وإدارة التلفزيون الأردني. ولم تستمر هاتان الوسيلتان طويلاً، أمام التسارع في التقنيات التربوية عالمياً، واستفادة النظام التعليمي من تلك التقنيات، وبخاصة الحاسوبية.

المختبرات المدرسية

تعتبر المختبرات المدرسية من المصادر التعليمية الفعّالة لدعم تدريس المواد العلمية، فُتّيح للطلبة إجراء التجارب المخبرية المرتبطة بتدريس العلوم. وتؤدي التجارب العملية في التدريس دوراً فعّالاً في تعزيز الخبرات العلمية لدى الطلبة، وإكسابهم مهارات في إعداد التقارير عن تلك التجارب، بدقة الملاحظة والقدرة على الاستنتاج. وتُعتبر ممارسة التجارب العلمية في المختبرات الخطوة الأولى نحو تنمية الاتجاهات العلمية وتحفيز روح الأبداع والابتكار لدى الطلبة.

وكان من مشاريع التطوير التربوي التي عُني بها النظام التعليمي الأردني إنشاء (مركز الأجهزة المخبرية - عمان). ويُعنى ذلك بإنتاج الأجهزة المخبرية حسب متطلبات مناهج العلوم، وصيانتها، وتدريب مشرفي المختبرات المدرسية لتمكينهم من المشاركة في عمليات الإنتاج والصيانة.

المكتبات المدرسية

تعتبر المكتبات أحد مظاهر حضارة الأمم وثقافات المجتمعات. فهي تحفظ المخزون المعرفي وكنوز المعرفة لدى الأمم والمجتمعات. ومن أقدم المكتبات في العالم كانت مكتبة الإسكندرية ومكتبة (أرسطو) التي اشتراها (بطليموس) حفاظاً عليها، ومكتبة (بيت الحكمة)، أول مكتبة عربية رسمية (766م) تشتمل

على قاعات للمطالعة، وزوايا للعلماء لإملاء مؤلفاتهم وتدوينها، وعلى قسم للترجمة. (علم المكتبات، عبد الله انيس الطباع، 1972).

أما على الصعيد الوطني، فقد كان إنشاء المكتبات مرافقاً لأنشاء المدارس، لتكون مرجعاً للطلبة والمعلمين للتزود بالجديد من المعرفة، ورفع المستوى الثقافي للطلبة والمعلمين. فقد كانت مكتبة المدرسة هي المركز أو الخزانة الثقافية لرشد عملية التعلم والتعليم. وقد اتسعت مكتبات المدارس مع التوسع في بناء المدارس وفق المواصفات التربوية ومتطلبات العملية التربوية، وبخاصة في الجانب المادي (اللوجستي).

بدأ الإهتمام بالمكتبات المدرسية الأردنية عام (1958)، فقد أنشئت وحدة إدارية للمكتبات المدرسية في مركز الوزارة. وكان من أبرز اهتماماتها: العمل على إيجاد المكتبات المدرسية في المدارس ودعمها بالكتب والأثاث، وتدريب أمناء المكتبات في المدارس لإدارتها وفق الأسس المكتبية، تصنيفاً وفهرسة لمحتوياتها. (تاريخ التربية والتعليم في الأردن، 1980).

وتشجيعاً للطلبة على الإقبال على المكتبة المدرسية فقد تقرر عام (1959-1960) تخصيص حصّة أسبوعية للمرحلتين الإعدادية والثانوية للمكتبة، ورعاية هذا النشاط بأعداد التقارير والموضوعات حول مطالعات الطلبة وإهتماماتهم. ولنشر هذه الفعالية على أوسع نطاق ممكن في المدارس في المناطق النائية، فقد أوجدت الوزارة (المكتبة المتنقلة) عام (1960 - 1961)، لتصل بالكتب الى تلك المدارس. ولقيت هذه التجربة إقبالا لدى معظم المناطق، وكانت من أسباب إنتشار المكتبات المدرسية. ومع النمو المعرفي، والنقلة النوعية في التقنيات وصولاً

الى مجال (الأنترنت)، فقد أصبحت المكتبة المدرسية مركزاً إلكترونياً متطوراً في المدارس الأردنية.

البعثات العلمية:

بدأ الإهتمام بالبعثات العلمية لإيفاد الطلبة المتفوقين في (إمتحان شهادة الدراسة الثانوية الأردنية) منذ عهد الإمارة الى الجامعات في الدول العربية المجاورة، حيث يتم تشكيل لجنة لهذه الغاية من كبار مفتشي المعارف. وبصدور (نظام المعارف رقم -2- لسنة 1939) تشكلت لجنة البعثات برئاسة رئيس المفتشين.

وبصدور قانون المعارف العام رقم -20- لسنة 1955- فقد صدر نظام البعثات العلمية لسنة 1956 وتألّفت لجنة البعثات، برئاسة الوزير، وضمت في عضويتها وكلاء وزارات التربية والتعليم، والمالية والإقتصاد وديوان الموظفين، وقد وضع النظام شروط الإيفاد والتزامات الوفد وامتيازاته.

وبصدور - قانون التربية والتعليم رقم - 16- لسنة 1964- فقد استُحدثت لجتان للبعثات:

الأولى: لجنة بعثات التربية، وتُعنى بإيفاد الطلبة وموظفي الوزارة، ويرأسها الوزير.

والثانية: لجنة بعثات الموظفين، وتُعنى بإيفاد موظفي الدولة، ويرأسها رئيس ديوان الموظفين (ديوان الخدمة المدنية حالياً) (المادة -10-).

وعندما أنشئت وزارة التعليم العالي (4/ 4/ 1985) انتقلت مهام البعثات اليها.

أما في (عام 2010) فقد صدر (نظام البعثات الدراسية لأبناء معلمي وزارة التربية والتعليم الى الجامعات الأردنية الرسمية لسنة -2010-)، وتشكّلت (اللجنة العليا للبعثات، برئاسة الوزير، وتُعنى بالإيفاد ضمن (المكرمة الملكية لأبناء المعلمين العاملين والمتقاعدين)، والإيفاد لبرامج تأهيل المعلمين.

تجربة توحيد المناهج: الأردن وسوريا

في مسار التعريف بمرحلة الإزدهار، فقد مرّت تجربة تربوية وحدوية لم يُكتَب لها الإستمرار. ففي (14 / 8 / 1975) تمّ توقيع البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية ما بين المملكة والجمهورية العربية السورية، وذلك لتعزيز روابط التضامن والتعاون بين البلدين الشقيقين.

اشتمل البرنامج التنفيذي على عدة مجالات ثقافية وفنية وإعلامية وتربوية. وكان الإنجاز الأبرز لذلك البرنامج في المجال التربوي. فكان الهدف التربوي يتمثل في مرحلتين:

الأولى: توحيد المناهج والكتب المدرسية، والخطط الدراسية المدرسية، في المرحلة الابتدائية وفي المواد التعليمية، اللغة العربية والعلوم والرياضيات للصفوف الثلاثة الابتدائية الأولى، إضافة لأدلة المعلم للصفين الأول والثاني الابتدائيين.

الثانية: وضع خطة خمسية لإعداد المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلم للمرحلتين الابتدائية والإعدادية بحلول عام (1979 - 1980) لمواد: التربية الدينية واللغة العربية والعلوم الإجتماعية والرياضيات والتربية الفنية.

وبانتهاء إعداد المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلم للصفوف الثلاثة الأولى، فقد انتهت التجربة.

التعليم بين الكم والنوع

بيّنت الدراسة المحكّمة في (التقرير الإقتصادي الاجتماعي) بعنوان (التعليم بين الكم والنوع) والصادر عن (المجلس الإقتصادي الاجتماعي) أعداد: د عزت جرادات:

أن التعليم في هذه المرحلة، مرحلة الإزدهار، قد حقق من ناحية كمية، نمواً كبيراً؛ كما حقق نقلة نوعية في مخرجاته. كما بيّنت الدراسة مدى إرتباط السياسات التعليمية والتدريبية بتنمية الموارد البشرية، والإرتقاء بمستوى أدائها، وتعزيز المسؤولية الإقتصادية والاجتماعية، بهدف التمكين في التنافسية الدولية؛ فالتفاوت بين المجتمعات المعاصرة يُعزى الى (السباق في التعليم) وحجم الإستثمار فيه لتقليص الفجوة الإقتصادية والاجتماعية بين البيئات السكانية.

وثمة دور آخر للتعليم يتمثل في دوره في تعزيز فرص المساواة وتكافؤ الفرص، إجتماعيا وإقتصاديا بين أفراد المجتمع، فالتعليم هو الأداة الرئيسية في إنتاج (رأس مال بشري) أكثر تنوعاً وقدرة على الإنسجام مع التغيرات الاجتماعية والإقتصادية، وتحقيق التوازن ما بين (الكمّ والكيف) في مخرجاته.

وقد أكدت المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم، اليونسكو، هذا التوجه. ففي مؤتمر داکار - السنغال - 1999 - أكد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (كوفي عنان):

"أن المجتمعات البشرية مدعوه للتوسع الكمي في التعليم، وتحقيق التحسّن النوعي لمخرجاته، بإعداد الموارد البشرية من أجل العمل والعيش مع الآخرين وإستخدام المهارات المهنية لتمكينهم من الإنتاجية الأفضل في العمل، ومن إستخدام قدراتهم في مجاليّ الابتكار والتنافسية. (من تقرير المؤتمر)".

وجاءت السياسة التعليمية الأردنية منسجمة مع هذا التوجه، إدراكا لدور التعليم في التنمية الشاملة والتنمية البشرية، فكان توفير الفرص التعليمية لجميع مَنْ هم في سنّ التعليم من أولويات تلك السياسة العامة والتربوية، فتحقق في المجتمع الأردني تعميم التعليم الإبتدائي والتعليم الأساسي بحلول عام (2000).

أما في البُعد النوعي، فقد عُنِيَ النظام التعليمي بتحقيق مستويات عالية أو متقدمة في اكتساب المتعلمين الكفايات والمهارات المتطورة لديهم. وقد أوضح (تقرير المعرفة العربي لعام -2010)، الحالة الأردنية: أن النظام التعليمي قد حقق مستويات الجاهزية في معظم المجالات، الإتصال والتواصل، واستخدام التكنولوجيا وحل المشكلة، والتواصل الكتابي.

كما اكّدت محاور التطوير التربوي على الإرتقاء بالمستوى النوعي للتعليم: متمثلة بمحاور تعليم التفكير، وتنمية التفكير الناقد وإستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلة، وتضمينها برامج تدريب المعلمين لتمكينهم من إكساب هذه المهارات للطلبة.

وانتهى التقرير الإقتصادي والاجتماعي الى تأكيد دور التعليم الفاعل في الحياة الإقتصادية والاجتماعية في المجتمعات البشرية، وأن مبدأ الإستثمار في التعليم من أجل تعظيم العائد الفردي والاجتماعي من أولويات المجتمعات التي تسعى الى تحقيق نمو أفضل ونوعية أكثر جودة في (رأس المال الإنساني).

اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)

يشير تقرير اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم - اليونسكو - لعام (2019) الى:

أن المملكة قد انضمت لعضوية المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم - اليونسكو - في (14/6/1950). وأن اللجنة الوطنية قد تشكلت استجابة لدعوة - اليونسكو - الدول الأعضاء لإيجاد لجنة وطنية تمثل القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني تتولى الإشراف على البرامج والمشاريع التي تقترحها المنظمة الدولية - اليونسكو.

وانضمت المملكة الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - اليكسو - عام (1970)؛ كما انضمت الى عضوية المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم - إيسسكو عام (1982). وتمارس اللجنة مهامها وأنشطتها في المجالات الثلاثة، التربية والثقافة والعلوم بموجب (النظام رقم - 66 - لسنة 1993). ومن أهم الأنشطة والمشاريع التي تُعنى بها اللجنة ذات السمة التعليمية المتميزة:

المدارس المنتسبة لليونسكو

تُعنى هذه المدارس بزيادة وعي الطلبة، وإكتشاف مواهبهم وقدراتهم المتميزة وتنميتها وفق المبادئ الرئيسية لهذه المدارس التي وضعتها المنظمة الدولية، اليونسكو:

نشر مفاهيم الديمقراطية والمساواة عند الطلبة.

بناء قدرات الطلبة على المناقشة والحوار واحترام الرأي الآخر.

التأكيد على الإنتماء الوطني وممارسة حرية التعبير.

احترام التاريخ وحماية التراث، وتشجيع المبادرات الطلابية.

بلغ عدد المدارس المنتسبة لليونسكو، عالميا، حوالي عشرة الاف مدرسة، أما في الأردن فيصل عدد المدارس (58) مدرسة (تقرير اللجنة - 2020) برنامج إدماج مهارات القرن الحادي والعشرين في المناهج والكتب المدرسية:

يهدف هذا البرنامج الى إحداث التغيير الإيجابي في شخصية الطالب، وتفاعله مع مجتمع القرن الحادي والعشرين من خلال صقل مهارات التواصل الإيجابي مع الآخرين، وتفعيل مهارات التفكير والأسلوب العلمي في حل المشكلة التي تواجهه. وأعدت اللجنة (الدليل لتدريب المشرفين التربويين والمعلمين) على إكساب طلبتهم هذه المهارات.

وجاء في تقرير اللجنة لعام (2020) مشاركة مجموعة من طلبة المدارس المنتسبة لليونسكو عبر تقنيات الإتصال المرئي والمسموع التي نظمتها - اليكسو - في (اولمبياد الرياضيات العربي، وحقق طالب وطالبة من المدارس الأردنية (مداييتن) برونزيتن.

وفي إطار المشاركة في برامج المنظمة الإسلامية - إيسسكو - فقد حصلت (الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الاردن -2008) على جائزة منظمة - إيسسكو - للبحوث في مجال محو الامية.

وأبرزت تلك الدراسة المشكلات التي يواجهها برنامج محو الأمية وأساليب معالجتها. وأحدثت هذه الدراسة تطويراً في مناهج محو الأمية والكتب المقررة، وأساليب التدريس، وتدريب المشرفين التربويين لتدريب المعلمين على أساليب تعليم الكبار في برامج محو الأمية.

مجالس الآباء / الأمهات المدرسية

تعود فكرة مجالس الآباء والأمهات بالمشاركة مع الهيئات التعليمية في المدارس إلى عقد السبعينيات من القرن العشرين. ولا تتوافر التقارير حول هذه المجالس ومدى فاعلية إسهامها في تفعيل العملية التعليمية - التعلمية.

فصدر (نظام مجالس أولياء الأمور في المؤسسات التعليمية، الحكومية والخاصة) إحياءاً لهذه الفكرة، واسعة الانتشار عالمياً، وتفعيل دورها الإيجابي في دعم المدرسة وفي التعاون لحل مشكلات الطلبة النفسية والاجتماعية بشكل خاص. وقد حدد النظام المذكور أهداف هذه المجالس:

توثيق عرى المودة بين المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور، آباءاً أو أمهات.

رفع الحواجز النفسية والاجتماعية والثقافية بين المؤسسة التعليمية والبيت بما يؤدي إلى شعور الطلبة بجوٍّ من الأمان والثقة في البيت ومجتمع المدرسة، ومشاركة أولياء الأمور في تحسين البيئة التعليمية - التعلمية، وفي حل المشكلات التي تواجه الطلبة بطرق إيجابية.

التعاون الدولي

يهدف التعاون الدولي في مجال التربية الى تشجيع الدول للإفادة من التجارب والخبرات الدولية، وتبادل الخبرات والأفكار التربوية وإقامة المشروعات المشتركة فيما بينها. أدى هذا التعاون الى إنشاء المؤسسات المتخصصة بنقل المعرفة والقيام بالدراسات والبحوث في مجال التربية. ثم تطورت هذه الجهود الى عقد المؤتمرات التربوية الدولية، فازداد الوعي العالمي بأهمية التربية في مستقبل البشرية. وأدركت الدول المتقدمة أنها تتحمل مسؤولية أدبية أخلاقية في مساعدة الدول الأقل نمواً، وبدعم المشاريع التي تسهم في إغناء مسيرة التربية في تلك الدول.

ومع إرتفاع عدد الدول النامية في القرن العشرين وإنضمامها الى - اليونسكو - فقد بدأ اهتمام اليونسكو بمساعدة هذه الدول في مجال التربية، الأداة الفعالة للنمو والتطور.

ومن أهم الفعاليات التي قامت بها اليونسكو، كنموذج للتعاون الدولي في التربية، كان اجتماع قادة العالم، سياسيين وتربويين، في ضاحية - جومتين - تايلاند - 1990- في (المؤتمر العالمي للتعليم للجميع لتلبية حاجات التعلم الأساسية) بهدف تحقيق التعليم الإبتدائي أو الأساسي للجميع بحلول عام - 2000- ثم انعقد مؤتمر المتابعة في داكار - السنغال - عام (2000) للإعلان عام (2015) موعداً نهائياً لتحقيق ذلك الهدف الذي لم يتحقق عالمياً عام (2000).

ثم وضعت اليونسكو فلسفة التعليم وأهدافه للقرن الحادي والعشرين في التقرير الدولي بعنوان - التعلم ذلك الكنز المكنون - واشتملت تلك الفلسفة على أهمية:

التعلّم للمعرفة (تعلّم لتعرف).

التعلّم للعمل (تعلّم لتعمل).

التعلّم للتعايش (مع الآخر).

التعلّم للتكوين (تعلّم لتكون).

(تعلّم لتكون) تأليف اللجنة الدولية للتربية - اليونسكو - برئاسة - ايدجار

فور - الرئيس السابق لمجلس الوزراء - فرنسا وترجم إلى العربية في الجزائر.

الفصل الرابع

مرحلة التميز

(1999-2021)

" سوف نستمر في تطوير العملية التربوية ورفدها
بالكفاءات المتميزة، للإرتقاء بنوعية التعليم
ومستوى الخريج "

- من خطاب العرش - 2000

- مقدمة.
- المؤتمر الوطني للتطوير التربوي نحو التميز (1999).
- الإعداد والتهيئة للتميز:
- مشروع تطوير الكفاءة المؤسسية إداريا (1998-2004).
- مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (2003-2015).
- مؤتمر التطوير التربوي (2015).
- مؤشرات التميز:
- المناهج والكتب المدرسية.
- الإشراف التربوي النوعي.
- رعاية المتفوقين والموهوبين.
- الجودة والمشاركة.
- الاختبارات الدولية.
- نماذج تطبيقية.

مقدمة

"إن التعليم أو التعليم المتميّز هو الإداة الفعالة لتحقيق التنمية الشاملة والبشرية في المجتمع الأردني".

الملك عبد الله الثاني (من خطابه في أول مؤتمر يحضره في دافوس)

شهدت التربية بنهاية عقد التسعينيات إنتهاء المرحلة الثانية من خطة التطوير العشرية (1989-1998):

فقد ركزت المرحلة الأولى منها (1989-1995) على تطوير الجانب الكمي للنظام التعليمي،

أما المرحلة الثانية (1996-2000) فقد ركزت على البعد النوعي فيه.

وتأتي المرحلة الثالثة للتطوير التربوي (2000-2005) لتُعنى بتعميق الأثر النوعي للتطوير التربوي للنظام التعليمي، مدخلات وعمليات ونواتج/مخرجات، وفي الأبعاد الأربعة التي حددتها الخطة العشرية، والمتمثلة بتعليم التفكير، واستخدام التفكير الناقد، والمنهجية العلمية في حل المشكلة، ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

وتعبر هذه الأبعاد الأربعة عن جوهر التميز التربوي وأهميته. فهو حالة متقدمة من إجادة العمل ومستوى الأداء، فردياً ومؤسسياً. والمؤسسة المتميزة تُعنى ببناء القدرة المؤسسية، ورؤية قيادتها وطموحاتها، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات وإحداث التغيير والنجاح، وذلك في بيئة مؤسسية ذات مُناخ إيجابي، وقيادة إدارية تربوية تدرك مبادئ التميز المتمثلة في: سياسة المؤسسة برؤية ورسالة وأهداف واضحة؛ وكفاءة الأفراد وإدراكهم لأدوارهم المحددة، وفعالية المؤسسة

بتكامل وحداتها التنظيمية وتناسقها في العمل. وتؤدي هذه المبادئ الى نشر ثقافة التميز في المؤسسة، والسلوك الفردي والجماعي فيها. ومن أولويات متطلبات التميز في المؤسسة، وبخاصة التعليمية، مستوى أداء باهر يتجاوز التوقعات التقليدية. وقد اعتمد النظام التعليمي النموذج الأوروبي للمؤسسة المؤهلة لإدارة البرامج بامتياز في الأبعاد الثلاثة: القيادي والإداري والابتكاري:

فالبعد القيادي، يتمثل في قادة تربويين قادرين على صياغة المستقبل، وصناعته برؤية واضحة، ونزاهة مطلقة ومسؤولية مجتمعية، شعارهم: الأداء المتميز والمساءلة لتحقيق الأهداف.

والبعد الإداري، يتمثل في إداريين تربويين قادرين على التكيف السريع مع المتغيرات والمستجدات، بتفكير عالمي، وتنفيذ محلي.

والبعد الابتكاري، يتمثل في المناخ التنظيمي للمؤسسة المؤهلة للتميز، والمحفّز لأفرادها ووحداتها للتجديد في الأداء، والابتكار في العمل، بكفاءة الأفراد وفعالية المؤسسة، وتحقيق منجزات تفوق التوقعات.

مؤتمر التطوير التربوي - 1999

المؤتمر الوطني للتطوير التربوي نحو التميز (1999):

جاء عقد هذا المؤتمر إستجابة للتوجهات نحو التميز في التعليم، برؤية تدرك أهميته، وبرسالة قادرة على بناء مؤسسة تعليمية محفّزة للإبداع والابتكار. ويهدف يتمثل في إحداث نقلة نوعية متميزة في الأداء المؤسسي، والأداء التعليمي -

التعلّمي. وأنتهى المؤتمر الى إعتقاد برامج ومشاريع تمثل المرحلة الثالثة للتطوير التربوي المتميّز (2000-2005).

وتتمثل هذه المشاريع، مع التعريف الموجز، بما يلي:

مشروع مدارس الملك عبد الله الثاني للتميّز، بإنشاء مدرسة في كل محافظة، تُعنى بالطلبة المتفوقين الذين يتم التحاقهم بهذه المدارس وفق أنظمة وتعليمات تربوية.

مشروع الملكة رانيا العبد الله لحوسبة التعليم بإنشاء مركز للتكنولوجيا والتعليم والمعلومات في كل محافظة.

مشروع مهنية التعليم، أي إعلان التعليم مهنة لها متطلباتها وإمтиازاتها.
مشروع رُتب المعلمين، كنظامٍ للإرتقاء بالمعلم أكاديميا وتأهيلا تربويا، ولتحفيز الأداء المتميّز لديه.

مشروع إنشاء المركز الوطني للإختبارات والتقويم، للقيام بإعداد الإختبارات وبنك الأسئلة للمساعدة في تطوير إمتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة.

وثمة حزمة من المشاريع تشمل: تعميم مرحلة التعليم ما قبل المدرسي في المدارس العامة، وتدريس اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الأول الأساسي، والتوسع في برنامج التغذية المدرسية بما في ذلك تقديم الحليب لطلبة الصف الأول الأساسي يومياً.

كما اشتملت الخطة على التوسع في أندية المعلمين لجميع المحافظات، وفي المخيّمات الكشفية، وإنشاء المراكز الريادية لبرامج المتفوقين، وتنمية القيادات الطلابية، وتأهيل المعلمين أثناء الخدمة، وتعميم الحاسوب التعليمي في المدارس.

جاءت هذه المشاريع لتعزيز التوجه نحو التميّز التعليمي، وإغناء مدخلات التعليم، وتفعيل عملياته من أجل مخرجات ذات كفاءة ومهارات عالية المستوى.

الإعداد والتهيئة للتمييز

دخل النظام التعليمي مرحلة للتمييز بالإعداد والتهيئة، مؤسسيا وبرامجيا، ويمكن التعريف بذلك من خلال عرض مشروعين يمثلان الإنطلاقة لهذه المرحلة:

مشروع تطوير الكفاءة المؤسسية

مشروع تطوير التعليم نحو إقتصاد المعرفة (ERfKE)
(Educational Reform for the Knowledge Economy)

مشروع تطوير الكفاءة المؤسسية إداريا (1998-2002)

تتلخص الرؤية لهذا المشروع في تطوير النظام التربوي، وإحداث نقلة نوعية تربوية لتمكين النظام من مواكبة التطورات المتسارعة في عالم الإدارة، وفي الإستثمار الأفضل في التنمية البشرية، وإعداد الموارد البشرية المؤهلة نفسيا ومهنيا تهيئةً للمنافسة أو التنافسية، إقليميا ودوليا، والتحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة.

اشتمل المشروع على خمسة برامج:

تطوير الإدارة التربوية.

التدريب والتأهيل والإشراف التربوي.

تطوير الإدارة المدرسية.

تطوير فعاليات التعليم للصفوف الثلاثة الدنيا (1-3).

تنمية دور المرأة القيادي.

ويهدف هذا المشروع الى الإرتقاء بمستوى الأداء وتجديد كفايات الموارد البشرية المعنية بمختلف جوانب العملية التربوية، وبناء العمل بروح الفريق، والتحفيز الذاتي للإبداع والابتكار، وإعتماد منهجية الجودة في الأداء والمساءلة في التقويم.

مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERfKE) 2003-2015

يقوم الإقتصاد المعرفي في مجال التعليم على أهمية استخدام التقنيات (التكنولوجيا) والتطبيقات المعلوماتية بهدف تحسين نوعية التعليم بمختلف مكوناته وعناصره من خلال توظيف المعرفة التقنية والإبداع والمعلومات في العملية التعليمية - التعليمية.

وقد بدأ الأهتمام باقتصاد المعرفة مع انتشار إستخدام تقنيات المعلومات، وتنامي دور المعرفة في عملية التحول التقني وتطوير الأداء؛ ذلك أن مجتمعات المستقبل هي مجتمعات المعرفة، كقوة مضافة لحركة النمو والتقدم في المجتمع، والتي تتم من خلال النظام التعليمي، وقدرته على مواكبة النمو المعرفي المتسارع. وجاء إهتمام النظام التعليمي بهذا التوجه نحو الإقتصاد المعرفي بمشروع يتألف من مرحلتين.

المرحلة الأولى (ERfKE 1) وامتدت للفترة (2003-2009) لأحداث التطوير في أربعة مكونات تربوية:

إعادة تحديد الرؤية المستقبلية للتربية، إعتمادا على منهجية البحث والتطوير Research and Development (R&D) في رسم السياسات التربوية والتعرف على مستوى الأداء التربوي.

تحديث البرامج التعليمية وتطوير مناهجها وأساليب تنفيذها وتهيئة الموارد البشرية لتمكينها من التعامل والتفاعل مع الإقتصاد المعرفي.

تحديث البنية التحتية في المؤسسات التعليمية وتعزيزها بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتسهيلات التربوية، المادية والفنية.

تفعيل التعلّم التفاعلي بالمشاركة الفاعلة للطلبة وتحفيز دافعيّتهم للتعلم، وتهيئتهم للتعامل مع التقنيات والمعلومات في العملية التربوية، إبداعاً وإبتكاراً. ومن شأن هذه المكونات أن تحفّز مختلف أطراف العملية التعليمية - التعلمية نحو التميّز في الأداء.

المرحلة الثانية (ERfKE II) وإمتدّت للفترة (2010-2015) وكانت تهدف الى تعميق الأثر النوعي للبرنامج التعليمي برفع مستوى الأداء التعليمي - التعلّمي والإرتقاء بنوعية مخرجات التعليم، وذلك من خلال مكوناته الأربعة التالية:

المتابعة والتقييم المستمرين للتطوير المؤسسي.

توفير بيئة مدرسية آمنة، حسيًا وإداريًا وفنياً وإشرافيا.

تطوير برامج جديدة تشمل النهوض بتربية الطفولة المبكرة والتربية الخاصة.

تطوير عملية التعلم والتعليم، من خلال التنمية المهنية وتطوير المناهج وتحفيز الدافعية للتعلم لدى الطلبة.

وقد أحدث هذا المشروع تغييراً في أدوار المعلم والإدارة المدرسية والطلبة في العملية التربوية، تكاملاً وتشاركياً وتفاعلياً.

(حسب التقرير التربوي المنشور لدى الوزارة حول تقييم هذا المشروع)

مؤتمر التطوير التربوي (2015)

تزامن إنعقاد هذا المؤتمر مع إنتهاء مشروع تطوير التعليم نحو إقتصاد المعرفة (2003-2015)، والذي جاء تعزيزاً لإتجاهات جادة في السعي نحو التميّز في التعليم، وجاءت توصياته في ثلاثة محاور:

محور التعلّم والتعليم

وقد أكد هذا المحور على التعليم ما قبل المدرسي والزاميته في المدارس العامة، وتطوير المناهج والكتب المدرسية لتعميق مهارات التفكير الناقد بقيمه المجتمعية، والتهيئة للمشاركة في الإختبارات الدولية، وتحسين فرص التعلم الإلكتروني في المدارس.

محور التعليم المهني والتقني

وأكد على إعادة النظر في بنية التعليم المهني والتقني بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل والإلتحاق ببرامج التعليم العالي.

محور الإدارة والتشريعات

وأكد هذا المحور على أهمية بناء نظام لضبط الجودة والتقييم والمساءلة. وتتجه هذه المحاور بفعاليتها نحو تحسين التعليم والإرتقاء به نحو التميّز.

مؤشرات التميّز

التميّز التربوي مؤسسياً وبرامجياً، يُعد غاية ووسيلة، فهو غاية تسعى إليه المؤسسات التعليمية في عصر التميّز والتنافسية؛ وهو وسيلة لتكوين الفرد وتقديم المجتمع. وتُعنى المؤسسات والنظم التربوية المعاصرة بتحقيق التميّز في العملية

التعليمية - التعليمية، مدخلات وعمليات ومخرجات، وذلك بإستثمار جميع إمكاناتها المتاحة: الموارد البشرية والمادية والتقنية والفنية لتحقيق أهدافها، مما يكون له المردود الاجتماعي والإقتصادي للمجتمع. وثمة مؤشرات على تحقيق التميّز التربوي تنبثق من مكونات النظام التربوي.

وللوقوف عند التميّز التربوي في المشروع التعليمي النهضوي الأردني، فأن ثمة مؤشرات رئيسية لهذا التميّز، ومن أهمها:

المناهج والكتب المدرسية.

الإشراف التربوي النوعي.

رعاية المتفوقين والموهوبين.

الجودة والمساءلة.

الاختبارات الدولية.

نماذج تطبيقية.

وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات:

المناهج والكتب المدرسية

تمثل المناهج مدخلا واسعا لتحديث التعليم، وعنصراً رئيسياً في الإصلاح التربوي وفي التطوير التربوي وفي تحقيق التميّز في المشروع التعليمي النهضوي لأي بلد. فالمناهج هي البوتقة التي تجمع وتلتقي عندها عناصر النظام التعليمي لتعمل بترابط وتناسق. والمناهج المتميزة تشكل مرجعية للتعامل والتفاعل مع المتغيرات في عالم الثورة المعرفية والنهضة العلمية والتكنولوجية والرقمية ونواتج

البحوث والدراسات في مختلف مجالات التربية والعلوم والثقافة. وتحرص المناهج الأردنية على مراعاة ثلاثة أبعاد تؤدي بتكاملها الى التميز التربوي:

فالبعد الأول يتمثل في تلبية الحاجات الإنسانية الفردية للتعلم، والتي يعبر عنها (هرم ماسلو) للحاجات الإنسانية الفردية

(Abraham Maslow's Hierarchy of needs) والمتمثلة بالحاجات الخمس (الفسولوجية والنفسية والانتماء وتقدير الذات وتحقيق الذات).

والبعد الثاني يتمثل في الأهداف التربوية، والتي يعبر عنها (تصنيف بلوم) المعروف للأهداف التربوية في المنظومة السداسية: المعرفة والفهم والتطبيق والتحليل والإستنتاج (التركيب) والتقييم.

والبعد الثالث يتمثل بفعالية عملية التعلم والتعليم والمتمثلة في المنظومة الأردنية الخمسية: تعليم التفكير والتفكير الناقد، وتفعيل الطاقات الذاتية للتعلم والعناية المستمرة لكل متعلم، وإغناء البيئة التعليمية - التعليمية فينا وماديا وإجتماعيا، والأداء المتميز، وضبط الجودة والمساءلة.

الإشراف التربوي النوعي

أدت التغيرات المحيطة والمؤثرة في العملية التربوية الى أهمية الانتقال بعملية الإشراف التربوي الى طور جديد لمواكبة شبكات التعلم والإتصال والمصادر المعرفية المفتوحة. ويتمثل هذا الانتقال في مفهوم (الإشراف التربوي النوعي).

وقد جاء في تقرير خاص لإدارة الإشراف التربوي - وزارة التربية والتعليم: أن تحديث عملية الإشراف التربوي لتلبية متطلبات التميز التعليمي - التعليمي أقتضى إعتداد برامج نوعية في الإشراف التربوي: فبرنامج تطوير الإشراف

التكاملي الشمولي والتخصصي للفترة (1999-2001)، وبرنامج تطوير الإشراف التربوي لمواكبة مشروع التعليم نحو إقتصاد المعرفة (2006)؛ وبرنامج الإشراف التربوي القائم على الحاجات... هذه البرامج كانت إستجابة لحاجات المشرفين التربويين لتمكينهم من أداء أدوارهم الجديدة المتمثلة بالأبعاد التالية:

دعم المعلم وإسناده للقيام بعمله بأعلى درجة من المهنية.

دعم المدرسة وإسنادها لتمكينها من توفير مصادر التعلم التي تناسب وإحتياجات الطلبة التعليمية - التعليمية.

دعم قيادة المدرسة وإسنادها لتمكين إدارتها من ممارسة الدور القيادي لمدير المدرسة، قائداً ومشرفاً تربوياً مقيماً.

وجميع هذه التطورات تؤدي الى إضافة نوعية في العملية التعليمية - التعليمية نحو التميز.

رعاية المتفوقين والموهوبين

تمكن النظام التعليمي في مرحلة التميز من توفير حزمة من البرامج التربوية التي تلبي حاجات هذه الفئة من الطلبة، المتفوقين والموهوبين، مراعاة لمبدأ الفروق الفردية وتنمية التفوق والإبداع في المؤسسات التعليمية. وفي مذكرة بعثت بها إدارة التعليم، رعاية المتفوقين والموهوبين، في الوزارة، يمكن التعريف بهذه الحزمة من البرامج.

مدارس الملك عبد الله الثاني للتميز

وتهدف الى إتاحة الفرص أمام فئة الطلبة من المتفوقين للإلتحاق بهذه المدارس لتلبية حاجاتهم وإهتماماتهم التعليمية، وقد أنشئت مدرسة في كل محافظة لتعميم فرص النمو الإبداعي والتفوق الأكاديمي، حيث تتوافر الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المؤهلة لهذه المدارس.

وكانت أول مدرسة قد افتتحت في الزرقاء (2001-2002)، ثم توالى إنشاء اثنتي عشر مدرسة في محافظات المملكة. الأثنتي عشر. واكتمل ذلك بحلول عام (2018-2019). وبلغ مجموع طلبة هذه المدارس في العام المذكور (4478) طالباً وطالبة للصفوف السابع وحتى الثاني عشر. ويتم إختيار الطلبة من فئة أعلى (5%) من طلبة المحافظة ممن أنهموا الصف السادس الأساسي.

برنامج التسريع الأكاديمي

يهدف هذا البرنامج الى تمكين الطلبة المتفوقين من إنهاء مرحلة التعليم العام في عدد من السنوات أقل من إثنتي عشر عاماً دراسياً، وذلك وفق قدراتهم واستعداداتهم الفردية للصفوف (الخامس حتى الثامن) الأساسي. ويفيد التقرير المذكور أن مجموع الطلبة الذين إستفادوا من هذا البرنامج بلغ حوالي (1000) طالب وطالبة حتى عام (2020-2021).

برنامج عُرف مصادر التعلم

يُعنى هذا البرنامج بتجهيزات الغرف، تقنيا وأكاديميا ومعلوماتيا، للطلبة الموهوبين لتنمية مواهبهم الإبداعية والقيادية في مختلف المجالات. واستفاد من

هذا البرنامج حوالي (1000) طالب وطالبة للصفوف الثالث حتى العاشر بنهاية عام (2020-2021).

الجودة والمساءلة

أصبحت الجودة في التعليم ميزة من ميزات النظم التعليمية المتطورة في عالم شديد التنافسية، وعظيم الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، فالجودة تعني أداء العمل بأسلوب الإتقان، تلتقي فيه كفايات المعلمين والمتعلمين التعليمية والفكرية في المواقف التعليمية - التعليمية تحفيزاً للإبداع والإبتكار.

وقد أوضح تقرير (وحدة جودة التعلم والمساءلة وإنجازاتها) في الوزارة أن: برنامج جودة التعليم يُعنى بتعزيز قدرات المؤسسة التعليمية لتحقيق التميز في العملية التربوية أو الإدارية، وتحفيز الطلبة للوصول الى مستويات عالية في الاختبارات الدولية.

أما برنامج المساءلة فيُعنى بتطوير العملية التربوية وتحسينها وتقييمها وفق معايير التميز على المستويات الإدارية الثلاثة، مركز الوزارة ومديريات التربية الميدانية والمؤسسات التعليمية (المدارس). وتعتمد الوحدة (دليل الرقابة التعليمية) لتدريب المقيمين لتمكينهم من أداء أدوارهم بكفاءة وفعالية عاليتين.

وقد حدد (نظام جودة التعليم والمساءلة رقم 7- لسنة 2016) أهداف ومهام (وحدة الجودة والمساءلة) بوضع معايير الجودة والمساءلة ومؤشراتها وإعداد أدوات القياس والتقويم وتطويرها، وإعداد قاعدة بيانات ومعلومات للمتابعة والتقييم (المادة 5).

الاختبارات الدولية

تعتبر الاختبارات الدولية من المؤشرات الرئيسية لمعرفة مستوى تحصيل الطلبة في المجالات التي تعنى بها الاختبارات الدولية، وبشكل خاص في مجالات العلوم والرياضيات والقراءة (اللغة)، وهي من أهم أدوات التقويم للأنظمة التعليمية عالمياً، إذ تُجرى بإشراف منظمات ذات خبرة طويلة وكفاءة عالية في مجال التعليم وتقييمه مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) كما أنها تعتبر دافعا أو محركا للأنظمة التعليمية لمراجعة برامجها وتقييم عملية التعلم والتعليم، بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها للتطوير نحو الأفضل.

وقد شارك الأردن في هذه الاختبارات التي كانت محفزا قويا لتحديث العملية التربوية وتطويرها. ويمكن الإشارة الى اختبارين على سبيل التعريف بأهمية الاختبارات الدولية وهما:

1. اختبار PISA 2018 - البرنامج الدولي لتقييم الطلبة:

Program for International Student Assessment

2. اختبار TIMSS 2019 - الدراسة الدولية في العلوم والرياضيات

The Trends in International Mathematics & Science

وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للمركز الوطني لتنمية المواد البشرية.

PISA 2018

شارك الأردن في هذا الاختبار منذ عام (2006) وكذلك في دروته السابعة (2018) والتي شاركت فيها (78) دولة ويعنى بـ مواد العلوم والرياضيات والقراءة.

وتشير نتائج هذا الإختبار التي ظهرت عام (2019) الى تحسن أداء الطلبة الأردنيين في مجالي العلوم والرياضيات بالمقارنة مع نتائج دورة 2015 والى تحسن ظاهر في أدائهم في القرائية.

TIMSS 2019

شارك الأردن في هذا الإختبار من بين (39) دولة. ويشير التقرير حول نتائج الإختبار إلى أن أداء الطلبة في إختبار العلوم كان أفضل من الأداء في الرياضيات مع أن الترتيب الذي إحتله الأردن في مجال العلوم كان (31).

وأما في إختبار الرياضيات فقد إحتل الأردن الترتيب (33).

ومقارنة نتائج هذا الإختبار مع نتائج الإختبار (2015) فقد كان الأداء لعام (2019) أفضل.

وفي هذا المجال الدولي فيمكن الإشارة الى تقريرين دوليين وهما:

التنافسية العالمية (2015) وجودة التعليم (2020).

فقد جاء في تقرير التنافسية العالمية لعام (2015) أن الأردن قد احتل المرتبة (45) من أصل (140) دولة مؤهلة للتصنيف وفق معايير جودة الإدارة المدرسية، وتوافر خدمات الأنترنت في المدارس والجودة في أساليب تدريس العلوم والرياضيات.

وجاء في تقرير جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. دافوس في (2020 / 9 / 27) حول التعليم للعام الدراسي (2017 / 2018) أن الأردن قد إحتل المرتبة (43) من أصل (137) دولة تنطبق عليها معايير التقييم.

نماذج تطبيقية

استكمالاً للتعريف بمؤشرات التميز في المشروع التعليمي النهضوي الأردني، فيمكن الإشارة الى ثلاثة تقارير عن تجارب مؤسسات وطنية تربوية غير ربحية في نشر ثقافة التميز التربوي في المؤسسات التعليمية الأردنية، وفي تعزيز نوعي لفعاليات تميز تربوي، باعتبارها نماذج تطبيقية بجانب العديد من المؤسسات الوطنية في القطاعين العام والخاص وفي قطاع المجتمع المدني، وهي:

جمعية جائزة الملكة رانيا العبد الله للتميز التربوي.

المركز الوطني لتطوير المناهج.

أكاديمية الملكة رانيا العبد الله لتدريب المعلمين.

جمعية جائزة الملكة رانيا العبد الله للتميز التربوي.

تحمل الجمعية رؤية ملكية واعدة لتمكين جيل المستقبل من الأخذ بناصية ثقافة الجودة والإبتكار في التعليم لتحقيق التميز التربوي.

وتؤدي الجمعية دوراً ريادياً في تعزيز مؤشرات التميز التربوي في المشروع التعليمي النهضوي الأردني بتجذير ثقافة التميز في النظام التربوي، وبتحفيز التربويين في إغناء العملية التربوية وبتمكن المتميزين منهم نقل خبراتهم ونجاحاتهم التطبيقية ونشرها في الميدان التعليمي - التعليمي.

فتقديم جائزة الجمعية في التميز التربوي للمعلم ومدير المدرسة والمرشد التربوي يشكل تحفيزاً لهذه المنظومة المتكاملة من أطراف العملية التربوية، في الإبداع والإبتكار في المجتمع المدرسي.

ويسهم الحائزون على هذه الجائزة، بمعاييرها العالمية، في إغناء الميدان التربوي، من خلال الأداء المتميّز وتدريب زملائهم، في إكسابهم مهارات التفكير الناقد وتعليم التفكير والمنهج العلمي في حل المشكلة. فينعكس ذلك على الطلبة، وينمّي لديهم روح الإبداع والابتكار، وبناء الشخصية القادرة على ربط خبراتها ومهاراتها المكتسبة بالحياة العملية، كما تغرز لديهم إتجاهات إيجابية نحو التعلم المستمر، وتطوير الكفايات المهنية العملية، ومهارات التواصل في مجتمع تكنولوجي دائم التعلم، والحصول على المعرفة وتوظيفها في الحياة. ويؤدي ذلك الى مخرجات متميزة للنظام التعليمي. (تقرير إدارة الجمعية الخاص).

المركز الوطني لتطوير المناهج

تأسس هذا المركز بنظام تشريعي عام (2017)، وهو مؤسسة تربوية تُعنى بتطوير المناهج والكتب المدرسية بشكل رئيسي باعتبارها من أهم مدخلات العملية التعليمية - التعليمية وعناصرها. وتتلخص رؤية المركز في هذا المجال في بندين:

الانسجام مع الفلسفة التربوية الأردنية ومركزاتها الفكرية والثقافية والاجتماعية الوطنية، والانفتاح على الفكر العالمي في التربية؛ والاستفادة من التجارب العالمية الريادية في تحقيق التميز التربوي النوعي. وثمة أربعة مؤشرات مضيئة يعتمدها المركز من أجل التميز التربوي، تتمثل في:

بناء الخطط الإستراتيجية لتنفيذ المبادرات التجديدية في المناهج الأردنية.

أعداد الأطر المرجعية المعيارية للمناهج.

مراعاة الفروق الفردية في المناهج والكتب المدرسية بمستويات: التفوق والعادي وما دون ذلك.

إعداد أدلة المعلم في تعليم التفكير والتطبيقات العملية لذلك.
وتشكل هذه الاتجاهات والتوجهات حزمة متكاملة لتحقيق التميز التربوي في المشروع التعليمي النهضوي الأردني. (تقرير إدارة المركز الخاص).

أكاديمية الملكة رانيا العبدالله لتدريب المعلمين

تأسست الأكاديمية عام (2009) برؤية ملكية للتميز في التعليم، وذلك بأعداد المعلمين والقيادات التربوية وتدريبهم بنهج متميز. وقوام هذا النهج تطوير الكفايات التعليمية - التعلمية لدى المعلمين؛ وتطوير المهارات الإدارية لدى القيادات التربوية وصقلها، وتمكينهم من القدرة على مواكبة المستجدات والمتغيرات بكفاءة وفعالية. ويتم ذلك من خلال برامج متخصصة قبل الخدمة وأثناء الخدمة مثل برنامج التطوير المهني للمعلمين أثناء الخدمة بالشراكة مع كلية المعلمين - جامعة كولومبيا - نيويورك:

Teachers College Columbia University, New York City Staff-Development

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الجهود نحو التميز التربوي باعتماد تنمية مهنية متطورة تواكب أحدث المعايير والتجارب العالمية في هذا المجال.

وقامت كلية المعلمين المذكورة بدراساتٍ لتقييم برامج الأكاديمية:

الأولى بعنوان:

شبكات المدارس المشاركة للارتقاء بمستوى العملية التعليمية - التعلمية في الأردن (2009-2010).

والثانية بعنوان:

تغيير الممارسات الصفية، تقييم مشروع التعليم الخاص بشبكات المدارس المشاركة في الأردن (2015).

خلصت الدراسات إلى أن البرنامج التشاركي في تدريب المعلمين حقق دافعاً قوياً نحو بناء نموذج تنمية مهنية، تعليمية- تعلّمية للتمكين من التدريس الفعّال في المدارس الأردنية التي طُبّق فيها ذلك البرنامج.

كما حقق البرنامج تحسّناً نوعياً في أساليب التعلّم والتعليم في المدارس المشاركة بكفاءة مهنية عالية وبمهارات متطورة لدى المعلمين من جهة، وبفعالية لدى الإدارات المدرسية أدّت إلى التغيير في البيئة الصفية والمدرسية، والتغيير في دافعية الطلبة نحو التعلّم، والتفاعل الجاد في المواقف التعليمية- التعلّمية من جهة أخرى. (تقرير إدارة الأكاديمية).

ويمكن اعتبار هذا الدور للأكاديمية معزّزاً للجهود التربوية المبذولة نحو التميّز التربوي، ومؤشراً من المؤشرات التطبيقية للتميّز التربوي.

الفصل الخامس

رؤية مستقبلية

إن ثقة المواطن بمؤسسات الدولة أمر في غاية الأهمية. وهذا يستدعي المزيد من العمل وتحسين الخدمات، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم.

- من خطاب العرش - 2020 / 12 / 10

- مقدمة

- إستراتيجية التعليم الإلكتروني

- الخطة الإستراتيجية للتعليم (2018-2022)

- تحليل سوات

Strength, Weakness, Opportunity and Threat (SWOT Analysis)

- مجلس التربية والتعليم

مقدمة

يمر العالم بحالة غير مسبوقة من الشلل النسبي في مناشط الحياة، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليست بسبب الحروب التاريخية أو الكوارث الطبيعية أو التدمير البشري لمصادر الحياة. فقد أحدثت هذه الجائحة "كورونا" مالم تعرفه البشرية من قبل. ويتعرض سكان الكرة الأرضية والذين وصل عددهم الى ما يقارب (7.8) مليار نسمة، حسب تقرير شعبة السكان في منظمة الأمم المتحدة الصادر في (1 / 7 / 2020)، يتعرضون الى تحديات كبرى على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية. وستتفاقم هذه التحديات، وبخاصة في مجالات الطاقة والغذاء والمياه، عندما يصل عدد سكان الكرة الأرضية حسب التقرير المذكور الى ما يقارب (9.9) مليار نسمة بحلول عام (2050).

أما التحدي الأكبر فسيكون في التطور التكنولوجي الهائل خلال الثلاثين عاماً القادمة، والتي يقدر الخبراء المستقبليون أن ما تمّ من تطور تكنولوجي خلال الثلاثين عاماً الماضية قد لا يمثل عُشر ذلك التطور المتوقع.

وقد يكون التعليم، وهو الحاجة الإنسانية للحياة الكريمة والحق الإنساني، قد يكون أكثر المجالات تأثراً خلال الثلاثين عاماً القادمة. وثمة تساؤلات مستقبلية حول شكل التعليم في مجتمعات تكنولوجية، يصبح فيها العمل من المنازل القاعدة وليس الاستثناء؛ ويتضاءل دور مكان العمل أمام تدفق المعلومات عبر وسائل الاتصال السريع؛ ويسود العالم الذكاء الاصطناعي والذكاء الاجتماعي والذكاء العاطفي. ويصبح الجهاز المحمول - ألاب توب مثلاً - رقيقاً للمعلم

والطالب. وسيحتاج النظام التعليمي المزيد من المنصات في تعليم الكتروني متطور... وما أصعب دور المعلم أمام هذه التغيرات والتطورات الهائلة!.

إن النمط الذي سيكون فيه المجتمع، أي مجتمع، قابلاً للحياة في العالم التكنولوجي المنتظر، يتحدد في قدرة المجتمعات المعاصرة على التخطيط للمستقبل ورسم خرائط الطريق، ليظل المجتمع دائم التعلم، وقادراً على استيعاب تلك المستجدات الهائلة في عالم المعرفة. وهذا يتطلب وضع الخطط والإستراتيجيات المستقبلية التربوية لتأهيل المجتمعات وتميئتها وإستعدادها للعقود القادمة.

أما على المستوى الوطني، فأن البناء على ما حققه المشروع التعليمي النهضوي الأردني، من إزدهار وتمييز من أنجع السبل لإبقاء ذلك المشروع على درجة عالية من الحيوية والتجدد المستقبلي. ويمكن عرض هذا التوجه الوطني من خلال:

استراتيجية التعليم الإلكتروني.

الخطة الإستراتيجية للتعليم (2018-2022).

تحليل قدرات النظام التعليمي لمواجهة المستقبل (تحليل سوات) SWOT.

إستراتيجية التعليم الإلكتروني

إن التعليم عملية تفاعلية تنتقل من خلالها المعارف والخبرات وإكساب المهارات الحياتية الى المتعلم، لتمكينه من أداء أدواره المجتمعية. ويتم ذلك في التعلم الإلكتروني أو التعليم عن بعد، دون إنتقاله، أي المتعلم، الى المؤسسة التعليمية، وعبر وسائط تقنية متعددة للتواصل ما بين المتعلم والمعلم، وفق برامج

تتسم بالمرونة في التوقيت. وتكون فعالية التعليم الإلكتروني عالية اذا توافرت له متطلباته التقنية والمهارات التعليمية للمعلم ودافعية المتعلم للتعليم.

وفي دراسة أعدها - مكتب اليونسكو، بيروت 2020 - حول التعليم الإلكتروني من حيث الفرص والتحديات، فقد توصلت الى أمرين هامّين:

الأول: يتطلب التعليم الإلكتروني الإستعداد الملائم للمعلمين واولياء الأمور، وتوفير التقنيات وشبكات الإتصال والموارد الرقمية وتمكين البنى التحتية للمؤسسات التعليمية.

والثاني: أهمية الجمع ما بين التعليم الإلكتروني والتعليم المباشر؛ فقد يكون ذلك من أنجع السبل للإفادة من إيجابيات هذين الأسلوبين، التعليم عن بعد، والتعليم المباشر.

وفي دراسة أعدها - معهد غرب آسيا وشمال افريقيا - حول التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد وتحدياته في الأردن، فقد أشارت الى أن نجاح هذا النمط التعليمي التعليمي يمكن أن تتوافر له الفرص الإيجابية، فقد كان تجاوب الطلبة مع برامجها بدرجة جيدة يفوق نسبة (60%) من الطلبة، وكان للأهميات الدور الأكبر في ذلك.

أما التحديات فتتمثل في توفير البنى التحتية المؤهلة لذلك، والأنترنت بشكل خاص، بمستوى أعلى، وتوفير الأجهزة المحمولة للطلبة.

وأما على المستوى الوطني، فأن متطلبات توفير التعليم الإلكتروني تشتمل على ثلاثة متطلبات: البنية التحتية، والموارد البشرية والبيئة المؤهلة.

فالبنى التحتية تتطلب إيجاد شبكة الربط الإلكتروني الفعالة:

National Education Network وذلك لربط جميع المدارس لتسهيل استخدام الحاسوب والبرمجيات للتطبيقات التعليمية بقدرة عالية وإدارة فعّالة. أما الموارد البشرية فتتطلب تمكينها من التعامل مع التقنيات والبرمجيات والبرامج بمهارات عالية وقدرات كفؤة، من خلال تدريب نوعي متميز. وأما البيئة المؤهّلة فتعني تأهيل المؤسسات التعليمية، موارد بشرية، ومعلمين واداريين مؤهلين، تأهيلاً فنياً وبرامجياً. فتكون البيئة محفزة لتشجيع التفكير والإبداع والأبتكار في مختلف فعاليات العملية التربوية.

الخطة الإستراتيجية للتعليم (2018-2022)

وُضعت هذه الخطة بمنهجية علمية حيث التحليل المتكامل للبيئة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، وتحديد عناصر القوة وفرص الأداء الفعّال، وتقييم البرامج بشكل عام.

واشتملت هذه الخطة على مجالات:

التعليم المبكر وتنمية الطفولة.

الشمول والمساواة.

الموارد البشرية.

التعليم المهني.

التطوير المستمر.

الجودة.

فمجال التعليم المبكر وتنمية الطفولة

يُعنى بتوفير البرامج النوعية للتعليم المبكر في إطار التوسع والجودة بهدف زيادة فرص الالتحاق برياض الأطفال في المدارس العامة (الحكومية) للتهيئة والإستعداد للتعليم المدرسي.

ومجال الشمول والمساواة

يهدف الى شمول جميع الفئات العمرية بالتعليم المدرسي، للبنين والبنات. مع توفير متطلبات البنية التحتية للمدارس، والتسهيلات لذوي التحديات أو الإحتياجات الخاصة؛ ومتطلبات برامج التعليم غير النظامي.

ومجال الموارد البشرية

ويهدف الى توفير موارد بشرية مؤهلة للنظام التعليمي، وبرامج التأهيل والتدريب، والخدمات والحوافز للإرتقاء بالنوعية ومستوى الأداء.

ومجال التعليم المهني

ويهدف الى زيادة فرص الالتحاق ببرامج التعليم المهني، وتحسين نوعيته، وتطوير فعالياته في التدريب العملي والشراكات مع القطاع الخاص التي تؤدي الى صقل المهارات التطبيقية لدى الطلبة.

ومجال التطوير المستمر

ويهدف الى تحقيق التميز في سياسات النظام التعليمي وبرامجه، ومستوى أداء وحداته الفنية والإدارية، وذلك بتعزيز قدرة النظام التعليمي في الأداء المؤسسي وإدارة أنظمة المعلومات، وإدارة المخاطر والأزمات.

ومجال الجودة

ويهدف الى تحقيق التميز في الأداء والنواتج وتوفير خدمات تربوية عالية الجودة، وذلك في تطوير المناهج وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيادة الإدارية والمشاركة المجتمعية.

أما فرص النجاح لهذه الخطة الإستراتيجية فتتأثر بعدة عوامل، ومن أهمها:

قيادة إدارية تربوية مؤهلة.

مناهج تربوية معاصرة ومستقبلية.

عملية تربوية متطورة.

بيئة تعليمية - تعليمية آمنة.

الجودة والمساءلة.

فالقيادة الإدارية التربوية المؤهلة تعتمد معايير الأداء المتميز، والأسلوب العلمي في رسم السياسات، والشفافية في إتخاذ القرارات.

والمناهج التربوية المعاصرة والمستقبلية تُعدُّ المتعلم للحياة من خلال إكسابه مهارات التفكير الناقد، والعمل بروح الفريق، والقدرة على إستخدام التقنيات المتطورة والرقمية في مجال الإبداع والابتكار.

والعملية التربوية المتطورة تكون محفزة لإبداعات الطلبة، ومتحدية لقدراتهم، بقيادة معلم مؤهل للعمليات التعليمية - التعليمية، فتلتقي أدوار المعلم المتغيرة مع أدوار المتعلم المتفاعلة في عملية تعليم وتعلم متميزة.

والبيئة التعليمية- ألتعليمية الآمنة توفر الأمن النفسي والإجتماعي للمتعلمين من جهة، وتوفر التسهيلات الفنية والتجهيزات والمرافق من جهة أخرى. فتكون

الدافعية للتعلم والتحفيز للمشاركة الفعالة في فعاليات العملية التربوية من قبل المتعلمين في أعلى مستوياتها.

وأما الجودة والمساءلة فتهدف الى توفير عنصرين في مخرجات العملية التربوية: مدى تحقق الأهداف في المساءلة، ومستوى التميز في الأداء في تحقيق الجودة.

أن هذه العوامل الخمسة من شأنها أن تؤدي الى نواتج أفضل في مخرجات النظام التعليمي، كما ونوعاً، حيث نجاح الخطط التربوية المتتالية كان واضحاً.

فالدراسة التشخيصية المنهجية عن الأردن عام (2016) التي نشرها البنك الدولي، أوضحت أن الأردن قد قطع شوطاً بعيداً في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية من حيث إتمام التعليم الإبتدائي، والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعلم.

أما تقرير اليونسكو حول التعليم للجميع (2005) فقد أشار الى أن الأردن قد حقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي، وشمول جميع الفئات العمرية الإلتحاق بالتعليم العام.

تحليل سوات SWOT

قدرات النظام التعليمي المستقبلية

يعبر منهج تحليل (سوات)-SWOT- عن الموقف الراهن للمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة من جهة، وطبيعة الفرص المتاحة للتميز، وإدراك المخاطر وبخاصة الخارجية التي تواجهها المؤسسة من جهة أخرى. ويتكون هذا المنهج من اربعة عناصر:

القوة، التي تميّز المؤسسة في مجال عملها.
الضعف، الذي يشخص السلبيات في المؤسسة.
الفرص، وتعني الإمكانيات المتاحة للمؤسسة لتحسين أدائها.
المخاطر، وهي العوامل المؤثرة سلباً في الأداء، وغالباً ما تكون عوامل خارجية عن المؤسسة.

ويرجع استخدام هذا المنهج الى مجموعة من الأبحاث الصادرة عن معهد ستانفورد خلال الفترة (1960-1970) لتطوير الإستراتيجيات والخطط المستقبلية.

وفي دراسة تحليلية أُعدت لغايات هذا المشروع التعليمي النهضوي الأردني ومستقبله، فقد أبرز التحليل المؤشرات التالية.

مناحي القوة Strength

أعد الأردن إستراتيجيات وخططاً وبرامج ومشاريع تطويرية في مجال التربية خلال العقدين الأول والثاني للقرن الحادي والعشري. كان من أبرزها مشروع تطوير الكفاءة المؤسسية (2002)، والإستراتيجية الوطنية للتعليم (2006)، وتطوير التعليم نحو إقتصاد المعرفة، والخطط المتتالية لوزارة التربية والتعليم.

وهي مؤشرات تدل على أن الأردن يمتلك القدرة والثقافة التقنية لإغناء النظام التعليمي من جهة، كما يمتلك الموارد البشرية والخبرات المهنية التي تؤهله للانتقال بالتربية الى طور جديد أكثر عمقا وأوسع انتشاراً في المجال المعرفي من جهة أخرى. وبذلك تتحول مؤسساته التعليمية إلى مجتمعات تعلّم دائم تُتيح فرص البحث والإنجاز والتعلّم الأفضل، وتوظف رأس المال المعرفي من أجل التطوير والتحسين في النظام التعليمي، إبداعاً وابتكاراً وتميزاً.

مناحي الضعف Weakness

من أخطر مناحي الضعف في النظام التعليمي إستمرارية المنظومة المقيّدة للإبداع، والمتمثلة في أساليب التلقين والحفظ والنمط الجامد للغرف الصفية، وأهمية التغلب عليها بالمنظومة المحفّزة للإبداع والمتمثلة في تعليم التفكير وإتقان التفكير الناقد وإتقان التعلم.

ولا يقل خطورة عن ذلك البطء أو التباطؤ في الإصلاح التربوي المستمر في مختلف عناصر النظام التعليمي، وبخاصة المناهج والكتب المدرسية، والمعلم، إعداداً وتأهيلاً وتدريباً، وبأحدث البرامج وتطبيقاتها.

الفرص Opportunities

إن التعليم ذو دور عظيم في التنمية بأبعادها البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية إذا ما توافرت الإستراتيجيات والخطط الوطنية، ووضعها موضع التنفيذ بالمساءلة الجادة.

والنظام التعليمي الأردني يمتلك مستوى من الموارد البشرية المؤهلة، والبرامج التقنية التي تمكنه من الإسهام في بناء مجتمع المعرفة، ورفع سوية مخرجاته، كفاءة وكفايات.

التحديات/ المخاطر Threats

إن اهم التحديات التي تواجه النظام التعليمي تتمثل في التحدي الديموقراطي في البيئة التعليمية - التعلمية، وفي العملية التربوية تحديداً، حيث تتطلب التهيئة للمستقبل التعليمي توافر الحرية الأكاديمية للمعلم وللمتعلم،

والقيادة التعليمية - التعليمية المؤهلة تأهيلاً عالياً الجودة، وإطلاق إمكانات المتعلمين وتحفيزهم نحو الإبداع والابتكار، ليكونوا قادرين على التنافسية العالمية، تفكيراً عالمياً الأبعاد ومحلي التكيف والتطبيقات العملية.

آخر المطاف: مجلس التربية والتعليم

يحظى مجلس التربية والتعليم باحترام المجتمع الأردني وتقديره وثقته إلى حد كبير. فهو المؤتمن على أهم مكونات الأمة: عقيدة وفلسفة وثقافة وهوية ورؤى مستقبلية. وتجمع هذه المكونات بوتقة واحدة تتمثل في المناهج التربوية التي تسهم في تكوين الشخصية الأردنية بوعي فكري، وإنفتاح على الثقافات العالمية، وتوجهات نحو المستقبل وصناعته، بأعتزاز برسالة الأردن والإنتماء لنظامه الملكي النيابي الوراثي، ونهجه الديمقراطي، فكان التعريف بالمجلس ودوره التاريخي في المشروع التعليمي النهضوي الأردني... كان مسك الختام.

مجلس التربية والتعليم

كانت هيئة المفتشين في (المعارف) هي الجهة المعنية بما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية من حيث مراجعة الكتب المقترحة أو التي يتم تأليفها والتوصية بإقرارها.

(تعليمات بتنظيم أعمال المفتشين - الصادرة في 11 / 6 / 1945 - المادة 7-).

وبصدور قانون المعارف لسنة (1955) فقد أصبحت المناهج وإختيار الكتب المدرسية تتم بموجب نظام خاص، حيث شُكلت (اللجنة العليا للمناهج)، واستمرت هذه اللجنة وتطورت مهامها بموجب - قانون التربية والتعليم رقم - 16 - لسنة 1964:

" إقرار مشاريع الكتب المدرسية الجديدة ودراسة الكتب الإضافية التي تدرسها أي مدرسة خاصة، بحيث تكون منسجمة مع فلسفة التربية وأهدافها العامة، ولا تتعارض مع القيم الوطنية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الأردني".

ويمثل صدور هذا القانون لعام - 1964 - نقطة البداية في تأليف الكتب المدرسية وفق المعايير والمواصفات الفنية، وأسس المناهج الفلسفية والنفسية والثقافية والاجتماعية: ومن ثم تأميم الكتب المدرسية. ويعني التأميم ان الكتب المدرسية، بعد تأليفها، تصبح ملكاً للوزارة، وتُوزَّع مجاناً على الطلبة في مرحلة التعلم الإلزامي التي كانت تشتمل على ستة صفوف ابتدائية وثلاثة صفوف إعدادية، وتباع بسعر التكلفة التي تحددها الوزارة للطلبة في المرحلة الثانوية. وفي عام (1971) جرى تعديل على القانون المذكور ليصبح (مجلس التربية والتعليم) الجهة المعنية بشؤون المناهج والكتب المدرسية.

"وجاء قانون التربية والتعليم رقم - 3 - لسنة 1994 - أكثر تحديداً لمهام المجلس (المادة - 4 -)".

يتخذ المجلس قرارات محددة بشأن:

الخطوط العريضة لمناهج المراحل التعليمية.

مناهج المباحث الدراسية.

الكتب المدرسية المقررة وأدلتها.

ونصت المادة نفسها:

"أن على الوزير أن يعرض الأمور التالية لأخذ رأيه فيها"، وهي:

السياسة التربوية.

ربط التعليم بالخطط التنموية الوطنية.

الخطة التنموية للوزارة ومشاريعها.

الإرتفاع بالمستوى الأكاديمي والمهني للمعلمين.

مشروع الموازنة العامة.

نتائج الإمتحانات.

ويعتبر المجلس (بيت الخبرة) للوزارة: فهو المؤتمن على سياساتها، وعلى المناهج والكتب المدرسية، التي تمرّ من خلاله، تدقيقاً وتمحيصاً وتحليلاً، لتظل منسجمة مع فلسفة التربية وأهدافها العامة. ويمارس المجلس أعماله بتشكيل لجنّتين منبثقتين منه وهما:

لجنة العلوم والرياضيات

لجنة العلوم الإجتماعية والإنسانية/ الانسانيات

وتقوم هاتان اللجنتان بدراسة مشاريع الكتب المدرسية وتمحيصها لتعرض على المجلس لمناقشتها بموضوعية تامة، وتتحول إلى كتب مدرسية معتمدة.

ويؤلف هذا المجلس برئاسة الوزير وعضوية ثمانية عشر عضواً يمثلون مختلف الفعاليات الاجتماعية، ويُعينون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، على أن يكون الأمين العام والمدير العام للمناهج في الوزارة من بينهم.

وينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس (المادة 23- أ، ج).

الجداول

تمّ إعداد الجداول التالية بالتعاون مع إدارة

مركز الملكة رانيا لتكنولوجيا التعليم

وزارة التربية والتعليم

مع

الشكر والتقدير

1- الجداول:

أعداد الطلبة حسب السلطة المشرفة والجنس لمئة عام

	السلطة المشرفة	حكومية (وزارة التربية والتعليم)			خاصة			وكالة الغوث			الثقافة العسكرية			المجموع الكلي
		الجنس	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	
350341	190255	1920	1930	1940	1950	1960								
3500														
1182														
2318														
76587														
34619														
41968														
39480														
14821														
24659														
230774	190255	4998	10150	79598	190255									
90105	60229	588	1895	18540	60229									
140669	130026	4410	8255	61058	130026									
1970	1960	1930	1940	1950	1960									

	2151670	1628481	1454640	878905	730508
	18345	13225	88441	7247	5155
	3050	2824	70628	1479	1467
	15295	10401	17813	5768	3688
	118581	119903	139525	132565	131145
	58650	59015	68897	64846	63083
	59931	60888	70628	67719	68062
	569504	365905	253184	67170	68557
	235212	150944	109168	28677	28135
	334292	214961	144016	38493	40422
	1445240	1129448	973490	671923	525651
	767282	587795	498009	328671	245383
	677958	541653	475481	343252	280268
المجموع الكلي	2020	2010	2000	1990	1980

أعداد طلبة رياض الأطفال حسب السلطة المشرفة والجنس لمئة عام

السلطة المشرفة	حكومية (وزارة التربية والتعليم)			خاصة			وكالة الغوث			الثقافة العسكرية			المجموع الكلي
	الجنس	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	
1920													
1930													
1940													
1950													
1960													
1970													

304882	145189	94269	80257	50142	17160
9442	162	170	219	8697	194
2326	75	73	100	1991	87
7116	87	97	119	6706	107
0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0
236692	102708	77778	79966	41445	16930
147720	49047	36039	37144	18626	7346
88972	53661	41739	42822	22819	9584
58748	42319	16321	72	0	36
30224	21751	8427	38	0	8
28524	20568	7894	34	0	28
المجموع الكلي	2020	2010	2000	1990	1980

أعداد الطلبة في المرحلة الثانوية حسب نوع التعليم والجنس لمئة عام (التعليم العام)

السلطة المشرفة	الجنس			1920	1930	1940	1950	1960	1970	1980	1990	الثقافية العامة	ادبي	علمي	تجاري	إدارة معلوماتية	شرعي
	المجموع	اناث	ذكور														
1990	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
9244	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
5276	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
3968	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
27783	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
11299	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
16484	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
40095	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
24184	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
15911	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						
1990	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0						

	106	426	1140
	0	217	798
	106	209	342
	0	45206	0
	0	22784	0
	0	22422	0
	0	0	10444
	0	0	5783
	0	0	4661
	93498	58554	47289
	50277	29466	21731
	43221	29088	25558
	118369	59838	75311
	62334	36137	45678
	56035	23701	29633
	0	0	0
	0	0	0
	0	0	0
المجموع الكلي	2020	2010	2000

ملاحظة:

1- يقتصر التعليم المهني على مدارس وزارة التربية والتعليم

2- يقتصر التعليم الشرعي على مدارس وزارة الأوقاف

تابع لجدول أعداد الطلبة في المرحلة الثانوية حسب نوع التعليم والجنس لمئة عام
(التعليم المهني)

28357	8826	6335						المجموع الكلي	
778	0	0						اقتصاد منزلي	
670	0	0						المجموع	
108	0	0						اناث	
								ذكور	
0	0	0						فندقي	
0	0	0						المجموع	
0	0	0						اناث	
0	0	0						ذكور	
745	33	0						تقرض	
741	33	0						المجموع	
4	0	0						اناث	
								ذكور	
336	296	146						زراعي	
0	0	0						المجموع	
								اناث	
336	296	146						ذكور	
411	931	115						صناعي	
0	0	0						المجموع	
								اناث	
411	931	115						ذكور	
1980	1970	1960	1950	1940	1940	1930		الجنس	السلطة الشرفة

	118582	132179	79906	54308
	10237	9538	7027	9585
	10237	8865	7018	2536
	0	673	9	7049
	2582	1850	1719	256
	211	29	0	0
	2371	1821	1719	256
	0	4164	2396	1774
	0	2500	1730	1465
	0	1664	666	309
	2732	1597	1224	5224
	452	265	157	0
	2280	1332	1067	5224
	9427	10844	8667	442
	192	198	21	0
	9235	10646	8646	442
المجموع الكلي	2020	2010	2000	1990

أعداد المدارس حسب السلطة المشرفة والجنس لمئة عام									
1151	الثقافة العسكرية	المجموع الكلي							
		المجموع							
		مختلطة							
		اناث							
		ذكور							
	وكالة الغوث	المجموع							
		مختلطة							
		اناث							
		ذكور							
	خاصة	المجموع							
		مختلطة							
		اناث							
		ذكور							
1151	وزارة التربية والتعليم	المجموع		54	74	402			
		مختلطة							
		اناث		6	10	83			
		ذكور		48	64	319			
1960	السلطة المشرفة	الجنس	1920	1930	1940	1950	1960		

	140248	99449	67781	43196	27113	10587	5977
	2033	1172	1288	453	293	159	
	345	266	252	155	127	64	
	1688	906	1036	298	166	95	
	4443	4505	4099	3576	3500	1972	
	2293	2318	2031	1715	1576	863	
	2150	2187	2068	1861	1924	1109	
	43205	24079	14698	5648	2685	1450	
	38751	20900	12479	4881	1976	888	
	4454	3179	2219	767	709	562	
	90567	69693	47696	33519	20635	7006	5977
	56825	42135	27707	19968	10459	2753	1858
	33742	27558	19989	13551	10176	4253	4119
المجموع الكلي	2020	2010	2000	1990	1980	1970	1960

جدول الانفاق على التعليم

السنة المالية	الموازنة العامة	النسبة المئوية لموازنة وزارة التربية والتعليم
1930	350,532	6.7
1940	1,135,308	2.5
1950	2,060,949	3.9
1960	35,224,000	7.7
1970	88,294,780	%7.1
1980	529,233,000	%7.5
1990	1,181,603,000	%8.8
2000	2,210,000,000	%10.4
2010	5,460,192,000	%9.9
2020	9,807,956,000	%10.3

المصدر/ دائرة الموازنة العامة

(1970 ، 1980 ، 1990)

الملحق
وزراء التربية والتعليم السابقون
منذ تأسيس الإمارة

الرقم	وزير التربية والتعليم	من	إلى	ملاحظات
1.	السيد مظهر بك ارسلان	1921 / 4 / 11	1921 / 6 / 23	مشاور معارف
2.	السيد أديب حسين وهبه	1921 / 8 / 8	1923 / 7 / 3	مدير معارف
3.	السيد علي بك خلقي	1923 / 9 / 5	1924 / 5 / 3	ناظر معارف
4.	السيد أديب حسين وهبه	1924 / 9 / 12	1935 / 9 / 25	مدير معارف
5.	ساحه السيد أحمد علوي السقاف	1939 / 12 / 6	1940 / 9 / 24	وزير معارف
6.	ساحه السيد أحمد علوي السقاف	1940 / 9 / 24	1941 / 7 / 29	وزير معارف
7.	السيد سمير الرفاعي	1941 / 7 / 29	1942 / 12 / 6	وزير معارف
8.	ساحه السيد أحمد علوي السقاف	1942 / 12 / 6	1943 / 5 / 9	وزير معارف
9.	السيد سمير الرفاعي	1943 / 5 / 9	1943 / 10 / 30	وزير معارف
10.	السيد محمد الانسي	1943 / 10 / 30	1944 / 7 / 13	وزير معارف
11.	ساحه السيد أحمد علوي السقاف	1944 / 7 / 13	1944 / 10 / 14	وزير معارف
12.	الشيخ فهمي هاشم	1944 / 10 / 14	1945 / 5 / 18	وزير معارف
13.	الشيخ فهمي هاشم	1945 / 5 / 18	1946 / 9 / 8	وزير معارف
14.	السيد محمد الشريقي	1946 / 9 / 8	1947 / 2 / 4	وزير معارف
15.	الشيخ محمد أمين الشنقيطي	1947 / 2 / 4	1947 / 12 / 27	وزير معارف
16.	الشيخ محمد أمين الشنقيطي	1947 / 12 / 27	1949 / 5 / 3	وزير معارف
17.	الشيخ محمد أمين الشنقيطي	1949 / 5 / 7	1950 / 4 / 12	وزير معارف
18.	الشيخ محمد أمين الشنقيطي	1950 / 4 / 12	1950 / 10 / 14	وزير معارف
19.	السيد أحمد طوقان	1950 / 10 / 14	1950 / 12 / 4	وزير معارف
20.	السيد أحمد طوقان	1950 / 12 / 4	1951 / 7 / 25	وزير معارف
21.	السيد روجي عبدالهادي	1951 / 7 / 25	1951 / 9 / 7	وزير معارف
22.	السيد روجي عبدالهادي	1951 / 9 / 7	1952 / 9 / 30	وزير معارف
23.	السيد عبدالحليم النمر	1952 / 9 / 30	1953 / 5 / 5	وزير معارف
24.	السيد أحمد طوقان	1953 / 5 / 5	1952 / 5 / 2	وزير معارف

25.	السيد أنور نسييه	1954 /5 /2	1954 /10 /21	وزير معارف
26.	السيد أنور نسييه	1954 /10 /24	1955 /5 /28	وزير معارف
27.	السيد سعيد علاء الدين	1955 /5 /30	1955 /12 /14	وزير معارف
28.	السيد عمر الصالح البرغوتي	1955 /12 /14	1955 /12 /21	وزير معارف
29.	السيد فوزي الملقى	1955 /12 /21	1956 /1 /8	وزير معارف
30.	السيد ضيف الله الحمود	1956 /1 /9	1956 /4 /1	وزير تربية وتعليم
31.	السيد ضيف الله الحمود	1956 /4 /1	1956 /5 /20	وزير تربية وتعليم
32.	السيد فوزي الملقى	1956 /5 /22	1956 /7 /1	وزير تربية وتعليم
33.	السيد سعيد علاء الدين	1956 /7 /1	1956 /10 /29	وزير تربية وتعليم
34.	السيد شفيق ارشيدات	1956 /10 /29	1957 /4 /10	وزير تربية وتعليم
35.	السيد فوزي الملقى	1957 /4 /15	1957 /4 /24	وزير تربية وتعليم
36.	السيد خلوصي الخيري	1954 /4 /25	1957 /7 /12	وزير تربية وتعليم
37.	السيد جمال طوقان	1957 /7 /15	1957 /8 /25	وزير تربية وتعليم
38.	السيد علي الهنداوي / بالوكالة	1957 /8 /27	1957 /19 /21	وزير تربية وتعليم
39.	السيد أحمد الطراونة	1957 /10 /22	1958 /5 /18	وزير تربية وتعليم
40.	السيد أحمد الطراونة	1959 /5 /18	1958 /7 /10	وزير تربية وتعليم
41.	سماحة السيد محمد علي الجعبري	1958 /7 /10	1959 /1 /28	وزير تربية وتعليم
42.	السيد رياض المفلح	1959 /1 /28	1959 /5 /6	وزير تربية وتعليم
43.	سماحة الشيخ محمد أمين الشنقيطي	1959 /5 /6	1960 /8 /29	وزير تربية وتعليم
44.	سماحة الشيخ محمد أمين الشنقيطي	1960 /8 /29	1961 /8 /28	وزير تربية وتعليم
45.	السيد رفيق الحسيني	1961 /6 /28	1961 /11 /5	وزير تربية وتعليم
46.	السيد بشير الصباغ	1961 /11 /5	1962 /1 /27	وزير تربية وتعليم
47.	الشيخ ابراهيم القطان	1962 /1 /27	1962 /12 /2	وزير تربية وتعليم
48.	السيد عبدالوهاب المجالي	1962 /12 /2	1963 /3 /27	وزير تربية وتعليم
49.	السيد حسن الكايد	1963 /3 /27	1963 /4 /21	وزير تربية وتعليم
50.	السيد حسن الكايد	1963 /4 /21	1963 /7 /9	وزير تربية وتعليم
51.	السيد حسن الكايد	1963 /7 /9	1963 /10 /31	وزير تربية وتعليم
52.	السيد بشير الصباغ	1963 /10 /31	1964 /7 /6	وزير تربية وتعليم
53.	السيد بشير الصباغ	1964 /7 /6	1965 /2 /13	وزير تربية وتعليم
54.	السيد عبداللطيف عابدين	1965 /2 /13	1965 /7 /31	وزير تربية وتعليم
55.	السيد ذوقان الهنداوي	1965 /7 /31	1966 /12 /25	وزير تربية وتعليم

56.	السيد عبدالوهاب المجالي	1966 /12 /22	1967 /3 /4	وزير تربية وتعليم
57.	السيد ذوقان الهنداوي	1967 /3 /4	1967 /4 /23	وزير تربية وتعليم
58.	السيد ذوقان الهنداوي	1967 /4 /23	1967 /8 /2	وزير تربية وتعليم
59.	السيد ذوقان الهنداوي	1967 /8 /2	1967 /10 /7	وزير تربية وتعليم
60.	السيد محمد أديب العامري	1967 /10 /7	1968 /4 /25	وزير تربية وتعليم
61.	السيد بشير الصباغ	1968 /4 /25	1968 /3 /14	وزير تربية وتعليم
62.	السيد ذوقان الهنداوي	1969 /3 /24	1969 /7 /13	وزير تربية وتعليم
63.	السيد ذوقان الهنداوي	1969 /7 /13	1970 /4 /20	وزير تربية وتعليم
64.	السيد ذوقان الهنداوي	1970 /4 /20	1970 /6 /28	وزير تربية وتعليم
65.	السيد ذوقان الهنداوي	1970 /6 /28	1970 /9 /15	وزير تربية وتعليم
66.	السيد أبراهيم صايل الحسبان	1970 /9 /16	1970 /9 /26	وزير تربية وتعليم
67.	السيد عبدالمجيد الشريدة	1970 /9 /26	1970 /10 /28	وزير تربية وتعليم
68.	الدكتور اسحاق الفرحان	1970 /10 /28	1973 /5 /25	وزير تربية وتعليم
69.	السيد مضر بدران	1973 /5 /24	1974 /11 /23	وزير تربية وتعليم
70.	السيد ذوقان الهنداوي	1974 /11 /24	1976 /7 /12	وزير تربية وتعليم
71.	السيد ذوقان الهنداوي	1976 /7 /12	1976 /11 /27	وزير تربية وتعليم
72.	الدكتور عبدالسلام المجالي	1976 /11 /27	1979 /12 /18	وزير تربية وتعليم
73.	الدكتور محمد نوري شفيق	1979 /12 /19	1980 /8 /27	وزير تربية وتعليم
74.	الدكتور سعيد التل	1980 /8 /28	1981 /1 /10	وزير تربية وتعليم
75.	السيد حكمت الساكت	1984 /1 /10	1985 /4 /4	وزير تربية وتعليم
76.	السيد عبدالوهاب المجالي	1985 /4 /4	1986 /10 /4	وزير تربية وتعليم
77.	السيد ذوقان الهنداوي	1986 /10 /4	1989 /4 /24	وزير تربية وتعليم
78.	الدكتور عبدالله النصور	1989 /4 /27	1989 /8 /30	وزير تربية وتعليم
79.	الدكتور عدنان بدران	1989 /9 /2	1989 /12 /6	وزير تربية وتعليم
80.	الدكتور محمد حمدان	1989 /12 /7	1990 /6 /18	وزير تربية وتعليم
81.	الدكتور عبدالله العكايله	1990 /6 /18	1991 /6 /19	وزير تربية وتعليم
82.	الدكتور عيد دحيات	1991 /6 /19	1991 /11 /21	وزير تربية وتعليم
83.	الاستاذ ذوقان الهنداوي	1991 /11 /21	1993 /5 /29	وزير تربية وتعليم
84.	الاستاذ الدكتور خالد العمري	1993 /5 /29	1994 /6 /7	وزير تربية وتعليم
85.	الاستاذ عبدالرؤوف الروابده	1994 /6 /8	1995 /1 /8	وزير تربية وتعليم
86.	الاستاذ عبدالرؤوف الروابده	1995 /1 /8	1996 /2 /4	وزير تربية وتعليم

87.	الدكتور منذر واصف المصري	1996 /2 /5	1997 /3 /19	وزير تربية وتعليم
88.	الدكتور منذر واصف المصري	1997 /3 /19	1998 /2 /17	وزير تربية وتعليم
89.	الدكتور محمد حمدان	1998 /2 /17	1998 /8 /17	وزير تربية وتعليم
90.	الدكتور فوزي غرايه	1998 /8 /17	1999 /3 /4	وزير تربية وتعليم
91.	الدكتور عزت جرادات	1999 /3 /5	2000 /6 /18	وزير تربية وتعليم
92.	الدكتور خالد طوقان	2000 /6 /19	2007 /11 /22	وزير تربية وتعليم
93.	الدكتور تيسير النعيمي	2007 /11 /25	2009 /11 /6	وزير تربية وتعليم
94.	الدكتور وليد المعاني	2009 /6 /11	2009 /12 /14	وزير تربية وتعليم
95.	الدكتور ابراهيم بدران	2009 /12 /14	2010 /7 /28	وزير تربية وتعليم
96.	الدكتور خالد الكركي	2010 /7 /28	2011 /2 /9	وزير تربية وتعليم
97.	الدكتور تيسير النعيمي	2011 /2 /9	2011 /10 /17	وزير تربية وتعليم
98.	الدكتور عيد الدحيات	2011 /10 /24	2012 /4 /26	وزير تربية وتعليم
99.	الدكتور فايز السعودي	2012 /5 /2	2012 /10 /8	وزير تربية وتعليم
100.	الدكتور وجيه عويس	2012 /10 /8	2013 /3 /9	وزير تربية وتعليم
101.	الدكتور محمد جمعة الوحش	2013 /3 /30	2013 /8 /21	وزير تربية وتعليم
102.	الدكتور محمد الذنيبات	2013 /8 /21	2017 /1 /15	وزير تربية وتعليم
103.	الدكتور عمر الرزاز	2017 /1 /15	2018 /6 /4	وزير تربية وتعليم
104.	الدكتور عزمي محمود محافظة	2018 /6 /14	2018 /11 /1	وزير تربية وتعليم
105.	الدكتور يسام التهلوني	2018 /11 /1	2019 /1 /22	وزير تربية وتعليم
106.	الدكتور وليد المعاني	2019 /1 /22	2019 /10 /27	وزير تربية وتعليم
107.	الدكتور تيسير النعيمي	2019 /10 /27	2021 /3 /7	وزير تربية وتعليم
108.	الدكتور محمد خير أبو قدیس	2021 /3 /7	2021 /10 /11	وزير تربية وتعليم
109.	الدكتور وجيه عويس	2021 /10 /11		وزير تربية وتعليم

المصدر: موقع وزارة التربية والتعليم (الإلكتروني)

وزراء التربية والتعليم السابقون

المصادر / المراجع

1. الحصري، ساطع؛ حولية الثقافة العربية، السنوات 1948-1962.
2. السالم، خليل، مناقشة حول نظام إمتحان القبول للمرحلة الثانوية، عمان، 1985
3. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اليكسو، واقع المناهج الدراسية وتطويرها في الأردن، 1985.
4. المساد، محمود، الأشراف التربوي الحديث: واقع وطموح، دار الأمل، عمان، 1987
5. اليكسو، دراسة حول التجارب العالمية المتميزة في الإدارة التربوية، تونس، 2000م.
6. الصلاح، محمد أحمد، الإدارة في إمارة شرق الأردن، دار الملاحى، إربد، 1985.
7. الماضي، منيب، موسى، سليمان؛ تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900-1959)، مكتبة المحتسب - عمان، 1959.
8. أبو الشعر، هند، تاريخ الأردن في عهد الأمارة، المجلد الأول، جامعة فيلادلفيا، 2021.
9. الآثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين، الدار المتحدة للنشر، عمان، 1979.
10. الطباع، عبدالله أنيسن، علم المكتبات - الإدارة والتنظيم، دار الكتاب (لبنان- بيروت، 1972).
11. أبو نوار، معن؛ من تاريخينا العربي الهاشمي - 1920-1923 دائرة المطبوعات والنشر، 1993.
12. الموسوعة الهاشمية في القرن العشرين، المجلد الثالث، والمجلد الرابع.
13. الراوي، مُسارع: دراسات حول التربية في البلاد العربية، المكتبة العصرية - بيروت - 1987.

14. الشناق، د. عبد المجيد، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته، عمان، 1997.
15. التل، د. أحمد: تطوير نظام التعليم في الأردن، 1989.
16. المصري، د. منذر: التعليم المهني في الأردن، 1993.
17. الخوالدة، د. محمد، عوده، صادق (مترجم) نظام تصنيف الأهداف التربوية، الكتاب الأول والثاني، دار الشروق - جدة - 1985.
18. المساد، د. محمود: الأشراف التربوي القائم على الحاجات.
19. اليكسو: إستراتيجية تطوير التربية العربية، 1979.
20. التقرير الإقتصادي والاجتماعي (2012) عمان.
21. الخالدي، أديب: سيكولوجية المتفوقين عقلياً، 1976.
22. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، تقرير PISA 2018 وتقرير TIMSS 2019.
23. بدر، ماجد؛ التعليم العالي في الأردن، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، عمان، 1994.
24. بشور، منير: إتجاهات في التربية العربية، 1982، تونس، اليكسو، 1982.
25. تشت، فرانتش، الحماش، سلوى: تاريخ العالم العربي، دار الصياد، بيروت، 1975م.
26. جرادات، د. عزت وآخرون: التدريس الفعّال، دار الفكر، عمان، 1985.
27. حواشين، زيدان، ومفيد: تعليم الأطفال الموهوبين، عمان، 1989.
28. خريسات؛ محمد؛ تقارير عن شرقي الأردن، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1986.
29. خريسات، د. محمد، الداود، جورج: تقارير بريطانية عن شرق الأردن، عمان 2017.
30. خطب العرش (1929-1972).
31. ديوي، جون، مترجم، قاموس جون ديوي للتربية، القاهرة، 1963.

32. درادكة، د. فتحي: مدرسة إربد الثانوية، مطابع الدستور: عمان 2011.
33. زيادة، نقولا وآخرون: الثورة العربية الكبرى، وزارة الثقافة، عمان، 2011.
34. شهلا، جورج، الموجز في تاريخ التربية، بيروت، 1965.
35. الطراونة، د. محمد: دراسة في تقرير إدارة المعارف لسنة 1934، دراسات، مجلد 35، عام 2008.
36. عبد الدايم، د. عبدالله، التربية في البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت-1974.
37. فينيكس، فيليب، فلسفة التربية، مترجم.
38. قلادة، د. فؤاد وآخرون، الأهداف التربوية وتخطيط المناهج، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة-1979.
39. محافظة، د. علي، تاريخ الأردن المعاصر-عهد الأمارة 1921-1946، مكتبة الأسرة، 2020.
40. مؤسسة عبدالحميد شومان: التعليم في الأردن واقع وتطلعات، عمان، 1997.
41. موسى، سليمان (تحرير): الثورة العربية الكبرى، وثائق أسانيد، دائرة الثقافة والفنون، عمان، 1966.
42. موسى، سليمان: تاريخ الأردن الحديث في القرن العشرين، ج2، مكتب المحتسب، عمان 1996.
43. موريس، جيمس: الملوك الهاشميون، ترجمة يوسف مقدادي، عمان، ط 2، 2011.
44. ملكون، جبران (جمع وتبويب): جلالة الملك عبدالله المعظم، دار الأخبار، بغداد، 1947.
45. محاسنة، د. محمد وآخرون: مدرسة السلط: سيرة ومسيرة، جامعة مؤتة، 1997.
46. وزارة التربية والتعليم، مطبوعات وتقارير:

47. تاريخ التربية والتعليم في الأردن (1921-1970)، قسم التوثيق التربوي، عمان، 1980.
48. الكتاب السنوي، 1988.
49. الحلقة الدراسية في الإرشاد والتوجيه المهني، 1983.
50. المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي، 1987.
51. التقرير السنوي (1955-1956)، (1956-1957) (1952-1953) (1923-1924، 1934).
52. التجديدات التربوية في الأردن (1976-1979).
53. النظام التعليمي وبرامج تعليم الكبار، 1985.
54. دليل البحث التربوي، 1979.
55. التشكيلات الإدارية في وزارة التربية والتعليم، 1970.
56. دليل الإدارة التعليمية، 1981.
57. قانون التربية والتعليم لسنة 1964، ولجنة 1994.
58. التطوير التربوي، البرامج والمشروعات، 1989.
59. رسالة المعلم: مؤتمر التوجيه التربوي - ألعبة، 1975.
60. التربية في الأردن - ألتجديدات التربوية، 1979.
61. الرحلات المدرسية، 1997.
62. تطوير التربية والتعليم في الأردن، 1977.
63. سلسلة مجموعة القوانين والأنظمة (13) جزءاً.
64. مجلة رسالة المعلم، تقارير ودراسات في أعداد مختلفة: لرئيس التحرير، د. عزت جرادات.
65. مؤتمر العملية التربوية في مجتمع متطور (13-15-5/1980).

66. وزارة الشؤون البرلمانية والسياسية، الدستور الأردني، (2014).
67. وزارة الثقافة، التربية والتعليم، حقائق وأرقام، 1969.
68. وزارة التعليم العالي: التعليم العالي في عهد الحسين، 1985.
69. وزارة الثقافة والأعلام، الأردن في خمسين عاما - 1921-1971، عمان-1972.
70. اليونسكو، تقارير المؤتمرات السنوية.
71. تعلّم لتكون، اليونسكو - مترجم.
72. المؤتمر الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي الخامس حول تعليم الكبار، بيروت، 1997.
73. التعليم عن بعد: مفهومه وأدواته واستراتيجياته، اليونسكو، بيروت، 2020.
74. تقارير اللجنة الوطنية الأردنية لليونسكو للأعوام (2017-2020).
75. تقرير: التعلّم: ذلك الكنز المكنون، اليونسكو، 1996.

الدكتور عزت جرادات



- من مواليد قرية بشرى - شرق إربد، وأنهى دراسته الثانوية في مدرسة إربد الثانوية للبنين.
- أنهى دراسة الليسانس في اللغة الإنجليزية وآدابها من جامعة دمشق.
- واصل تأهيله التخصصي في مجال التربية:
- الدبلوم في أساليب تدريس اللغة الإنجليزية من جامعة إكستر في المملكة المتحدة.
- التحق بجامعة كولومبيا - كلية المعلمين - نيويورك وحصل على:
 - ❖ الماجستير في الآداب (M.A)، والماجستير في التربية (M.ED) في إدارة البرامج التربوية، والدكتوراه (E D.D) في الإدارة التربوية.
 - ❖ التحق بسلك التعليم: معلماً ومشرفاً تربوياً ومديراً في مركز وزارة التربية والتعليم لأكثر من مديرية، وعمل أميناً عاماً مساعداً للإدارة والتخطيط ثم أميناً عاماً للوزارة، ووزيراً للتربية والتعليم (1999).
- حصل على أوسمة:
- التربية الممتاز، وسام الحسين للعطاء المتميز من الدرجة الأولى، ووسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى.

- أسهم كخبير تربوي، في مشروعات وبحوث لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية، اليونسكو وايسسكو واليكسو؛ وفي مشاريع تطوير التربية في عدد من البلدان العربية.

- شارك في العشرات من المؤتمرات التربوية والثقافية وفي مجالات حوار الحضارات والأديان والحوار الإسلامي - المسيحي، محلياً وإقليمياً ودولياً.

يتناول هذا الكتاب - مئوية المشروع التعليمي النهضوي الأردني، (التعليم العام) من حيث تطوره ومواكبه مسيرة الأردن النهضوية في مختلف المجالات المجتمعية. ويشتمل على التعريف التاريخي - التوثيقي بالمراحل الخمس لهذا المشروع التربوي: نشأة، وتأسيساً، والمرحلة الإنتقالية، وإزدهاراً وتميزاً. وإستشراف المئوية الثانية برؤية مستقبلية وتطلعات كبرى للمجتمع الأردني، قيادة وشعباً.

قامت بالطباعة مشكورة

الآنسة سهاد الكردي

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُرجى زيارة العناوين التالية :



موقع وزارة الثقافة الإلكتروني
www.culture.gov.jo



رابط صفحة وزارة الثقافة على الفيس بوك
www.facebook.com/culture.gov.jo



مئوية المشـروع التعليمي النهضوي الأردني

(التعليم العام)

2021-192

تنطلق إصدارات مئوية تأسيس الدولة الأردنية للعام 2021، بمجموعة من الكتب القيمة التي توفر مادة معرفية وأدبية وفكرية خلال مئوية التأسيس، وضمن أربعة محاور الأول: سلسلة المؤسسات والقطاعات في مئة عام، وترصد تطور القطاعات والمؤسسات وفق مختلف المراحل ودورها التنموي والنهضوي، الثاني: سلسلة الأعلام والشخصيات الأردنية، وتسعى إلى التعريف بشخصيات وطنية أسهمت في بناء الدولة وتأسيسها، وبالنهضة الوطنية والبناء الديمقراطي، الثالث: سلسلة الرواد من الكتاب والمثقفين والمبدعين الأردنيين، وتتناول إسهامات رواد الكتابة والإبداع ودورهم في التنمية في مجال تخصصاتهم الإبداعية والفنية والفكرية، الرابع: سلسلة موضوعات متخصصة في التاريخ والشؤون العامة، وتوثق بشكل منهجي لعدد من الأحداث المفصلية الكبرى في تاريخ الدولة الأردنية من خلال جمع الأرشيف الخاص بهذه الأحداث؛ من وثائق وصور، وتحويله إلى مادة علمية على شكل كتب.

